



المدرسة الوطنية للعلوم السياسية

قسم: العلاقات الدولية

تخصص: جيوبوليتيك أفريقيا والساحل



دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإقليمية:
"دراسة تقييمية مقارنة بين مالي وليبيا"

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية

إشراف الأستاذ:

حميد رامي

إعداد الطالب:

مصباح سامي

أعضاء لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الإسم واللقب
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا	أ.د. تاحي طارق
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا	د. حميد رامي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا ممتحنا	د. فلة قصدي

السنة الجامعية:

2026/2025



المدرسة الوطنية للعلوم السياسية

قسم: العلاقات الدولية

تخصص: جيوبوليتيك أفريقيا والساحل



دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإقليمية:
"دراسة تقييمية مقارنة بين مالي وليبيا"

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية

إشراف الأستاذ:

حميد رامي

إعداد الطالب:

مصباح سامي

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الصفة	الجامعة
أ.د. تاجي طارق	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. حميد رامي	مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. فلة قصدالي	عضوا ممتحنا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية:

2026/2025

الإهداء

إلى أعز شخصين "أمي وأبي"

إليكما أهدي هذا العمل

الشكر والعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا، الذي وفقني لإنجاز هذا العمل والشكر لله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم.

أتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ المشرف الدكتور حميد رامي عن قبوله مسؤولية الإشراف على هذا العمل وعلى صبره ونصائحه وتوجيهاته وإرشاداته القيمة طيلة مدة إنجاز هذه المذكرة وذلك حرصا منه على تقديم دراسة أكاديمية ترقى إلى المستوى العلمي المطلوب، فلكم مني فائق الاحترام والشكر والعرفان.

سامي مصباح

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإقليمية، من خلال دراسة تحليلية مقارنة لحالي أزمة مالي والأزمة الليبية بوصفهما نموذجين تطبيقيين بارزين. وتنطلق الدراسة من رصد المحددات الثلاثة التي تشكل السياسة الخارجية الجزائرية، وهي المحددات التاريخية المرتبطة بإرث ثورة التحرير، والمحددات الجيوسياسية المرتبطة بالموقع الاستراتيجي للجزائر، والمحددات الاقتصادية المرتبطة بنقلها في محيطها الإقليمي. وتكشف الدراسة أن هذه المحددات لم تكن معطيات ظرفية عابرة، بل هي منظومة متراكمة أفرزت مبادئ ثابتة وراسخة تحكم العمل الدبلوماسي الجزائري حتى اليوم، في مقدمتها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومبدأ الحلول السياسية والسلمية للنزاعات، ومبدأ دعم تقرير المصير ورفض التغيير غير الدستوري للحكومات.

على صعيد التطبيق، خلصت الدراسة في حالة مالي إلى أن الجزائر حققت اختراقا دبلوماسيا ملموسا توج باتفاق الجزائر للسلام والمصالحة عام 2015، مستثمرة حيادها ومصادقيتها لدى جميع أطراف النزاع، وإن ظلت مرحلة تنفيذ الاتفاق تعاني من إكراهات وعقبات جمة. أما في الحالة الليبية، فقد أبدت الجزائر التزاما راسخا بمبدأ الحل السياسي ورفض التدخل العسكري الأجنبي، واضطلعت باستضافة جولات الحوار بين الأطراف الليبية، غير أن تعدد الفاعلين الإقليميين والدوليين وتضارب مصالحهم حد بشكل واضح من قدرتها على فرض تسوية شاملة ونهائية.

تخلص الدراسة إلى أن الدبلوماسية الجزائرية تمتلك رصيدا ميدانيا وتاريخيا متميزا يمنحها مصداقية فريدة في محيطها الإقليمي، إلا أن فاعليتها الكاملة تبقى رهينة بجملة من العوامل الخارجة عن إرادتها، في مقدمتها حدة التنافس الإقليمي والتدخلات الدولية التي تعقد مسارات التسوية وتطيل أمدها.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الجزائرية، تسوية النزاعات، الوساطة، الأزمة المالية، الأزمة الليبية، عدم التدخل، السياسة الخارجية، الأمن الإقليمي

Abstract :

This study examines Algerian diplomacy in the settlement of regional conflicts through a comparative analytical study of the Mali crises and the Libyan crisis as two prominent case studies. The study identifies three key determinants shaping Algerian foreign policy: historical determinants rooted in the legacy of the liberation revolution, geopolitical determinants linked to Algeria's strategic position, and economic determinants tied to its regional influence. These determinants have produced a set of enduring principles governing Algerian diplomacy, most notably non-interference in the internal affairs of states, the primacy of political and peaceful solutions to conflicts, and support for the right to self-determination while rejecting unconstitutional changes of government.

In terms of application, the study concludes that in the Mali case, Algeria achieved a tangible diplomatic breakthrough culminating in the Algiers peace and reconciliation agreement of 2015, leveraging its neutrality and credibility with all parties to the conflict, though the implementation phase has continued to face significant challenges. In the Libyan case, Algeria maintained a firm commitment to the principle of political solution and the rejection of foreign military intervention, hosting rounds of intra-Libyan dialogue, yet the multiplicity of regional and international actors with competing interests significantly limited its ability to impose a comprehensive and final settlement.

This study concludes that Algerian diplomacy possesses a distinguished principled and historical legacy that grants it unique credibility in its regional environment. However, its full effectiveness remains contingent upon factors beyond its control, most notably the intensity of regional competition and international interventions that complicate and prolong settlement processes.

Keywords: Algerian diplomacy, conflict resolution, mediation, Mali crisis, Libyan crisis, non-interference, foreign policy, regional security.

مقدمة

تشهد المنظومة الدّولية المعاصرة تحولات جذرية في طبيعة النزاعات وأساليب إدارتها وتسويتها، إذ لم تعد الحروب التقليدية بين الدول هي الظاهرة السائدة، بل حلت محلها نزاعات مركبة متعددة الأبعاد تتشابك فيها عوامل عرقية وقبلية ودينية وجيو سياسية واقتصادية، تجعل من تسويتها أمرا بالغ التعقيد يستدعي توظيف جملة من الآليات الدبلوماسية المتنوعة. وفي ظل هذا الواقع المتشابك، باتت الدبلوماسية الإقليمية تحتل مكانة متقدمة في سلم الأولويات إدارة النزاعات، سيما حين تعجز الهيئات الدّولية الكبرى عن تحقيق الاختراق المطلوب، أو حين تتعارض مصالح القوى الكبرى فتعيق الوصول إلى حلول جامعة.

وفي قلب هذا المشهد الإقليمي الملتهب الذي تشهده منطقة المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء، تبرز الجزائر بوصفها فاعلا دبلوماسيا محوريا لا يمكن إغفال دوره أو تجاوزه. فهذه الدّولة التي تمتد على مساحة تجعلها أكبر دول القارة الإفريقية والعالم العربي، والتي تتشارك الحدود مع سبع دول في آن واحد، لا تملك ترف الانعزال عن نزاعات جيرانها أو التفرج عليهما من بعيد، بل إن الاستقرار الإقليمي بالنسبة لها ضرورة وجوديّة قبل أن يكون خيارا سياسيا.

غير أنّ ما يميز الدبلوماسية الجزائرية ويمنحها خصوصيتها ليس الحجم الجغرافي وحده، بل هو بالدرجة الأولى ذلك الإرث النضالي الفريد الذي صنّعه ثورة الفاتح من نوفمبر 1954. فقد وُلدت الدّولة الجزائرية الحديثة من رحم ثورة تحريرية استثنائية كانت أكثر من سبع سنوات، أفرزت قناعات راسخة ومبادئ ثابتة ما زالت تشكل حتى اليوم العمود الفقري للسياسة الخارجية الجزائرية. فمن رحم معاناة الاستعمار وُلد مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدّول. ومن تجربة الكفاح الدبلوماسي الذي خاضته جبهة التحرير الوطني على المستوى الدّولي، ترسخت القناعة بأن الحل السياسي والتفاوضي يسبق الحل العسكري ويعلو عليه. ومن التضامن مع حركات التحرر في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، انبثق مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وقد وجدت هذه المبادئ اختبارها الحقيقي في العقود الأخيرة، حين وجدت الجزائر نفسها أمام نزاعين إقليميين بالغين الخطورة يتجاوران حدودها مباشرة: الأزمة المالية التي انفجرت عام 2012 بسقوط شمال مالي في أيدي جماعات مسلحة متعددة وانحيار مؤسسات الدّولة، والأزمة الليبية التي اندلعت إثر سقوط نظام القذافي عام 2011 لتتحوّل إلى حرب أهلية مزمنة تتشابك فيها مصالح قوى إقليمية ودوليّة متنافسة. وفي كلتا الأزمتين، وجدت الجزائر نفسها مدعوة لاستثمار طاقتها الدبلوماسية وتوظيف مبادئها وأدواتها المتراكمة من أجل المساهمة في إيجاد مخرج سلمي للأزمتين تشكل تداعياتهما تهديدا مباشرا لأمنها الوطني واستقرارها الداخلي.

1. أهمية الدراسة:

. من النّاحية النّظريّة: تقدم المذكرة نموذجا جديرا بالدراسة للدبلوماسية الإقليمية تعمل وفق منطق مغاير لمنطق القوى الكبرى، منطق يقدم الحياد والوساطة على الانخراط العسكري، ويفضل الشرعية الدوليّة على التدخل المنفرد.

. من النّاحية التّطبيقية: تسلط الدّراسة الضوء على إمكانيات هذه الدبلوماسية وحدودها وإكراهاتها في مواجهة أزمات تتجاوز في تعقيدها القدرات الفردية لأي دولة مهما بلغت إمكانياتها.

2. أسباب اختيار الموضوع:

أ. أسباب ذاتية:

. الرغبة الشخصية الصادقة في معرفة الموضوع، والكشف عن التحديات التي تواجه بلدنا الجزائر في جوارها الليبي والمالي، والتي تؤثر سلبا على أمن واستقرار الجزائر.

. رغبتنا في تنمية المعارف في هذا المجال، إلى جانب اهتمامنا بالجزائر وسياساتها الخارجية

ب. أسباب موضوعية:

. أي نزاع جوازي للجزائر، يعتبر تهديدا مباشرا للجزائر، ويؤثر على أمنها واستقرارها.

. كون المنطقة تمثل امتدادا جغرافيا للجنوب الجزائري، ما يجعل الجزائر تتأثر بكل التطورات الحاصلة في المنطقة الساحلية.

3. الدراسات السابقة:

. دراسة لرياض بلحناش، دور الوساطة الدولية في تسوية نزاعات الجوار الإقليمي. دراسة حالة دور مالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2024/2025.

. دراسة لعبد الحميد ميمون، الوساطة في سياسة الجزائر الخارجية: دراسة حالي مالي وليبيا منذ 2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2024/2023.

.دراسة لسعدي حسيبة، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمات الإقليمية.: الأزمة السياسية في ليبيا أنموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2024/2023

.دراسة قوادرية علي، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية: ليبيا ومالي أنموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2023/2022.

ركزت اغلب الدراسات على الجوانب التاريخية وكذلك الجوانب السياسية، في حين تسعى هذه الدراسة الى تحليل الاسباب الأمنية التي تحول دون تفعيل الدبلوماسية الجزائرية تجاه محيطها الاقليمي، تحديدا تجاه مالي.

في حين أن دراستنا الحالية تسعى الى تفكيك الأسباب الكامنة وراء تعر مسار الوساطة الجزائرية في كل من مالي وليبيا، رغم تور الشروط الضرورية اللازمة لنجاح الدبلوماسية الجزائرية.

4. إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى استطاعت الدبلوماسية الجزائرية، بمحدداتها التاريخية والجيوستراتيجية والاقتصادية، وبمبادئها الراسخة وآلياتها المتنوعة، أن تساهم بفاعلية في تسوية الأزمات المالية والليبية؟

وتتفرع عن الاشكالية المركزية الى الأسئلة الفرعية التالية:

.ما هي المحددات التي رسمت ملامح السياسة الخارجية وجعلت منها نموذجا دبلوماسيا متميزا؟

.كيف ترجمت مبادئ عدم التدخل والحل السلمي إلى آليات وأدوات دبلوماسية ملموسة؟

.ما هي حدود الوساطة الجزائرية في أزمتي مالي وليبيا في ظل تنافس القوى الإقليمية والدولية، والإكراهات التي اصطدمت بها؟

5.الفرضيات:

-الفرضية الرئيسية:

كلما وظفت الدبلوماسية الجزائرية منظومة متكاملة من المحددات التاريخية والجيوستراتيجية والمبادئ الراسخة والآليات المبتكرة لتسوية النزاعات الإقليمية، كلما تمكنت من صياغة نموذجا دبلوماسيا متميزا على المستوى الإقليمي.

-الفرضيات الفرعية:

- كلما كانت المحددات التاريخية والجيوسياسية والاقتصادية للجزائر حاضرة وفاعلة في توجيه سياستها الخارجية، كلما اتسمت مواقفها الدبلوماسية بالثبات والاتساق في مواجهة النزاعات الإقليمية.

- كلما تمسكت الجزائر بمبدأي الحياد وعدم التدخل اللذين منحها قبولاً لدى جميع أطراف النزاع، كلما نجحت في تقديم حلول مقبولة في الأزمة المالية.

- إذا تعدد الفاعلين الإقليميين والدوليين مع تضارب مصالحهم في الأزمة الليبية، ساهم ذلك في الحد من فاعلية الدور الجزائري وقلص حدود تأثيره في مجال الحوار السياسي دون القدرة على فرض تسوية شاملة.

6. مجال الدراسة:

.المجال الزمني:

إن سقوط نظام القذافي في ليبيا 2011، يمثل المجال الزمني لدراستنا، وتزامن ذلك مع انتشار السلاح والجماعات المسلحة، أما في مالي انهيار الدولة المالية في عام، 2012 وهو المجال الزمني المناسب الذي تبدأ فيه دراستنا، وتنتهي مع انتهاء فترة دراستنا في تخصص جيوبولتيك افريقيا والساحل.

.المجال المكاني:

تنحصر الحدود المكانية للدراسة في الدائرة الساحلية الأفريقية بصفة عامة، ودول المغرب العربي بالنسبة لليبيا بصفة خاصة، لأنها جارة للجزائر من الجهة الغربية لليبيا، أما مالي فهي من دول الساحل تقع في الجنوب الغربي بالنسبة للجزائر، والدولتان معا مجال دراستنا الخاص.

7. الإطار المنهجي:

اقتضت الدراسة استخدام المناهج التالية:

-المنهج الوصفي التحليلي: تم اختياره لأن الدراسة لا تكفي بوصف الدبلوماسية الجزائرية، بل تسعى إلى تفكيك مكوناتها وفهم منطقتها الداخلي من خلال:

- تحليل المحددات التاريخية والجيوسياسية والاقتصادية التي شكلت السياسة الخارجية الجزائرية.
 - تحليل المبادئ والقيم الموجهة لهذه الدبلوماسية وكيفية تحولها إلى أدوات عملية.
 - تحليل الأدوار الجزائرية في كل أزمة على حدة وتقييم نتائجها.
 - المنهج المقارن: تم اختياره لأن الدراسة تتناول حالتين مختلفتين هما أزمة مالي والأزمة الليبية، والمقارنة بينهما تتيح:
 - إبراز أوجه التشابه والاختلاف في الأدوات الدبلوماسية الموظفة في كل أزمة.
 - تحديد الشروط التي جعلت الدبلوماسية الجزائرية أكثر نجاعة في مالي منها في ليبيا.
 - مقارنة الدور الجزائري بأدوار فاعلين آخرين كمصر والأمم المتحدة في الأزمة الليبية.
 - استخلاص نتائج أكثر موضوعية مما لو اقتصرَت الدراسة على حالة واحدة فقط.
- 6-تقسيم الدراسة:** قسمنا الدراسة على ثلاثة فصول: يرسى الفصل الأول الإطار النظري والمرجعي للدبلوماسية الجزائرية بمحدداتها ومبادئها وأدواتها. ويتناول الفصل الثاني الأزمة المالية دراسة وتحليلاً وتقييماً. فيم يكرس الفصل الثالث لدراسة الأزمة الليبية بكل أبعادها وتشابكاتها الإقليمية والدولية، خاتمين الدراسة بجملة من النتائج والتوصيات.

الخطّة:

الفصل الأول: الإطار العام الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات

المبحث الأول: المحددات التاريخية والسياسية للسياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: المحددات التاريخية

المطلب الثاني: المحددات الجيوسياسية

المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية

المبحث الثاني: المبادئ والقيم الموجهة للدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة

المطلب الثاني: مبدأ الحلول السياسية والسلمية للنزاعات.

المطلب الثالث: مبدأ دعم تقرير المصير ورفض التغيير غير الدستوري للحكومات

المبحث الثالث: الآليات والأدوات الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمات

المطلب الأول: الدبلوماسية الوقائية

المطلب الثاني: الوساطة المباشرة والمقترحات التسوية.

المطلب الثالث: الدبلوماسية متعددة الأطراف

الفصل الثاني: دراسة حالة الأزمة في مالي

المبحث الأول: جذور الأزمة المالية وتطورها

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للصراع في شمال مالي

المطلب الثاني: انهيار الدولة المالية 2012 وتداعياتها الإقليمية

المطلب الثالث: الأبعاد الدولية للأزمة.

المبحث الثاني: تحليل الأدوات الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة المالية

المطلب الأول: الوساطة الجزائرية 2014-2015 المسار والمحتوى

المطلب الثاني: اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة 2015

المطلب الثالث: الدعم الجزائري اللاحق لتنفيذ الاتفاق.

المبحث الثالث: تقييم الدور الجزائري في مالي

المطلب الأول: الإنجازات المحققة

المطلب الثاني: التحديات والعقبات

المطلب الثالث: حدود الدور الجزائري.

الفصل الثالث: دراسة حالة الأزمة في ليبيا

المبحث الأول: طبيعة الأزمة الليبية وتعقيداتها

المطلب الأول: انهيار الدولة الليبية بعد 2011 وتعدد الفاعلين المحليين.

المطلب الثاني: التدخلات الإقليمية والدولية في ليبيا

المطلب الثالث: تأثير الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي

المبحث الثاني: تحليل الأدوات الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة الليبية

المطلب الأول: الموقف الجزائري المبني على الحل السياسي ورفض التدخل العسكري

المطلب الثاني: استضافة الحوارات الليبية- الليبية

المطلب الثالث: التنسيق مع الآليات الدولية

المبحث الثالث: تقييم الدور الجزائري في الأزمة الليبية

المطلب الأول: أهم المكاسب الدبلوماسية الجزائرية في ليبيا

المطلب الثاني: أبرز الإرهاصات والنقائص الدبلوماسية الجزائرية في ليبيا.

المطلب الثالث: مقارنة أولية بين جهود الجزائر مع جهود دولية أخرى.

الخاتمة

الفصل الأول: الإطار العام للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات

تمهيد:

الدبلوماسية الجزائرية كما تشير تجربتها التاريخية ليست مجرد ردود فعل ظرفية على الأحداث، بل هي نتاج تراكم طويل من المحددات الثابتة والمبادئ الراسخة والأليات المبتكرة من أجل ذلك يأتي هذا الفصل ليشكل الإطار النظري والمرجعي الذي ينطلق منه التحليل التطبيقي في الفصول اللاحقة. يتناول هذا الفصل ثلاث قضايا مترابطة، أولا المحددات التي تشكل السياسة الخارجية الجزائرية، وهي تنقسم إلى محددات تاريخية، جيوسياسية، واقتصادية. هذه المحددات تفسر لماذا تتصرف الجزائر بالطريقة التي تتصرف بها في محيطها الإقليمي.

ثانيا المبادئ والقيم الموجهة لهذه السياسة وهي بمثابة الضوابط الأخلاقية والقانونية التي لا تحيد عنها الجزائر حتى في أصعب الظروف. وأهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية والحلول السلمية للنزاعات ودعم تقرير المصير مع رفض التغيير الغير دستوري وكلها مبادئ استمدتها الجزائر من تجربتها التحريرية وحافظت عليها عبر العقود

ثالثا الآليات والأدوات وقد توظفها الجزائر لترجمة هذه المبادئ إلى أفعال والتي تتنوع بين الدبلوماسية الوقائية والوساطة المباشرة والدبلوماسية متعددة الأطراف.

المبحث الأول: المحددات التاريخية والسياسية

يشكل التاريخ الهوية ويرسم الحدود بالنسبة للجزائر، فإن التاريخ ليس مجرد ماض منفصل عن الحاضر. بل يعتبر محدد أساسي ومباشر لسلوكها الدولي، فالدولة الجزائرية الحديثة ولدت من رحم تضحيات نتيجة عن ثورة تحرير عظيمة دامت أكثر من سبع سنوات وحملت معها إرثا نضاليا فريدا من نوعه. هذا الإرث ترجم إلى قناعات راسخة ومبادئ ثابتة، مازالت تحكم العمل الدبلوماسي الجزائري حتى اليوم.

يهدف هذا المبحث إلى تحديد أبرز المحطات التي شكلت العقلية الدبلوماسية الجزائرية، بدءا من ثورة التحرير، مروراً بمؤتمر الصومام الذي كان بمثابة العمل السياسي والدبلوماسي للثورة وصولاً إلى عهد الاستقلال وما بعدها.

كما سيتطرق المبحث إلى كيفية تعامل الجزائر مع إرث الحدود الاستعمارية وهذا ما شكل لاحقا أحد أهم قواعد سياستها تجاه جوارها الإقليمي.

من خلال هذا التتبع التاريخي، يمكننا الإجابة عن سؤال جوهري وهو لماذا تتبنى الجزائر اليوم مواقف دبلوماسية محددة في أزمتي مالي وليبيا، حيث يعتبر هذا المبحث البوابة الأولى لفهم منطق الدبلوماسية الجزائرية قبل الولوج إلى تحليل محدداتها الجيوسياسية والاقتصادية.

المطلب الأول: المحددات التاريخية

تعتبر المحددات التاريخية بمثابة البوصلة التي تعمل على توجيه السلوك الخارجي للدولة، إضافة إلى كونها تشكل هويتها، تعمل أيضا على رسم ملامح رؤيتها للعالم. بالنسبة للجزائر، فالثورة التحريرية المجيدة والتاريخ العظيم الذي كتبه يشكلان البنية الأساسية في صياغة عقيدتها الدبلوماسية، ويمكن حصر المحددات التاريخية في ثلاث نقاط رئيسية:

أولا: تأثير الثورة التحريرية (1954-1962) في تشكيل النموذج الدبلوماسي: تعتبر ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، الحدث التأسيسي للدولة الجزائرية الحديثة، يجدر الذكر أن أهميتها لم تقتصر على البعد العسكري الداخلي، بل عملت على التوسع لتصنع نموذجا دبلوماسيا مغايرا. فقد أيقنت جهة التحرير الوطني مبكرا أن تحرير الجزائر، لن يرى النور دون كسب المعركة الدبلوماسية على المستوى الدولي.

1. دبلوماسية الثورة كبديل عن الشرعية: أجبرت جبهة التحرير الوطني وفي ظل غياب السيادة الوطنية على إنشاء جهاز دبلوماسي موازيا ممثلا في (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1958) والتي عملت على تمثيل الجزائر في المحافل الدولية. واعتبر هذا الإنجاز الهام بديلا عن القوة العسكرية من أجل تحقيق الأهداف الوطنية.

2. التضامن مع حركات التحرر: سعت جبهة التحرير إلى تدويل القضية الجزائرية عبر ربطها بحركات التحرر في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وقد تجسد ذلك في المشاركة الفاعلة في مؤتمر باندونغ (1955)، مما رسخ مبدأ التضامن مع الشعوب المضطهدة كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية¹.

ثانيا: ميراث مؤتمر الصومام (1956) وضبط العمل الدبلوماسي: مثل مؤتمر الصومام المنعقد في (أوت 1956) محطة مفصلية في تنظيم العمل الثوري، وكذا العمل الدبلوماسي. فقد نتج عن المؤتمر تقسيم مسؤوليات الثورة حيث قسمها إلى قسمين: قسم سياسي (دبلوماسي وإعلامي) وآخر عسكري (داخلي).

1. أولوية العمل السياسي على العسكري: من أهم القرارات والنتائج التي خرج بها المؤتمر هو اليقين على أن العمل السياسي (الدبلوماسي) يسبق العمل العسكري ويعمل على تأطيره. هذا اليقين انتقل إلى الدولة بعد استقلالها، حيث أصبحت الدبلوماسية الخيار الأول في تسوية النزاعات قبل اللجوء إلى أي خيارات أخرى.

2. تكريس مبدأ الشرعية الدولية: حرصت الثورة على مخاطبة الرأي العام العالمي والضغط على الأمم المتحدة، مما غرس في الذهنية الجزائرية أهمية الشرعية الدولية واحترام قرارات المنظمات الدولية مع السعي دائما لكسب تأييدها².

ثالثا: انعكاس تجربة التحرر على سياسة عدم الانحياز: مباشرة بعد استقلالها في 1962، وجدت الجزائر نفسها في قلب الحرب الباردة، حيث رفضت الهيمنة الاستعمارية كما رفضت الانضمام إلى أي من الكتلتين الغربية أو الشرقية.

1. تأسيس سياسة الحياد الإيجابي: إستراتيجيا، تبنت الجزائر سياسة "عدم الانحياز" ما سمح لها باكتساب مناورة واسعة في علاقاتها الدولية. سمح هذا المبدأ إلى أداة فعالة في السياسة الخارجية، حيث تبنته الجزائر لتكون وسيطا محايدا في الكثير من النزاعات (مثل النزاع الإيراني. العراقي واحتجاز الرهائن الأمريكيين في طهران 1980).

¹ محمد الطاهر قاصري، تاريخ الدبلوماسية الجزائرية: من الثورة إلى الدولة (الجزائر: دار المعرفة، 2015) ص ص 85-78.

² عمار بلخوجة، مقدمات في السياسة الخارجية الجزائرية (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 2018) ص ص 115-110.

2. رفض التبعية والهيمنة: بعد التجربة الاستعمارية، رفضت الجزائر أي شكل من أشكال الهيمنة أو التبعية لذلك، كانت دائما في طليعة الدول الداعمة لحق الشعوب في تقرير مصيرها (دعم جبهة البوليساريو، ودعم حركات التحرر في إفريقيا)، كما شجبت بشدة أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للدول¹.

رابعا: ترسيم الحدود ومبدأ احترام الموروث الاستعماري: بعد الاستقلال، واجهت الجزائر تحديا كبيرا يتعلق بكيفية ضبط حدودها الكبيرة مع دول الجوار، ويجدر الذكر أنه برز مبدأ قانوني مهم قد ورثته عن الفقه الدولي، وهو مبدأ حيافة الحدود الاستعمارية.

1. قبول الحدود الموروثة: بعد رسم فرنسا المحتلة حدود الجزائر قبلت الجزائر بالأمر الواقع لتجنب الصراعات الحدودية التي كانت تعصف بالقارة السمراء آنذاك، وقد تجسد هذا المبدأ في اتفاقيات مع دول الجوار المتمثلة في (النيجر، تونس، المغرب، ليبيا، مالي وموريتانيا) لترسيم الحدود بشكل نهائي.

2. أولوية الاستقرار الإقليمي: اعتبرت الجزائر الاستقرار الإقليمي وأمن الحدود أهم من المطالب التاريخية، وهذا ما يجزم ويبين موقف الجزائر الثابت تجاه أي محاولة للمسّاس بالحدود القائمة باستعمال القوة وهذا في إفريقيا أو في العالم العربي، حيث تعتبر أن فتح باب النزاعات الحدودية من شأنه أن يقوض سيادة الدول².

المطلب الثاني: المحددات الجيوسياسية

ترتبط المحددات الجيوسياسية بنظيرتها التاريخية ارتباطا بالروح والجسد، فإذا كانت الأولى بمثابة الروح، فالثانية بمثابة الجسد. فهي التي تحدد أولوياتها وتحركاتها. فالجزائر بحكم موقعها ومساحتها الشاسعة ومواردها المتعددة، هي فاعل جيوسياسي بامتياز في محيطها الإقليمي، يمكن حصر هذه المحددات في النقاط التالية:

أولا: الموقع الإستراتيجي كحلقة وصل بين الأبعاد الثلاثة: تتميز الجزائر بموقع جغرافي مميز، حيث تطل على واجهتين في غاية الأهمية وهما: البحر الأبيض المتوسط شمالا، والعمق الإفريقي جنوبا، سمح لها هذا الموقع بأن تكون نقطة التقاء وتفاعل بين ثلاث دوائر جيوسياسية كبرى.

¹ أحمد توفيق الديلي، الدبلوماسية الجزائرية في مرحلة ما بعد الاستقلال: الإستمرارية والتغيير، مجلة السياسة الدولية، عدد 190 (أكتوبر 2012) ص ص 9895.

² عبد القادر قرين، السياسة الخارجية الجزائرية: الجوار الإفريقي نموذجا، (الجزائر: منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، 2020) ص ص 60.55.

1. الدائرة المغاربية: تعتبر الجزائر مركز المنطقة المغاربية بموقعها المحوري الذي يحدها من الشرق ليبيا وتونس أما من الغرب، المغرب وموريتانيا، هذا الموقع الهام جعلها حجر أساس في أي بناء مغربي، يعتبر أي اختلال في دول الجوار سينعكس عليها مباشرة، إذ إن العلاقات مع المغرب (شبه مقطوعة) ومع ليبيا تتميز بالهشاشة. تحدد جزءا كبيرا من تحركاتها الأمنية والسياسية¹.

2. الدائرة المتوسطية: تجدر الإشارة إلى امتلاك الجزائر ساحل بطول 1600 كلم، على البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما يسمح لها أن تكتسب جوارا مع أوروبا الجنوبية، وهذا الموقع والتقارب الجغرافي يخلق تحديات ومصالح مشتركة. نذكر منها ملف الهجرة غير النظامية كما لا ننسى التعاون في مجال الطاقة (مرور الغاز الجزائري نحو أوروبا) وصولا إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر البحر الأبيض المتوسط، وهي على يقين أن استقرارها مرتبط ارتباطا وثيقا بالجوار الأوروبي والعكس صحيح².

3. الدائرة الإفريقية والساحلية: تعتبر صحراء الجزائر الشاسعة عمقا استراتيجيا لا يستهان به للبلاد. كما تعتبر بوابة على منطقة الساحل الإفريقي، (ما يجعل هذا الامتداد الطبيعي مرتبطا)

إن أمن الجزائر وامتداده الطبيعي يجعلانها مرتبطة بدول الجوار الجنوبي (النيجر، مالي، موريتانيا) بمعنى أن أي انهيار لهذه الدول يهدد الأمن الوطني الجزائري مباشرة عبر الحدود (كما حدث في ليبيا سنة 2011 ومالي 2012)³.

ثانيا: الحدود الممتدة ورهان الأمن القومي: تقدر حدود الجزائر البرية بحوالي 6343 كلم ما رشحها أن تكون الأطول في المنطقة العربية وإفريقيا هذه الحدود الشاسعة تشكل تحديا أمنيا كبيرا وهذا ما يحدد طبيعة السلوك الدفاعي والدبلوماسي للدولة الجزائرية.

1. حدود مع دول غير مستقرة: تحد الجزائر شرقا ليبيا (982 كلم) هذه الأخيرة تعيش حالة من الانقسام والفوضى منذ الإطاحة بنظام القذافي سنة 2011، وجنوبا دولة مالي (1376 كلم) ودولة النيجر (956 كلم) هاتان الدولتان تعانيان من تمردات مسلحة متكررة ما أدى إلى هشاشة الدولة.

¹ محمد لين بلغيث، الجيوبوليتيكا المغاربية: الصراع والتكامل (الجزائر: دار الأمل للطباعة والنشر (2017)، ص ص 85.90.

² فاطمة الزهراء بن خليفة، العلاقات الجزائرية الأوروبية في ظل التحولات الإقليمية، مجلة الدراسات المتوسطية، العدد 12 (2019)، ص ص 112.115.

³ عبد القادر قرين، مرجع سابق، ص ص 78.82.

هذا الجوار الخطير جعل تأمين الحدود أولوية قصوى ودفع بالجزائر إلى تبني مقاربة أمنية تستبعد أي تدخل عسكري مباشر في هذه الدول، متبينة الحلول السياسية التي تساهم وتضمن استقرار الجوار وبالتالي استقرار حدودها¹.

2. مفهوم الدفاع عن العمق الإستراتيجي: أصبحت الجزائر تتعامل مع الجوار الجنوبي والشرقي (خاصة ليبيا ومالي) كعمق استراتيجي، معناه أن كل تهديد يظهر هناك يعتبر تهديد للأمن القومي الجزائريين هذا ما أدى إلى التدخل المبكر في وساطة مالي (2012-2015) ومحاولة احتواء الأزمة الليبية عبر استضافة الحوار، لأن الانهيار للدول المجاورة سيجعل حدودها خارجة عن السيطرة².

ثالثا: الموارد الطبيعية كأداة قوة وكأرس حرب دبلوماسية: من الصعب فهم السياسة الخارجية الجزائرية دون النظر إلى ثرواتها الطبيعية، خاصة المحروقات (الغاز والنفط) التي مثلت لعقود مصدر القوة الرئيسي للدولة، محددًا أساسيا لعلاقاتها الدولية.

1. الغاز كسلاح جيوسياسي: إن امتلاك الجزائر لاحتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي، جعلها من كبار مصدريه إلى أوروبا. هذا المورد الفعال، جعل منها مؤثرا في سوق الطاقة الأوروبي، وأداة ضغط دبلوماسية. وقد استخدمت الجزائر هذا المورد لتعزيز علاقاتها مع الدول الأوروبية خاصة إيطاليا وإسبانيا، وكسب دعمها في قضايا إقليمية متنوعة. مشاريع أنابيب الغاز (مثل مشروع الغاز العابر للصحراء) هي أيضا، وسائل لربط المصالح مع دول الجوار (النيجر ونيجيريا)³.

2. الموارد المائية الشحيحة: خلافا عن الطاقة تعاني الجزائر من ندرة مائية نسبية، خاصة مع تغير المناخ. ما يجعلها تتوخى الحذر في علاقاتها مع دول المنابع (ما يتعلق بالأنهار المشتركة مع أن الجزائر لا تعتمد بشكل كبير على المياه الدولية). لكن مستقبل الأمن المائي سيصبح أكثر إلحاحا في العلاقات مع دول الجوار، وقد يتحول إلى عامل ضغط أو تعاون في العقود القادمة⁴.

رابعا: الخصوصية الديمغرافية والمجتمعية: يعد البعد المجتمعي والبشري أحد المحددات الجيوسياسية المهمة، حيث أن تركيبة المجتمع الجزائري وتوزعه الجغرافي يؤثران مباشرة على السياسة الخارجية.

¹ عقيلة بوخاري، الأمن الحدودي في المنطقة المغاربية: التحديات والإستراتيجيات (الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، 2019)، ص ص 140.132.

² لحسن معزوزي، السياسة الجزائرية في إفريقيا: من الدفاع عن الثورة إلى تحصين الأمن القومي، مجلة السياسة الدولية، العدد 215، يناير 2019، ص ص 91.88.

³ العربي بلحاج، اقتصاديات الطاقة والسياسة الخارجية (الجزائر: منشورات جامعة وهران، 2015)، ص ص 215.200.

⁴ كمال رزيق، الأمن المائي في شمال إفريقيا: التحديات والرهانات، (الجزائر: دار خيال للنشر، 2021)، ص ص 60.55.

1. الامتداد القبلي والمجتمعي عبر الحدود: توجد روابط اجتماعية، لغوية (أمازيغية) وقبلية، تمتد عبر الحدود الجزائرية مع دول الجوار، خصوصا مع دولة النيجر، مالي وموريتانيا (منطقة طوارق الأزواد) وأيضا مع ليبيا وتونس. هذه الروابط تشكل عاملا مزدوجا، فهي توفر فرصة للتأثير الناعم والتواصل، ولكنها قد تشكل تهديدا في حال نشوب صراعات قبلية أو توترات عابرة للحدود، لذلك، تحرص الجزائر على عدم توظيف هذه الروابط بشكل عدائي تجاه جيرانها، بل تستعملها أحيانا كقنوات تواصل غير رسمية خصوصا في حالة الأزمات (التواصل مع قادة الطوارق في مالي)¹.

2. الرأي العام والنخبة كقوة دافعة أو مقيدة: تلعب النخبة السياسية وكذا الرأي العام الجزائري دورا فعالا في التأثير على صانع القرار. فالتضامن مع القضايا العادلة (فلسطين، الصحراء الغربية) هو مطلب شعبي راسخ من الصعب تجاهله. كما أن الحراك الشعبي (2019) وتداعياته، جعل النظام السياسي أكثر حساسية تجاه أي مغامرات خارجية قد تكلف البلاد أموالا وأرواحا، مما يعزز التوجه نحو الحلول السياسية والابتعاد عن التورط العسكري².

المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية

تعتبر المحددات الاقتصادية العمود الفقري للسياسة الخارجية لأي دولة، فهي تمكن من تحديد قدرتها على الحركة وتوجهاتها الاستراتيجية، وأما بالنسبة للجزائر؛ فقد شكلت المحروقات لمدة عقود طويلة المصدر الرئيس للدخل، مما خلق بنية اقتصادية انعكست بشكل مباشر على سلوكها الدبلوماسي، يمكن حصر هذه المحددات في النقاط التالية:

أولاً: المحروقات كأساس للقوة الناعمة والصلبة: يعتبر قطاع المحروقات (الغاز الطبيعي والنفط) العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث يشكل ما بين 93 % إلى 95 % من إجمالي الصادرات ويشارك بحوالي 60 % من ميزانية الدولة. هذا الاعتماد الكبير جعل من إيرادات المحروقات المحدد الرئيسي للقدرات المالية للدولة، وبالتالي لقوتها الدبلوماسية. ولا ننسى أن الجزائر تملك موارد أخرى كالحديد والفوسفات الأمر الذي يضيف لها قوة أخرى.

¹ جمال يحيى، المجتمع والدولة للعلاقات المغربية، (الجزائر: دار القصة للنشر، 2016)، ص ص 160-150.

² نور الدين جبالي، تأثير التحولات الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية: قراءة في مرحلة ما بعد الحراك، مجلة العلوم السياسية، العدد 8 (جامعة الجزائر 3 2021) ص ص 48-44.

1. **الغاز الطبيعي كأداة استراتيجية:** يرتبط الغاز الطبيعي بعقود طويلة الأمد، عكس النفط الذي يسوق عالميا بسهولة. هذا الوضع أعطى الجزائر علاقات استراتيجية مع زبائنها الأوروبيين (خاصة إيطاليا وإسبانيا والبرتغال)، بشكل خاص عند اندلاع الأزمة في الشرق الأوسط في الحرب الدائرة بين إيران والولايات المتحدة، حيث أصبحت الجزائر الملاذ الآمن لهذه الدول.، ولقد استخدمت الجزائر هذه الورقة لتعزيز موقعها التفاوضي في قضايا أخرى، مثل: الهجرة ومكافحة الإرهاب.. ويمكن ذكر على سبيل المثال، شكل خط أنابيب الغاز (إنريكو ماتي) عبر تونس ثم البحر نحو إيطاليا وخط أنابيب ميد غاز (الرابط المباشر مع إسبانيا) أدوات لربط المصالح الاقتصادية بالتقارب السياسي¹.

2. **تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الدبلوماسية:** ترتبط قدرة الجزائر على لعب أدوار دبلوماسية كبرى (كالمساعدات المالية للدول الشقيقة، الوساطات، الاستثمارات الخارجية) ارتباطا وثيقا بسعر برميل النفط في فترات الوفرة مثل (عقد 2000. 2014)، حيث كانت الجزائر قادرة على تقديم مساعدات كريمة للدول الأفريقية وكذا دول الجوار، وتعزيز وجودها الدبلوماسي، وأما في فترات الأزمات مثل (1986. 2015. 2016) حيث تراجعت القدرات المالية وتصبح بذلك الدبلوماسية أكثر حذرا واقتصادا في الحركة².

ثانيا: البعد التنموي والعلاقات مع دول الجوار: ويمكن حصرها في:

1. **الأولويات الوطنية: التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتحسين البنية التحتية.** هذه الأولويات تدفع الجزائر إلى السعي لتحقيق الاستقرار في محيطها الإقليمي. حيث أن الاضطرابات التي تحدث في الجوار تعيق وتمنع المشاريع التنموية وتكبد الدولة تكاليف أمنية إضافية.

2. **الاستقرار كشرط للتنمية:** اقتناعا بأنه لا تنمية بدون استقرار، تنطلق الجزائر لتتخبط في تسوية الأزمات في ليبيا ومالي، ليس فقط لأسباب أمنية بل لأن استقرار هذه الأزمات يحرمها من فرص التكامل الاقتصادي المغربي والأفريقي. فالمشاريع العظمى التي خاضتها الجزائر مثل الطرق العابرة للصحراء، وخطوط السكك الحديدية، والتكتلات الاقتصادية الإقليمية تظل رهينة بحل الأزمات السياسية³.

3. **محدودية الأدوات الاقتصادية كعامل مفسر:** لا تمتلك الجزائر أدوات اقتصادية ضخمة مقارنة مع دول الخليج أو قوى كبرى (كصناديق سيادية واستثمارات ضخمة) لتعزيز نفوذها الخارجي. يبقى

¹ العربي بلحاج، مرجع سابق، ص 156. 170.

² فريد بن يحيى، تأثير الأزمات النفطية على السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة تحليلية، 2016. 1986، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 14 (جامعة ورقلة، 2017) ص 220. 235.

³ عبد الحميد علاوة، التكامل المغربي والعقبات الجيوسياسية، الجزائر، دار الأمل للنشر، 2018، ص 190. 205.

دورها الاقتصادي في إفريقيا محدودا مقارنة بالصين أو تركيا أو حتى بعض الدول الأوروبية، وهذا ما يفسر لجوء الجزائر بشكل أكبر على أدواتها الناعمة (الدبلوماسية التقليدية، الوساطة، المبادئ الأخلاقية) بدلا من الأدوات الصلبة (استثمارات، القروض، المساعدات المالية المباشرة) في سياستها الخارجية¹.

ثالثا: سعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي: في أواخر الثمانينات، سعت الجزائر إلى إصلاحات اقتصادية وتنويع شراكاتها الاقتصادية محاولة تجاوز الاعتماد على شريك واحد.

1. الانفتاح على الشرق والغرب: سعيها لإعادة هيكلة ديونها، لجأت الجزائر، إلى صندوق النقد الدولي (نادي لندن و نادي باريس)، مما أجبرها على اتخاذ بعض التوجهات الاقتصادية

التي انعكست على سياستها الخارجية (تقارب مع الغرب). وفي العقدين الأخيرين، وسعت شراكاتها لتشمل قوى صاعدة مثل الصين (المشاريع الكبرى) وروسيا (في مجال التسليح والطاقة) وتركيا (الاستثمارات) هذا التعدد في الشركاء يعطي الجزائر هامشا للمناورة ولكنه يفرض عليها إدارة توازنات دقيقة².

2. الانضمام إلى المنظمات الاقتصادية الدولية: عملت الجزائر على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتفعيل اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (اتفاق شراكة 2005) ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، كل هذه المساعي تعكس رغبة في الاندماج، ولكنها تطرح في المقابل تحديات للاقتصاد الوطني وتثير نقاشات داخلية حول حماية الإنتاج المحلي مقابل الانفتاح³.

رابعا: محدودية التنويع الاقتصادي وتأثيرها على الاستقلالية الدبلوماسية: من التحديات الاقتصادية التي واجهت الجزائر هو الفشل النسبي في تنويع الاقتصاد بعيدا عن المحروقات. هذا الوضع يخلق هشاشة هيكلية تؤثر على الاستقلالية الدبلوماسية.

1. التبعية للريع النفطي: يطلق اسم الدول الريعية على الدول التي تعتمد على مورد طبيعي واحد في هذه الدول تتوزع العلاقة بين الدولة والمجتمع بشكل خاص، حيث تلجأ الدولة للريع لشراء السلم الاجتماعي وتجنب الإصلاحات السياسية والاقتصادية العميقة تجعل الريعية الدول أكثر حساسية

¹ سمير تواتي، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا: الواقع والتحديات، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 6، (مركز الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2020) ص 95.88.

² رضا تيغريت، العلاقات الجزائرية. الصينية: الشراكة الاقتصادية وأبعادها الجيوسياسية، مجلة السياسة الدولية، عدد 225 (يوليو 2021) ص 140.145.

³ نادية شراب، تحديات الانضمام إلى منطقة التجارة العالمية: قراءة في الموقف الجزائري، مجلة القانون والأعمال الدولية العدد 32 (فبراير 2020) ص 62.55.

لتقلبات السوق العالمية، وأقل قدرة على الصمود في وجه الضغوط الدولية ففي زمن الأزمات الاقتصادية، تصبح الأولوية للمعيشة الداخلية على حساب الأدوار الإقليمية الطموحة¹.

2. ضعف الاستثمار الخارجي والجاذبية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري: تظل الجزائر غير جاذبة بدرجة كافية للاستثمار الأجنبي المباشر (باستثناء قطاع المحروقات) رغم الإمكانيات الكبيرة التي تترفع عليها. هذا يعني أن أدواتها التأثيرية تبقى محدودة، وتعتمد أساساً على الدبلوماسية التقليدية والعلاقات السياسية دون أن تدعم بشبكة قوية من المصالح الاقتصادية المتبادلة (مثل العلاقات الألمانية مع أوروبا الشرقية، أو التركية مع إفريقيا)².

¹ مصطفى بوغرامة، الدولة الربعية في الجزائر: الأزمة والافاق (الجزائر دار خيال للنشر 219) ص 230210.

² كريم عاشور، مناخ الاستثمار في الجزائر: معوقات جاذبية الاقتصاد، مجلة الاقتصاد الجديد، عدد 18 (المدرسة العليا للتجارة، 2018) ص 115.102.

المبحث الثاني: المبادئ والقيم الموجهة للدبلوماسية الجزائرية

ترتكز الدبلوماسية الجزائرية على جملة هامة من المبادئ من خلال مساعيها لتسوية أزمات دول الجوار والتي كرسها القانون الدولي.

المطلب الأول: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة

تصنف الجزائر أحد أهم الدول الداعمة لمبادئ المواثيق الدولية والإقليمية حيث تعمل على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول¹، وتطبيقا لنص المادة 2/7 من ميثاق الأمم المتحدة²، التي نصت على ما يلي: ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطات الداخلية لدولة ما، وليس فيه ما يقضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تخل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ وهو لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع وهو مبدأ مستقر وثابت في القانون الدولي³.

تلتزم الجزائر بكل الاتفاقيات ومواثيق الأمم المتحدة، كما جاءت من أجل تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المعتمدة لديها أيضا، فقد جاء النص عليه في اتفاقية فيينا لعام 1961، وفي اتفاق هافانا لعام 1988، وفي ميثاق هيئة الأمم المتحدة⁴، كما سعت الجزائر منذ اندلاع الأزمة الليبية إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية في دولة ليبيا. وهذا تنفيذ المبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المنصوص عليها في مختلف الدساتير لاسيما التعديل الدستوري 2016 في المادتين 31.29 منه⁵ كما نص دستور 2020 في المادة 32، تعمل الجزائر على فهم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتبني مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه⁶.

¹ كريم رقولي، الدور الإقليمي للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي منذ 2011، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، السنة السادسة، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص 489.

² نادية آيت عبد المالك، دور الدبلوماسية في تسوية منازعات الحدود الإفريقية، مجلة دراسات في حقوق الإنسان، العدد 2، 2018، ص 44.

³ سليمة جودي، رانيا زغيب، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية والمالية، (مذكرة ماستر غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022، ص 17.16).

⁴ علي حسين الشامي، الدبلوماسية شأنها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، (ط3، لبنان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007) ص 591.

⁵ عيسى طيبي، خيراني بن ملوكة، مساعي التسوية السلمية للنزاع الليبي. رؤية تقييمية للدور الجزائري، مجلة صوت القانون، العدد خاص، ص 152.

⁶ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020، الجريدة الرسمية، ع 82، المؤرخة في 2020/12/30.

وينقسم عدم التدخل إلى قسمين: عدم التدخل بالمعنى الواسع وهو عدم التدخل في الشؤون التي تعد من صميم السلطات الداخلي للدول من طرف دول أخرى، أو من طرف منظمة الأمم المتحدة، وعدم التدخل بالمعنى الضيق، وهو عدم التدخل المادي باستخدام القوى العسكرية¹.

المطلب الثاني: مبدأ الحلول السياسية والسلمية للنزاعات

مستمدة هذا المبدأ من ميثاق الأمم المتحدة، لجأت الدبلوماسية الجزائرية للمسائل السلمية لحل النزاعات من حل الفصل السادس منه²، ويتم حل النزاعات مع دول الجوار من خلال المفاوضات والوساطة والتحكيم والتوثيق والتسوية القضائية، وهذا من أجل الحفاظ على الأمن والسلم والابتعاد عن استعمال القوة³.

تجدر الإشارة إلى أنّ مجالات التعاون المختلفة قد كانت محصورة في المجالين الاقتصادي والسياسي، إلا أنها وبتطور العلاقات الدولية امتدت لتشمل مجالات مكافحة الجرائم وحقوق الإنسان وفض النزاعات الدولية⁴، وقد التزمت الجزائر بهذا المبدأ أثناء سعيها للوصول إلى حلول سلمية بين الدول الإفريقية المتنازعة، ونشير إلى أن هذا المبدأ يرتبط بشكل طردي على مبدأ حضر استعمال القوة في العلاقات الدولية، والتي يضمنها ميثاق الأمم المتحدة، في المادة 2/4 منه، بحيث جعل منه قاعدة آمرة في القانون الدولي، كما يعدّ الأساس لقيام مجتمع دولي يحظى بالأمن والسلم، بل وسع من نطاق هذا المبدأ ليشمل أيضا التهديد باستعمال القوة في العلاقات الدولية⁵.

رغم أن هذا المبدأ يبدو مثاليا، إلا أنه جنب الجزائر الكثير من المشاكل والخلافات التي كانت في غنى عنها، وهذا ما سمح للدولة الجزائرية من كسب احترام الجماعة الدولية، وتجنب تبعات التدخل، التي لا يمكن التحكم فيها بحال من الأحوال، بسبب الآثار التي قد تترتب عنها ومن ضمنها العمليات الانتقامية التي قد تقوم بها بعض الجماعات والتنظيمات الإجرامية التابعة لتلك الدولة، بذريعة رد الفعل عن السياسات التدخلية للدولة، ونجد بعض النماذج الدولية عن ذلك خاصة في الدول الغربية.

¹ رؤوف بوسعدية، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع9، 2016، ص 158.

² رؤوف بوسعدية، مرجع سابق، ص 160.

³ نادية آيت عبد المالك، مرجع سابق، ص 44.

⁴ رؤوف بوسعدية، مرجع سابق، ص 160.

⁵ سمية غضبان، مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية. تحدي نحو تحقيق السلم والأمن في أفريقيا، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ع 11، 2018، ص 52.

المطلب الثالث: مبدأ دعم تقرير المصير ورفض التغيير غير الدستوري للحكومات

يعتبر هذا المبدأ أحد الثوابت الراسخة في سياسة الجزائر الخارجية. وقد كانت الجزائر من أشد المدافعين عن حق الشعوب في تقرير مصيرها نتيجة التجربة التي عاشتها مع الاستعمار، مما جعلها شديدة الحساسية تجاه أي تغيير غير دستوري للحكومات.

أولاً: دعم حق الشعوب في تقرير المصير: من تجربة التحرر إلى الالتزام الأخلاقي: إنَّ جوهر الدبلوماسية الجزائرية، قضية تقرير المصير، فبعد النضال الطويل لنيل هذا الحق، اعتبرت الجزائر نفسها مسؤولة أخلاقياً في دعم الشعوب الأخرى التي تناضل من أجل التحرر من الهيمنة الخارجية.

1- الجذور التاريخية: من الثورة التحريرية إلى دعم حركات التحرر: بعد تجربتها النضالية الطويلة، اتخذت الجزائر موقفاً ثابتاً في دعم حق تقرير المصير، فخلال حرب التحرير (1954/1962) كانت جبهة التحرير الوطني تعمل على كسب اعتراف المجتمع الدولي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. وبعد الاستقلال، حولت الجزائر هذه التجربة إلى سياسة خارجية نشطة.

- دعم حركات التحرر في إفريقيا والعالم: كانت الجزائر ملاذاً آمناً وداعماً لحركات التحرر في العالم في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي في إفريقيا ومن الحركات التي سعت الجزائر إلى دعمها نذكر: حركة تحرير أنغولا (MPLA): وفرت الجزائر دعماً لوجستياً وسياسياً للحركة في نضالها ضد الاستعمار البرتغالي.

. جبهة البوليساريو في الصحراء الغربية المحتلة: دعمت الجزائر حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بعد انسحاب إسبانيا منها سنة 1975، وهذا الموقف ظل متشبثاً به رغم الكلفة الدبلوماسية الباهظة في علاقاتها مع المغرب.

. المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) في جنوب إفريقيا: كعادتها، دعمت الجزائر هذه الحركة في نضالها ضد نظام الفصل العنصري (الأبارتايد)، حيث قدمت الجزائر دعماً عسكرياً (تدريب عسكري) للمناضلين الجنوب إفريقيين¹

. الاستمرارية في الموقف: ظهرت هذه الاستمرارية للشعب الفلسطيني، حيث ظل موقفها ثابتاً، فرفضت التطبيع مع الكيان الصهيوني قبل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة².

¹ محمد الطاهر قاصري، مرجع سابق، ص 156، 170.

2. ترجمة المبدأ في سياق أزمتي مالي وليبيا: يظهر مبدأ دعم تقرير المصير بشكل غير مباشر في سياق المذكرة (مالي وليبيا)، حيث أن الأزميتين تتضمنان أبعادا تتعلق بحقوق المجموعات الإقليمية.

- مالي وقضية الأزواد: في عز الأزمة المالية، ظهرت جليا مطالب حركات الطوارق (خاصة الحركة الوطنية لتحرير الأزواد)، وواجهت آنذاك الجزائر تحديا ضخما يتمثل في كيفية التوفيق بين دعمها التاريخي والثابت لحق الشعوب في تقرير مصيرها وبين التزامها بمبدأ احترام السيادة الوطنية ووحدة الدول، فاختارت الجزائر موقفا وسطيا تمثل فيما يلي:

- رفض الانفصال: تمسكت الجزائر بوحدة وبسلامة الأراضي المالية وذلك بإعلانها بوضوح رفضها المطلق لأي دعوة لتقسيم مالي.

- دعم الحقوق الثقافية والسياسية: دعمت الجزائر فكرة منح إقليم الأزواد حكما ذاتيا من الدولة المالية الموحدة وهذا مع الاعتراف بالخصوصية الاجتماعية والثقافية للمنطقة. وقد انعكس في نص اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة (2015) الذي نص على إصلاح مؤسسات الدولة المالية لضمان تمثيل أوسع لأبناء الشمال وسعيا لتنمية المنطقة دون المساس بالسيادة الوطنية¹

- ليبيا والتوزيع العادل للسلطة والثروة: دعمت الجزائر مبدأ التوزيع العادل للسلطة والثروة بين أقاليم ليبيا (طرابلس، برقة، فزان) وهو ما يمكن اعتباره تطبيقا لمبدأ تقرير المصير في إطار الدولة الموحدة، حيث دعت الجزائر دائما لحل سياسي يضمن مشاركة جميع الأطراف في إدارة الدولة الليبية²

ثانيا: مبدأ رفض التغيير غير الدستوري للحكومات وتجربة الانقلابات إلى الالتزام بالشرعية: بالإضافة إلى دعم حق الشعوب في تقرير المصير، تمسكت الجزائر بمبدأ لا يقل أهمية عن الأول وهو رفض التغيير غير الدستوري للحكومات بمعنى رفض الانقلابات العسكرية التي تتم خارج الإطار القانوني والدستوري. لهذا المبدأ جذور عميقة في التجربة الجزائرية.

1- الجذور التاريخية: دروس من الانقلابات في الجزائر والعالم العربي: بعد الاستقلال، شهدت الجزائر محاولات انقلابية، كان من أبرزها انقلاب 1965 بقيادة هواري بومدين ضد الرئيس الشرعي أحمد بن بلة، ترك هذا الانقلاب أثرا في الذهنية السياسية الجزائرية حول مخاطره رغم أنه قاد إلى فترة

² أحمد توفيق الديلمي، مرجع سابق، ص 102.105.

¹ وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، الجهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمة المالية: وثائق وشهادات (الجزائر، الطبعة الرسمية، 2016) ص 55.55.

² رشيد بن عيسى، الدور الجزائري في الأزمة الليبية بين المبادرات الذاتية والتنسيق الدولي، مجلة السياسة الدولية، عدد 222 (أكتوبر 2020) ص 115.118.

من الاستقرار النسبي، كما تأثرت الجزائر بموجات من الانقلابات التي اجتاحت العالم العربي وإفريقيا في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي.

- رفض شرعية الانقلاب: تعتبر الجزائر أن الشرعية الوحيدة للحكم تتمثل في الشرعية الدستورية المستمدة من صناديق الاقتراع، وأعلنت رفضها القاطع لأي حكومة تأتي إلى السلطة عبر انقلاب عسكري.

- دعم الحلول السياسية في الأزمات الداخلية: عندما تعرضت الجزائر لأزمة داخلية في التسعينيات، سعت إلى إيجاد حلول سياسية ضمن الإطار الدستوري وهو ما يعكس التزامها بهذا المبدأ داخليا قبل أن تصدره إلى الخارج¹.

2- ترجمة المبدأ في سياق أزمي مالي وليبيا: واجهت الجزائر تحديات صعبة في التعامل مع الملفين المالي والليبي في تطبيق هذا المبدأ، خصوصا مع تعدد حالات الاستقرار والانقلابات المتكررة.

- تكرار الانقلابات في مالي: واكبت مالي انقلابات عديدة نذكر منها:

. انقلاب سنة 2012: قاد هذا الانقلاب النقيب أمادو ساتوغو ضد الرئيس أمادو توماني توري بسبب سوء إدارة الأزمة في شمال مالي. ورفضت الجزائر هذا الانقلاب واتخذت قرارا بقطع علاقاتها مع المجلس العسكري مؤقتا مع المطالبة بالعودة السريعة إلى النظام الدستوري. ولكنها اضطرت إلى التعامل مع الواقع الجديد، داعية إلى إجراء انتخابات وعودة الحياة الدستورية.

. انقلاب سنة 2020: قاد هذا الانقلاب العقيد عاصمي غويتا ضد الرئيس إبراهيم أبو بكر كايثا، تبعه انقلاب ثان في سنة 2021. كان موقف الجزائر ثابتا في كل مرة والمتمثل في رفض الانقلاب والعودة إلى الشرعية الدستورية مع الدعوة إلى حوار وطني شامل عبر انتخابات حرة ونزيهة بالإضافة إلى رفض الجزائر أي تورط عسكري في مالي أو أي دولة مجاورة مع تفضيل دعم الآليات الإقليمية مثل (المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إيكواس) والاتحاد الإفريقي في الضغط على المجالس العسكرية للعودة إلى المسار الدستوري².

- ليبيا: بين رفض التدخل الخارجي والالتزام بالحل السياسي: حدث انهيار كامل للدولة بعد 2011، ولم يكن انقلابا تقليديا فوجدت الجزائر نفسها أمام تحد آخر يتمثل في التدخلات الخارجية التي كانت تدعم أطرافا ليبية مختلفة بشكل غير دستوري، حيث رفضت الجزائر رفضا قاطعا أي تدخل عسكري

¹ عمار بلخوجة، مرجع سابق، ص ص 130.125.

² عبد القادر قرين، مرجع سابق، ص ص 152.145.

أجنبي في ليبيا واعتبرت أن الحل الوحيد هو حل سياسي ليبي. ليبي تحت رعاية الأمم المتحدة بعيدا عن الإملاءات الخارجية.

.رفض شرعية المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق في مرحلتهما الأولى: اتسم الموقف الجزائري بالحذر من شرعية بعض الكيانات التي تشكلت في ليبيا بدعم خارجي، وفضلت الانتظار حتى يتم الاتفاق على سلطات موحدة، من خلال حوار وطني شامل. رغم هذا، تعاملت بشكل متوازن ودون انحياز مع جميع الأطراف الليبية حفاظا على دورها كوسيط محايد¹.

¹ عبد الحميد شيكوش، دور الجوار الليبي وتحديات التنسيق الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، عدد 208 (أفريل 2017) ص ص 95.92.

المبحث الثالث: الآليات والأدوات الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمات

تعتبر المبادئ البوصلة الأخلاقية والسياسية للدبلوماسية الجزائرية، أما الآليات والأدوات فهي بمثابة الأيدي التي تترجم هذه المبادئ إلى أفعال ملموسة على الأرض.

تحوز الجزائر على ترسانة متنوعة من الأدوات الدبلوماسية تتنوع بين الوقائية والعلاجية وبين الرسمية وغير الرسمية يمكن حصرها في ثلاثة مستويات رئيسية.

المطلب الأول: الدبلوماسية الوقائية:

تعتبر حجر الزاوية في المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمات، وهي مقتنعة بأن منع النزاع أقل تكلفة من علاجه بعد استفحاله، وذلك عبر الاعتماد على آليات وقائية متعددة، أهمها:

أولاً: المساعي الحميدة: تعتبر المساعي الحميدة وسيلة دبلوماسية مرنة، تستند على قيام طرف ثالث محايد بتقديم تسهيلات للتواصل بين أطراف النزاع دون فرض حلول أو تقديم أي ضمانات ملزمة، استعملت الجزائر هذه الوسيلة بكثرة في محيطها الإقليمي في المراحل الأولى من الأزمة قبل تفجرها.

1. آلية العمل: تعمل عبر قنواتها الرسمية وذلك بالتواصل مع أطراف النزاع، وذلك لتقريب وجهات النظر، وتخفيف حدة التوتر، وخلق أجواء من الثقة يسمح ببدء حوار رسمي لاحقاً. هذه الآلية لا تتطلب اعترافاً رسمياً بالوساطة، الشيء الذي يجعلها أقل إثارة للتحفظات من قبل الجهات المتنازعة.¹

2. التطبيق في السياقين (مالي وليبيا): لعبت الجزائر دوراً محورياً في الأزمة المالية (2012-2014) في المساعي الحميدة بين الحكومة المركزية في باماكو والحركات الطارقية (الأزواد) قبل أن تنتقل إلى مرحلة الوساطة الرسمية. وفيما يخص ليبيا، فقد استخدمت الجزائر المساعي الحميدة لتقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية المتصارعة، خاصة في المراحل التي شهدت جموداً في المسار الرسمي الذي ترعاه الأمم المتحدة.²

¹ محمد الأمين قاسمي، آليات الدبلوماسية الوقائية في السياسة الخارجية الجزائرية، (الجزائر: منشورات جامعة الجزائر 3، 2018) ص 112، 118.

² عبد القادر قرين، دور المساعي الحميدة الجزائرية في تسوية النزاعات الإقليمية مالي وليبيا نموذجاً، مجلة الدراسات الإفريقية، عدد 9 (مركز الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2021) ص 62، 55.

ثانيا: بناء الثقة وفتح قنوات الاتصال غير الرسمية: تعتمد الجزائر اعتمادا كبيرا على العلاقات الشخصية والشبكات غير الرسمية لبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، ويستفيد هذا النوع من الدبلوماسية من الروابط التاريخية والثقافية التي تربط الجزائر بجيرانها.

1. استثمار الروابط المشتركة: هناك روابط قبلية وثقافية تمتد عبر الحدود الجزائرية مع مالي والنيجر وليبيا، تستعمل الجزائر هذه الروابط ليس كأداة ضغط وإنما كجسور للتواصل والتفاهم. قنوات غير رسمية (مثل شيوخ القبائل) تستخدم أحيانا لنقل الرسائل بين الأطراف في ظروف حساسة قبل أن تتدخل القنوات الرسمية.¹

2. استضافة الحوارات غير الرسمية: استضافت الجزائر لقاءات غير رسمية في مراحل عديدة بين أطراف النزاع الليبي والمالي، دون تغطية إعلامية واسعة، بهدف تهيئة الأرضية لانطلاق مفاوضات جادة. هذا النوع من الاستضافة يعطي للأطراف مساحة آمنة للتشاور دون ضغوط الرأي العام أو الالتزامات الرسمية المبكرة.²

المطلب الثاني: الوساطة المباشرة والمقترحات التسوية

تنتقل الدبلوماسية الجزائرية من الدور الوقائي إلى الدور العلاجي، حينما تتفاقم الأزمة وتتجاوز مرحلة الإنذار المبكر إلى مرحلة النزاع المسلح، حيث تتولى الوساطة المباشرة مقدمة مقترحات للتسوية الشاملة، والتي تضمنت:

أولا: الوساطة الرسمية: تعتبر الوساطة الدرجة الأعلى من التدخل الدبلوماسي، حيث يتحول الطرف الثالث إلى فاعل رئيسي يقدم مقترحات ويضغط على الأطراف لغرض التوصل إلى اتفاق للقيام بدور الوساطة، اشترطت الجزائر توفر شرطين: الاول، طلب رسمي من الأطراف المتنازعة، والثاني، الاعتراف المجتمع الدولي بجدية الدور.

1. نموذج مالي (2015. 2014): تعتبر الوساطة الجزائرية في دولة مالي أنجح نموذج للوساطة المباشرة. فبعد تدهور الأوضاع في شمال مالي وسيطرة الجماعات المتطرفة على المنطقة (2012)، تقدمت الجزائر بطلب من الحكومة المالية والحركات المسلحة (بعد رفضها وساطة بوركينا فاسو). استضافت الجزائر خمس جولات من المفاوضات المباشرة بين الأطراف في الفترة من 2014 إلى 2015. نتج عنها في

¹ جمال يحيوي، مرجع سابق، ص ص 172-165.

² نور الدين قادري، الدبلوماسية الموازية في السياسة الخارجية الجزائرية: قراءة في آليات العمل غير الرسمي، مجلة العلوم السياسية والقانون، عدد 22 (جامعة المسيلة 2020) ص ص 94-88.

20 مايو 2015 عن التوقيع على اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة في مالي، وهو الاتفاق الذي مازال يشكل الأساس المرجعي للتسوية حتى اليوم¹.

2. مقارنة مع ليبيا: حاولت الجزائر القيام بدور الوساطة في ليبيا، ولكن وجدت صعوبات نتيجة تعقيد المشهد الليبي وتعدد الفاعلين المحليين والدوليين، هذا ما حال دون نجاحها، ومع ذلك ركزت على تقديم مبادرات جزئية واستضافة حوارات محدودة بين أطراف معينة².

ثانيا: تقديم المبادرات والمقترحات التسوية: إضافة إلى الوساطة، تعرض الجزائر مبادرات سياسية مكتوبة تحدد رؤيتها لحل الأزمة، وعكست هذه المبادرات مبادئها الثابتة (وحدة الدولة، رفض التدخل الخارجي) ثم ترجمتها إلى خطوات عملية.

1. الخصائص التي تقوم عليها المبادرات الجزائرية: تتميز بالواقعية والتدرج فهي لا تقدم حلولا جاهزة بقدر ما تقدم أطرا مرنة للحوار. كما تركز على البعدين التنموي والأمني معا، حيث تعتبر أن استقرار المنطقة لا يتحقق بالأمن العسكري فقط، بل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. التنسيق مع الأطراف الدولية: دون غطاء دولي، تدرك الجزائر أن مبادراتها لن تنجح، لذلك تعمل على تنسيق مبادراتها مع الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، ففي مالي مثلا حظي اتفاق الجزائر بدعم دولي واسع (الاتحاد الأوروبي، مجلس الأمن) أما في ليبيا فقد حاولت الجزائر التنسيق مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) رغم التحديات الكبيرة³.

المطلب الثالث: الدبلوماسية متعددة الأطراف

ادراكاً منها أن الأزمات الإقليمية (كليبيا ومالي) لا يمكنها أن تدار بقدرات دولة واحدة فقط، مهما كان حجمها، اعتمدت الجزائر بشكل متزايد على الدبلوماسية متعددة الأطراف، سواء المستوى الإفريقي أو العربي أو الدولي

أولاً: التنسيق مع الاتحاد الإفريقي: الجزائر دولة إفريقية بامتياز، لذلك سعت دائماً للعب دور فاعل في الاتحاد الإفريقي (سابقاً منظمة الوحدة الإفريقية)

¹ وزير الشؤون المغربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص 4530.

² رشيد بن عيسى، مرجع سابق، ص 118112.

³ العربي دحماني، التنسيق الدبلوماسي بين الجزائر والآليات الدولية في تسوية النزاعات الإقليمية، مجلة الدراسات السياسية والقانونية، عدد 15 (جامعة ورقلة 2019) ص 8577.

1. آلية اللجنة الإفريقية للوسطى والوساطة: لحل النزاعات عملت الجزائر على تفعيل آليات الاتحاد الإفريقي، خاصة من خلال لجنة الوسطى والوساطة. بخصوص أزمة مالي، تم التنسيق بين الوساطة الجزائرية والجهود الإفريقية. وفي ليبيا (لجنة رؤساء الدول والحكومات المكلفة بالملف الليبي)، رغم أن الدور الإفريقي ظل محدودا مقارنة بالأمم المتحدة¹.

2. تعزيز دور إفريقيا في تسوية النزاعات: تعمل الجزائر على جعل الاتحاد الإفريقي فاعلا رئيسيا في تسوية الأزمات الإفريقية وهذا بعيدا عن الهيمنة الخارجية. هذا الموقف ينسجم مع مبادئها في رفض التدخلات الخارجية ودعم الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية².

ثانيا: التنسيق بين جامعة الدول العربية والآليات المتوسطة: تشارك الجزائر في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية حول الأزميتين الليبية والمالية (مالي عضو مراقب في الجامعة العربية، لكن الأزمة تهم الأمن العربي). أما متوسطيا فالجزائر تنسق مع دول الجوار المتوسطي (خاصة إيطاليا وإسبانيا وفرنسا) حول تداعيات الأزميتين (الهجرة، الطاقة والإرهاب).

دول الجوار الليبي: شكلت آلية دول الجوار الليبي (الجزائر، مصر، تونس، السودان، النيجر، التشاد) إطارا مهما للتنسيق، على الرغم من اختلاف مواقف هذه الدول. ولعبت الجزائر دورا في استضافة اجتماعات هذه الآلية ومحاولة توحيد الرؤى بين دول الجوار حول ضرورة الحل السياسي³.

ثالثا: التعاون مع الأمم المتحدة: تعتبر الأمم المتحدة الشريك الأساسي للجزائر فيما يتعلق بتسوية الأزمات وذلك من خلال مجلس الأمن (تعتبر الجزائر عضو غير دائم في مجلس الأمن مرات عديدة، آخرها 2024.2025) وبعثات حفظ السلام.

1. دعم بعثات الأمم المتحدة: دعمت الجزائر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة الأبعاد في مالي وذلك لتحقيق الاستقرار في مالي (minusma) ولجأت إلى تنسيق جهودها مع جهود الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (unsmil) وتحت الأطراف الدولية على منحها هامشا أكبر للعمل.

2. تسخير عضويتها في مجلس الأمن: كلما حصلت الجزائر على مقعد في مجلس الأمن، تسعى إلى توظيف عضويتها لدعم القضايا الإفريقية والعربية وتعمل على دفع المجلس لمنح الأولوية للحلول السياسية في الأزمات التي تهمها، عوضا عن الحلول العسكرية⁴.

¹ محمد الصالح بن عيسى، الاتحاد الإفريقي وتحديات تسوية النزاعات، دراسة في آليات العمل (الجزائر: منشورات المركز الإفريقي للدراسات 2017) ص 210.225.

² لحسن معزوزي، الجزائر والاتحاد الإفريقي: من النضال ضد الاستعمار إلى إدارة الأزمات، مجلة إفريقيا المستقبل، عدد5 (مركز الدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، 2020) ص 33.40.

³ عبد المجيد شيكوش، مرجع سابق، ص 88.95.

خلاصة الفصل الأول:

تناول هذا الفصل الإطار العام للدبلوماسية الجزائرية في طريقة تسويتها للنزاعات، ويظهر جليا أن فاعلية الجزائر كوسيط دولي لم تأت من فراغ، بل هي ثمرة تضافر عوامل متعددة.

في الجانب التاريخي، رسخت الثورة التحريرية (1954-1962) قيما ومثلا دبلوماسية أصيلة تتسم بالحياد والتكافل مع حركات التحرر ورفض كل أشكال الهيمنة.

أما على الصعيد الجيوسياسي، تحتل الجزائر موقعا استراتيجيا فريدا من نوعه يجعلها حلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي فحدودها الشاسعة تمنحها مسؤولية أمنية إقليمية لا يمكن إنكارها وعلى صعيد المبادئ، فدبلوماسيتها تتمسك وتتشبث بثوابت راسخة وأهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية ناهيك عن محاولة حل النزاعات بالطرق السلمية ودعم الشرعية الدولية.

يمكن القول إن الجزائر كوسيط، بنت مصداقيتها من الإرث التاريخي والثقيل الجغرافي والمبادئ الثابتة التي لا رجعة فيها، مما أهلها للقيام بأدوار محورية في تسوية أزمات المنطقة، بدءا من أزمة مالي ووصولاً إلى أزمة ليبيا.

⁴ كمال بوشامة، الجزائر في مجلس الأمن: رؤية لدور فاعل في حفظ السلم والأمن الدوليين، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، عدد 12 (جامعة الجزائر 3، 2006) ص ص، 118.110.

الفصل الثاني: دراسة حالة الأزمة في مالي

تمهيد:

بعد أن استعرضنا في الفصل الأول الإطار النظري والمرجعي للدبلوماسية الجزائرية، من خلال تحليل محدداتها التاريخية والجيوسياسية والاقتصادية، ومبادئها الثابتة، وآلياتها المتنوعة، ننتقل الآن إلى التضييق العملي لهذه الدبلوماسية على أرض الواقع وكانت الأزمة المالية (2012-2015) أول اختبار حقيقي وكبير لقدرة الجزائر على ترجمة مبادئها إلى أفعال، وتحويل أدواتها الدبلوماسية إلى نتائج ملموسة.

لم تكن الأزمة المالية مجرد نزاع عابر في دولة مجاورة، بل كانت تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري. فمع سقوط شمال مالي بيد الجماعات المسلحة والمتطرفة في 2012، وجدت الجزائر نفسها أمام حدود جنوبية غير مستقرة، وخطر حقيقي لانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة إلى أراضيها. في هذا الإطار، تحركت الدبلوماسية الجزائرية بحكمة وحذر، مفضلة الحل السياسي على الخيار العسكري، ومصرة على قيادة مسار التفاوض بدلا من ترك المسرح لفواعل دولية أخرى.

وعليه، يتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث: جذور الأزمة وتطورها (المبحث الأول) تحليل الأدوات الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة المالية (المبحث الثاني) تقييم الدور الجزائري في مالي (المبحث الثالث).

المبحث الأول: جذور الأزمة المالية وتطورها

قبل الشروع في تحليل الدور الدبلوماسي الجزائري في الأزمة المالية لا بد من العودة إلى الجذور التاريخية والسياسية التي أدت إلى انهيار الدولة المالية 2012 وسيطرة الجماعات المسلحة على شمالها الشاسع، فالأزمة المالية لم تكن وليدة لحظة واحدة. بل هي نتاج تراكم عقود طويلة من الإهمال التنموي، والتمهيش السياسي لسكان الشمال، والنزاعات العرقية والقبلية المتجددة، وتداعيات تدخل قوى إقليمية ودولية متباينة المصالح، حيث يتناول هذا المبحث ثلاثة عناصر فرعية:

الخلفية التاريخية للصراع في شمال مالي (المطلب الأول)، انهيار الدولة المالية 2012 وتداعياته الإقليمية (المطلب الثاني)، الأبعاد الدولية للأزمة (المطلب الثالث).

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للصراع في شمال مالي (أزمة الأزواد)

لفهم النزاع في شمال مالي، يجب الإحاطة بالأحداث السياسية التاريخية انطلاقاً من نشأتها، مروراً بتفاعلاتها وذلك من خلال البحث عن المقومات السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية التي صنعها مجتمع الطوارق قبل الاحتكاك الأوروبي الذي تبلور إلى احتلال لاحقاً، الذي عمل على تدمير اجتماعي وثقافي ألحقه بها، حيث ساهم في قلب موازين المعادلة بعد الاستقلال من الشمال الذي كان بمثابة مركز الثقل في التبادلات التجارية والثقافية (الجزائر، المغرب، مصر)، السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف تمت عملية نقل مركز النقل السياسي من الطوارق في الشمال إلى الجنوب؟.

تمت هذه العملية عبر خطة نمطية استعملها المحتل في جميع دول إفريقيا، حيث عمل هذا الأخير على تكوين نخب تتناسب مع أهدافه الإستراتيجية، فاستلمت بموجب ذلك نخب سياسية من البامبارا الحكم على حساب مكونات اجتماعية أخرى في مقدمتها الطوارق التي كانت الخط الأول في مواجهة الاستعمار الفرنسي، ومع ذلك تم إقصائها من تشكيل المشهد السياسي ما بعد الاستقلال.

هذا القرار؛ لم يأت كقرار سياسي منعزل، بل كان عبر عملية سياسية متدرجة بدأت مع نهاية القرن العشرين عندما كون المحتلون (الفرنسيون) صورة نمطية عن المقاومين

الطوارق الذين يتميزون بعمق ارتباطهم بموروثهم الحضاري والثقافي وافتقارهم لمبدأ المساومة، ولكن رغم كل الإغراءات أبدوا موقفا مشرفا حيث تبنا موقفا مساندا للثورة الجزائرية وذلك بتضامنهم معها، وهنا يمكننا تسجيل ملاحظة تقييمية هامة تتمثل في مدى النضج السياسي لنخب الطوارق في ذلك الوقت، ناهيك عن حنكتهم السياسية ونظرتهم النافذة لما خلف العروض السياسية الاستعمارية، التي كشفت الأهداف البعيدة للمحتل بالإضافة إلى الهزيمة التي ألحقها والمقاتلون الطوارق من "كل أهقار" (kel ahagar) مشروع الضابط العقيد فلاتر (flaters) لسنة 1881¹.

كل هذا جعل الفرنسيين يكونون صورة المقاوم الحديدي الطارقي، وأنه عنصر غير قابل للتوظيف أو للخضوع.

أولا: شمال مالي ما قبل الاحتكاك الأوروبي: تصالح الجغرافيا مع العمران: تظهر المصالحة بين الجغرافيا مع العمران²، من حيث موقع مالي ومدنه الأساسية وفي مقدمتها "تومبوكتو" التي كانت بمثابة ساحة تبادل تجاري حر بين الشمال مع التجار الأفارقة، وكانت تتميز بأحواض مائية ممتلئة عامل استقرار عمراني نتج عنه إنجازات معمارية وثقافية، أهلت شمال مالي لتكون مركز تجاريا وثقافيا وهذا ما سنوضحه في العناصر الموالية، ولكن قبل ذلك يجب إبراز لمحة على الممالك المتعاقبة التي كانت مالي جزءا منها، ويمكن ذكر أهمها:

1. ممالك غرب إفريقيا: كانت مالي جزءا من ثلاث إمبراطوريات متعاقبة إفريقية سيطرت على التجارة وذلك عبر الصحراء والمتمثلة في مملكة غانا القديمة، مملكة مالي والسنغاي، من أقوى ممالك السودان الغربي³.

أ. مملكة غانا: خلال القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين كانت مالي جزءا من مملكة غانا. ذكر عدد من الرحالة الذين اكتشفوا هذا الجزء من إفريقيا أن غانا صنعت الأسلحة من الحديد الذي عرفته، كما عرفت الذهب، المعدن النفيس الذي عمل الملوك على ادخاره بغية الحفاظ على قيمته التجارية، وكانوا يبادلونه بالملح فقد احتكرت غانا تجارة الذهب واهتم ملوكها بالحفاظ على أسعاره كما وضعوا قواعد الضرائب والرسوم الجمركية، ويحدثنا "البكري" أن ملك غانا كانت له القدرة على تجهيز 200.000 محارب، كما وجد

¹ Salim chena, Antonin Tisseron, rupture d'équilibre au Mali entre instabilité et le recomposition, revue Afrique contemporaine, n 245, (2013), p 75.

² العمران بالمفهوم الخلدوني الاجتماعي البشري والمدنية والحضارة.

³ عابدة العزب موسى، جذور العنف في الغرب الإفريقي: دلتا مالي ونيجيريا، (دار البشير للثقافة والعلوم، 2015). ص 33.

العالمان "توماس و بوني" منجزات عمرانية ضخمة في باماكو تؤثر على حياة الترف والرفاه الذي كان يعيش فيه أهل المملكة.

ب. مملكة مالي: أساس مملكة مالي في القرنين الثالث عشر والرابع عشر ميلاديين هو مالي، حيث كانت تشمل النيجر شرقا والسنغال غربا، ومن أشهر ملوكها "كانكان موسى" الذي اختار تومبوكتو مقرا له، حيث شيد عدة مساجد ومنشآت معمارية، وعم الرخاء والسلام مدة طويلة ما سمح بازدهار التجارة والثقافة. وكانت هذه المدينة، مركزا تجاريا، يلتقي في أسواقها بدو الصحراء مع مزارعي غرب إفريقيا، كما كانت هدفا للقوافل التي تجلب كميات كبيرة من ملح المناطق الشمالية، حيث كان يستعمل لبناء المنازل في "تومبوكتو" بسبب مناخها الجاف¹.

ج. مملكة السونغاي: تعتبر مالي الحالية قوام "مملكة السونغاي" التي ظهرت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر حيث مرت بعدة مراحل سياسية من إمارة إلى مملكة وصولا إلى إمبراطورية، حيث تضيق رقعتها تارة وتتسع تارة أخرى.

وكانت "غاو" المدينة التي تقع حاليا في شمال مالي عاصمة "السونغاي" عندما تحولت هذه الأخيرة من طور الإمارة إلى طور المملكة. وعرفت إمارة "السونغاي" توسعا نحو الجنوب فانتقلت عاصمتها إلى منطقة "غاو" وهي مدينة ذات استراتيجية كبيرة كونها تقع على طريق القوافل التجارية القادمة من بعض شمال إفريقيا إلى داخل السودان الغربي².

عرفت مملكة السونغاي تنظيما إداريا ابتكره ملوكها استجابة لحاجة التحكم في الأقاليم الكثيرة التي ضمت إلى المملكة وأصبحت بموجب ذلك إمبراطورية، مقسمة إلى مناطق حضرية، حيث كانت مدينة غاو العاصمة الإدارية للبلاد، في حين كانت مدينة تومبوكتو ودجيني مراكز اقتصادية وثقافية، واعتمدت الإمبراطورية نظام ضريبي وتسيير إداري يعتمد على التخصيص الإقليمي، وهكذا تخصصت بعض الأقاليم في زراعة بعض المحاصيل الزراعية وبعضها في صيد الأسماك، وأخرى في صناعة مواد البناء وتعددين الذهب والنحاس وصناعة الملح.

¹ أحمد نجم الدين فليجة، إفريقيا دراسة عامة وإقليمية، (الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة، د.س.ن) ص 297.

² عبد الرحمان خليفة جالو، إختيار الولاة في مملكة سانغاي خلال حكم الأساكي. دراسة حضارية. مجلة قراءات إفريقية، العدد 47 (جانفي 2021)، ص ص 27.17.

الخريطة رقم 01: خريطة توضح حدود مملكة السونغاوي (1375.1591)



المصدر: عبد الرحمان خليفة جالو، اختيار الولاية في مملكة سانغاوي خلال حكم الأساكي. دراسة حضارته. مجلة قراءات إفريقية، العدد 47، جانفي 2021، ص 27.17.

نلاحظ من خلال الخريطة اعلاه الحدود التاريخية التي امتدت اليها مملكة السونغاوي خلال حكم الأساكي، ويتضح لنا مدى شساعتها، كما يمكن اعتبارها النواة الاولى لما يسمى ساحلا اليوم، فهي بذلك تعتبر فضاءً جيوسياسيا متصلا وقديما تاريخيا.

د- السودان الشرقي: قبل استقلالها عن الاستعمار الفرنسي كانت مالي تعرف بالسودان الغربي، كي يتم تمييزها عن السودان الشرقي الذي كان تحت وطأة الاستعمار البريطاني بعد اقتطاعه من الإقليم المصري القديم¹.

ويتم التركيز على شمال مالي بوصفها جوهرة الصحراء قبل الاحتكاك مع الاحتلال والاستعمار الأوروبي، وأصبح الشمال بعد الاستقلال بؤرة تمرد داخل الدولة الوطنية الحديثة، ثم تحولت إلى تهديد للأمن والسلام العالميين.

¹ مجموعة باحثين، مالي عودة الاستعمار القديم في عبد الله مامادوباه العلاقة بين الأقوام والأعراق، (قطر: دار الكتب القطرية 2013)، ص 10.

ثانيا: إقليم أزواد "لؤلؤة الصحراء": تُعد لفظة او مصطلح أزواد كلمة أمازيغية تعني الأرض البيضاء المستوية التي لا سواد فيها، ويقابلها في اللغة العربية لفظة (القفر)، وقيل أيضا: إن مصطلح أزواد محرف من الأمازيغية "أزواغ" وهو حوض نهر جاف ومعناه، "أرض الترحال"¹، ويشغل إقليم أزواد 75%² من مساحة جمهورية مالي أي ما يعادل 937.742 كلم². يتكون أزواد حاليا بحسب التقسيم الإداري المالي من ثلاث ولايات (محافظات) اساسية:

1. ولاية تينبوكتو (الولاية السادسة): تعتبر العاصمة التاريخية لأزواد والصحراء، ومن أهم حواضرها ومدنها "غوندام" و"نيافونكي"، و"ليرة".
2. ولاية غاو (الولاية السابعة): وتعتبر عاصمة إقليم أزواد، ومن أكبر مدنه وتضم عدة مدن من أبرزها "مينكا"، "كوسي" و"بوريم".
3. ولاية كيدال (الولاية الثامنة): وهي عاصمة الجزء الشمالي الشرقي من الإقليم المعروف باسم أدرار الإفوغاس، ومن أهم قراها ومدنها "تسالييت" و"أجلهوك" و"الخليل".
4. ولاية موبتي (الولاية الخامسة): تقطنها مجموعات من الفلان، وقبائل الإيمغاد الطارقية

الخريطة رقم (2): توضيح الاقليم التاريخية لمالي.



المصدر: أحمد عبد السدايم محمد حسين تاريخ القضية الأزواذية وتطورها، مجلة قراءات إفريقية، العدد 16، (جوان 2013) ص 13.16.

¹ اكنانه ولد النقره، الطوارق من الهوية إلى القضية، (موريطانيا: المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص 29.

² Zeidane aig sidalamine, de la question touarègue au probleme du nord du mali :ma part de temoignage publie sur <https://www.maliweb.net/contributions/de-la-question-touareg-au-probleme-du-nord-mali>.

أ. حاضرة تينبوكتو (تومبوكتو حالياً): تلقب تينبكتو أيضاً بـجوهرة الصحراء، نشأت كما يظهر عبد الرحمان السعدي "على أيدي الطوارق في أواخر القرن الخامس الهجري، حوالي 1080 م، تتواتر المراجع التاريخية لسرد نشأتها، وهي أن الطوارق كانوا ينتشرون في صحرائهم الشاسعة في موسم الخصب ثم يعودون في فترات الجفاف إلى المناطق الخصبة حول "عقفة" نهر النيجر، حيث اختاروا موقع المدينة (تومبوكتو) لملاءمته لتخزين مؤنهم واحتياجاتهم الغذائية.

تعود التسمية إلى عجوز اسمها "بكتو" كانت تسكن ذلك الموقع في قبيلة "مقشرن الطارقية" وتين ويقصد بها باللغة الطارقية المكان، وبهذا أصبحت تسمى "تينبوكتو"، أي مكان بوكتو وتومبوكتو حالياً¹.

بدأت "تومبوكتو" تجلب الأنظار إليها كمركز إشعاع علمي وحضاري، فحازت لقب عروس الأزواد وجوهرة الصحراء ومما تسرده الروايات التاريخية أن الإمبراطور "مانسا موسى" خلال إحدى رحلاته أخذ معه قرابة 180 طن من الذهب، مما أدى إلى انخفاض سعره في مصر آنذاك وبعد عودته جلب معه من مصر مهندساً أندلسياً وإسمه "أبو إسحاق" الساحلي ومنحه 200 كلف من الذهب مقابل تصميم وبناء مساجد، وكان مسجد "دجينغاريب" إحدى تحفه الخالدة²، يتوسط هذا المسجد مدينة تومبوكتو وقد أصبح هذا المسجد النواة الأولى للحركة الثقافية والعلمية هناك، وكانت المدينة من أكثر المدن التي تصدر الذهب والألماس وريش النعام، لذلك يلقب سلاطينها بملوك الذهب، إضافة إلى امتلاك مخزون هائل من ملح الصحراء أزواد وكانت مثار إعجاب الأوروبيين.

تمازجت في "تومبوكتو" منذ تأسيسها وإلى اليوم أعراق وقوميات مختلفة، ففيها تقيم قبائل من الطوارق، ومجموعات كبيرة من العرب مثل قبائل البرابيش وكننته، إضافة إلى مجموعات من قبائل الفولان و السونغاوي وقبائل من البربر مثل سوفة وغيرها³، واستطاعت هذه القوميات والقبائل المختلفة أن تطور نمط حياتي يقوم على

¹ ولد النقرة، مرجع سابق، ص 58.

² أمين حبله، تومبوكتو مدينة المآذن والأولياء والمكتبات، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2020/9/2، منشور على موقع الجزيرة www.aljazeera.net تصفح على النت لوحة فنية تعود لسنة 1858 للمستكشف بارث تصور تومبوكتو وفي مركزها مسجد ديجينغاريب وهندسة ترى من أطراف المدينة.

³ أكنانه ولد النقرة، مرجع سابق، ص 6562.

التعايش المشترك، وساعدهم في ذلك التمسك بالمشترك المركزي وهو الدين الإسلامي الذي عرف رسوخا عميقا في هذه المدينة بفضل علمائها وحكامها على حد سواء.

ب. حاضرة (تادمكة): في لغة الطوارق تعني (هذه مكة)، تأسست في مطلع القرن الأول الهجري وقد عرفت كمركز حضاري واقتصادي وعلمي ذلك أنها كانت ملتقى للحضارات القادمة من شواطئ البحر الأبيض المتوسط وبين سواحل غرب إفريقيا وبقية منارة مشعة إلى غاية القرن السادس عشر ميلادي (القرن العاشر الهجري). ثم جاءت سنوات الضعف والتراجع بسبب عوامل طبيعية كالجفاف ونضوب معدن الذهب كما يؤكد المؤرخون.

ثالثا: التشكيلات الإثنية في مالي: نسعى عبر دراسة التشكيلات الإثنية في مالي، إلى تجميع رؤية حول الخلفيات الإثنية التي لعبت دورا في تشكيل العلاقة التنافسية بين شمال مالي والحكومة المركزية والتي تعتبر مصدر النخب السياسية الحاكمة في مالي من أول يوم بعد الاستقلال الوطني.

وبحكم موقع جمهورية مالي الجغرافي وانتمائها لدول التماس الساحلي، حيث خط التلاقي بين رافدين بشريين مهمين للحضارة الإسلامية في القارة الإفريقية، القبائل العربية- البربرية- الجزائر وموريتانيا والصحراء الغربية من الجهة الشمالية، والمجموعات الزنجرية الإفريقية، وتتمثل في النيجر شرقا، وبوركينا فاسو وساحل العاج جنوبا، وغينيا كوناكري من ناحية الجنوب الغربي والسنغال غربا¹.

تعتبر مالي أكبر دولة في غرب إفريقيا ذات غالبية مسلمة، حيث يشكل المسلمون حوالي 90% من سكانها، اذ زحف إليها التجار المسلمون في القرن الثالث عشر ميلادي مع الطوارق والبربر حيث عملوا على نشر الإسلام، وأصبحت بذلك مالي مركز إشعاع إسلامي، ومن أشهر ملوكها "منسى موسى" (1337.1316)، وأصبحت في عهده "تومبوكتو" من أكبر المراكز الثقافية الإسلامية في إفريقيا والعالم².

تداخلت على مر الحقب، شعوب وقبائل وأقوام من أصول شتى، أدى تمازجها عبر التاريخ الطويل المشترك. إلى فرز الصورة الراهنة للشعب المالي الذي يضم اليوم حوالي 12 مجموعة

¹ مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ص 10.9.

² عايدة العزب موسى، مرجع سابق، ص 35.

يمكن تسميتها بالقوميات، وبالنظر إلى حقيقة الشعب المالي، فإنه يمكن تقسيمه إلى مجموعتين كبيرتين هما: المجموعة الزنجية والمجموعة العربية البربرية¹.

ج. المجموعة الزنجية: وتتكون من عدة مجموعات إثنية أهمها:

-إثنية البامبارا: ويشكل هذا الفصيل الأغلبية الإثنية في مالي حيث يمثل ثلث السكان. تعتبر اللغة المحلية الأكثر تداولاً في الوسائط الشعبية هي من الأصول المانديكية، ما يجعل منها اللغة الوطنية الأولى في مالي، يقطن أفراد هذه المجموعة في غرب البلاد بالتحديد في مدينتي "سيغو" و"نيونو" كما أن لهم تواجد معتبر في الجزء الشرقي للبلاد في مناطق "سيكاسو" و"كارتو".

بَلَّغَ عدد البامبارا في المجتمع المالي حسب إحصائيات 2018 من 8.5 إلى 9 ملايين نسمة، وهي النسبة الأكبر في مالي بنسبة تقدر 33.3% منه، يتواجدون بكثرة في الإدارة ويدينون غالبيتهم بالإسلام، ويشير اسم البامبارا إلى "أولئك الذين لا يُسَيِّطِر عليهم"، يؤكد المؤرخون أن البامبارا نزحوا من "ماسلو" بين منطقتي «سيكاسو» (مالي) وساحل العاج، وهذا رفضاً للخضوع لسلطة سيطرة "الماندينغا"، حيث أسسوا في القرن الرابع عشر ميلادي إمارة "سيغو" الشهيرة، ويفسر لنا هذا جزء من الصراعات الإثنية الحالية.

-إثنية المالينكي (الماندينغ): يشكل المالينكي حوالي 7% من سكان مالي، ويتواجدون في كل الجنوب الغربي للبلاد وفي منطقة الحوض العالي لنهر النيجر. وساهم "أسياد الماندي كما يلقبون في صياغة تاريخ المنطقة الساحلية، ونجد أشهر العائلات المالينكية هي: كايثا، تراوري، كوني، ساكوا.

-إثنية السونكي: تعود أصول هذا الشعب إلى شمال إفريقيا حسب المؤرخون المحليون، وهم من سلالة بربرية هجينة مع الشعوب الإفريقية المجاورة، وتشير إحدى الروايات المتداولة كونهم خليط من الشعوب الصنهاجية البربرية، التي كانت تسكن منطقة "وادان" في موريتاني. أحدث هذا التمازج الشعب السونكي وهذا ما ذهب إليه المؤرخون أمثال "ابن حوقل" و"البكري"، ويشكل هذا الشعب قرابة 9% من سكان مالي، حيث يتمركز غالبيتهم في المنطقة الساحلية على الحدود مع موريتانيا، وينسب إليه الفضل في تأسيس إمبراطورية غانا الشهيرة بين القرنين السادس والثاني عشر الميلاديين.

¹ مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ص ص 12، 13.

بعد انهيار الإمبراطورية تناثر "السونكي" في كل بقاع إفريقيا الغربية ومن أشهر ألقاب العشائر السونينكية الحالية: سيدي، توري.

-اثنية السونغاي: أسست هذه الاثنية «مملكة السونغاي» التي بسطت نفوذها على كل المنطقة في القرون الوسطى، حتى تم إسقاطها سنة 1591. ويمثل السونغاي اليوم قرابة 6% من سكان مالي.

-اثنية الدوغون: يمثل تعداد الدوغون اليوم قرابة 5% من سكان مالي، وما يميز هذا الشعب أنه من أكثر المجموعات السكانية في مالي حفاظا على تراثها المتميز، والأشكال الهندسية المميزة لأكوأخهم المشيدة في المرتفعات وخاصة في جنوب موبتي.

يتقد الرواد التقليديون أن "الدوغرة" وفدوا من ضواحي مدينة تيشيت الموريتانية التي كانت جزءا من إمبراطورية غانا.

-اثنية السنوفو والمانينكا: تعيش هاتان المجموعتان اللتان تنتميان إلى قبيلة واحدة على الحدود الثلاثية، المالية – البوركيناابية والعاجية ويشغلون أساسا في الزراعة ويمثلون حوالي 10% من سكان الدولة المالية.

- اثنية البوبو: يسكن هذا الشعب في رقعة أرضية ممتدة من بوركينا فاسو إلى مالي، يحدها شرقا الرافد الأسود لنهر الفولتا وغربا الرافد الغربي للنيجر، وجنوبا مدينة سيكاسو، وقد تم وضع هذه المجموعة في هذا الإطار الجغرافي الضيق من طرف مقاتلي البامبارا ولتسونكي في فترات تاريخية قديمة وتمثل هذه المجموعة قرابة 2% من السكان.

- اثنية البوزو: يقطن هذا الشعب بأعداد متناثرة في ولايتي "سيغو" و"موبتي" وتقدر نسبتهم 2% من سكان مالي.

-اثنية البولسار الفولبي: يعيش هذا الشعب على طول الحدود الموريتانية من "كابس" إلى غابة "نيورو"¹ ويتركزون في دوائر "موبتي" و"سيغو" النواة الأولى لهذه الاثنية، حطت رحالها على ضفاف نهر السنغال ويعتبرون المؤسسون الأوائل لمملكة "تكرور" التي تنتمي إلى إمبراطورية غانا.

¹ Sans auteur, mali des royaumes soudanais a l etat contemporaine disponible sur www.clio.fr vue le 23/2/2019.

د- المجموعة الصنهاجية البربرية العربية: وتعتبر هذه المجموعة من المجموعات الأساسية في مالي، وتنقسم بدورها إلى عدة جماعات فرعية، أهمها:

1. المجموعة الصنهاجية البربرية: وهي من بين أهم المكونات الأساسية لجماعة الصنهاجة، وهي كذلك تنقسم إلى عدة جماعات فرعية، نذكر منها:

- الطوارق: يجمع المؤرخون والرحالة أن اسم الطوارق جاء من خارج الطوارق أصلاً، أي أنهم لا يسمون أنفسهم بهذا الاسم يعتقد محمد وارجو بأن تسمية الطوارق قد أطلقت عليهم لأنهم طراقوا الصحراء ومرتادوها. ويرى السفير هماه هشام الألوسي مدعماً برأي المؤرخين الطارقين موسى بن شداد وعتيق بن انشينبان أن تلك التسمية "الطوارق" قد أطلقت حديثاً نسبياً على المثلثين من أبناء القبائل التي تحكم القبائل من الصحراء خلال العصور الوسطى عندما نشطت التجارة بين شمال إفريقيا وجنوب الصحراء.

في رواية أخرى، يذكر أن الطارقي جاء نسبة إلى الطارق، وهو من يطرق القوم ليلاً فعلى كل حال، فإن هذا الاسم تزامن مع عصر القوافل التجارية مما يؤكد أن العرب والبربر أصحاب القوافل التجارية هم الذين أطلقوا عليهم هذا الاسم وهو ذو بعد وظيفي بحت (الإرشاد والحماية)، وشاعت هذه التسمية حتى تم تبنيها من طرف المسؤولين المعاصرين في جمهورية مالي، حيث صدر زعماء الطوارق في المذكرة الشهيرة التي أصدروها عام 1990 إبان مفاوضاتهم مع الحكومة المالية بعبارة "نحن طوارق مالي"¹.

يرجح توجه تاريخي آخر، أن الطوارق ينحدرون من قبائل صنهاجية بربرية، أما بخصوص التعامل الداخلي بين الطوارق، يستعملون أسماء أخرى مثل (إيموهاغ، إيموشاع، إماجغن). إن هذه المسميات توزيعات جغرافية، حيث أن طوارق "غدامس"، "غات" و "تمنراست" هم من يطلق عليهم اسم "إيموهاغ" وطوارق "كدال"، "أدرار، الإفوغاس" في شمال مالي هم من يسمون أنفسهم "إيموشاع" وطوارق "آيير أزواغ الأوسط" في النيجر يسمون "إماجغن"².

في حين يؤكد المؤرخون وجود البربر الذين ينحدر منهم الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي إلى ما قبل قيام إمبراطورية غانا، والتي كان الملوك الأوائل لهذه الإمبراطورية من

¹ ولد النقرة، مرجع سابق، ص 34.36.

² محمد محمود أبو المعالي، القاعدة وحلفاؤها في أزواد: النشأة وأسرار التوسع، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014. ص 1.

البربر، ويقول السعدي في كتابه "تاريخ السودان" إن اثنين وعشرين ملكا من البربر حكموها قبل بداية التاريخ الهجري واثنين وعشرين آخرين حكموها بعد هذا التاريخ.

يجدر بنا التأكيد على أن مجتمع الطوارق غالبا ما يعيش في الفيا في الشاسعة والمرتفعات الشاهقة عبر خمس دول هي الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر وبوركينا فاسو ويمتد الحيز الجغرافي لشعب الطوارق من ضفاف المتوسط إلى حدود أحواض البحيرات والأنهار في ملامس إفريقيا السوداء.

يتواجد الطوارق حول مرتفعات وصحاري، "الأهقار" و، "الأيير" و، "التنيري" وفي براري "أزواد" و "آزواق" و "جبال أدرار آيفوغاس" تماما كما يعيش البربر في جبال الأطلس والقبائل والأوراس في كل من الجزائر والمغرب وليبيا وفي بعض الأحيان يعيش بعضهم في منخفضات الأودية والمجاري المائية، تماما كما يلتف البربر في الشمال حول الواحات والمناطق الزراعية في المزارب والغرارة ووادي الريف، ونقسم الطوارق إلى:

. طوارق الصحراء: اذ يتواجد طوارق الصحراء في الجنوب الجزائري، ومنطقة فزان بليبيا، أما قبائلهم، فأهمها، "الهوقار" أو، "كال أهقار" و، "كال أجر" أما اللغة التي يتكلمون بها في الطارقية وهي "تماشاق" وتعتبر من أنقى اللهجات الأمازيغية والتي كانت تكتب بالحروف الفينيقية، "تفيناغ" الشيء الذي يجعل من الشعب الطارقي أحد الشعوب النادرة التي تملك أبجدية نظيفة، يعود وجودها إلى ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد¹.

. طوارق الساحل: وتتمثل في قبائل "كال أدرار" التي تضم جل القبائل الطارقية المتواجدة في شمال مالي و، "كال أير" التي تضم طوارق شمال النيجر، و "كال يلمودن" وتنتمي إليها قبائل مختلطة بين النيجر ومالي، وتقدر الإحصائيات اليوم أن عدد سكان الطوارق المتواجدون في شمال إفريقيا والساحل بحوالي مليوني (2) نسمة، يتواجد أغلبهم في مالي والنيجر، حيث يعيش 700 ألف طارقي في النيجر وحوالي 500 ألف طارقي في مالي، مما يجعل نسبتهم تنحصر في حوالي 10% من مجموع سكان مالي.

ينتشر طوارق الساحل في مناطق شمال مالي، كما أن لهم حضور لافت في أقاليم "تومبوكتو" و "غاو" حيث تشكل الأغلبية السكانية من "السونغاي" و "العرب" و "الفلان" يدين جميعهم الإسلام، ويعتمد نمط حياتهم على الرعي وبدرجة أقل على الزراعة في المناطق

¹ نبيل بوبية، المقارنة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في الصحراء الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011، ص 16.

الساحلية التي نزحت إليها مجموعات معتبرة خلال فترات الجفاف المتلاحقة على المنطقة، كما يأخذ الجمل رمزية كبيرة للمجتمع الطارقي، لأنه يرمز للمقاومة ويتقاسم المشاق معهم، في وسط طبيعي صعب في الصحراء، وقد شارك الطوارق منذ وصولهم إلى المنطقة في صياغة تاريخها، حرباً أو سلماً، تجارة وزراعة، علماً وثقافة ومقاومة شرسة للاحتلال الفرنسي وهم الآن يشاركون في صناعة المشهد السياسي الراهن.

2- المجموعة الصنهاجية العربية: يعود الوجود العربي في هذا الجزء من الساحل إلى فترات متفاوتة، أي قبل انتشار الإسلام خصوصاً في مرحلة ازدهار نشاط القوافل لكن الإجماع الذي اتفق عليه المؤرخون هو أن التأصيل الحقيقي لحضورهم وتأثيرهم الفعلي، لم يحدث إلا بعد انتشار الدين الإسلامي لعب العرب أدواراً سياسية مهمة في ظل هذه الكيانات السياسية سواء على مستوى الاستشارة والقضاء، وأحياناً في المجالات العسكرية والأمنية كتسيير الجند وقتال العصاة المارقين على السلطان.

تعتبر مناطق الشمال الغربي في مالي وشمال النيجر، إضافة إلى موريتانيا والحدود الجنوبية لكل من الجزائر والمغرب، المواطن الأصلية لعرب الساحل الإفريقي المعروفين محلياً باللون إشارة إلى بياض البشرة لديهم، وفي مالي الحالية يعيش العرب في مالي أساساً في ولايتي غاو وتمبكتو حيث يتقاسمون الحيز نفسه مع جيرانهم السونغاي والفلان والطوارق.

يعيش العرب في مالي على أساس قبلي واضح، وتعتبر قبيلة كنتة ذات الإمتداد الجغرافي الواسع هي الأكثر من حيث العدد وتلهم بعض قبائل عرب ترمسة خاصة البرابيش وكأغلب قبائل الصحراء، تغلب حرفتا التنمية الحيوانية والتجارة في عرب مالي كما أنهم ضلوا ولعقود طويلة يعتمدون على النمط العمودي في علاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية، شأنهم شأن الطوارق والفلان، أقرب المجموعات إليهم من حيث العادات ونمط العيش.

يتحدث العرب في متداولهم اليومي عبر هذا الحيز الجغرافي لغة دارجة قريبة جداً إلى اللغة العربية تدعى الحسانية ويمثل العرب نسبة 5% من سكان مالي، وينقسمون تاريخياً إلى:

. قبيلة البرابيش: تعود أوائل هذه الهجرات إلى النصف الثاني من القرن الخامس عشر ميلادي عندما توغلت مجموعة من قبيلة البرابيش العربية القادمة ضمن هجرة واسعة تضم قبائل بنو هلال وقبائل يمنية المتواجدة في شمال إفريقيا في القرن الحادي عشر

ميلادي، وقد قدموا إلى أزواد من تخوم المغرب الجنوبية والصحراء وشمال موريتانيا وظلت سيطرة البراييش في مدن تومبوكتو وما جاورها قائمة حتى عند وصول الفرنسيين.

. قبيلة كنتة: ففي النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر ميلادي جاءت الهجرة الكنتية إلى أزواد انطلاقاً من الساقية الحمراء عبر اتوات والحنك وأركشاش.

. كنتة الصحراويين: وتتواجد في الضفة اليسرى لنهر النيجر إيفوغاس، تيمتس أزواد وأدرار¹.

. المغاربة: تمثل هذه الإثنية 2.8% من المجتمع المالي، لغتهم هي العربية ودينهم الإسلام ينتشرون بكثرة في تومبوكتو وغاو.

. الفلان: هذا الشعب ينتشر في كافة المنطقة السودانية الساحلية، أي من حوض نهر التشاد شرقاً إلى ضفاف نهر السينغال غرباً ويمثلون نسبة 11% تقريباً من مجموع سكان مالي يتركز حضور الفلان في مالي على طول الحدود الموريتانية، كما أنهم ينتشرون في منطقة عكفة بالنيجر، وفي دوائر مختلفة في مالي كدوائر موبتي، وجنى وماسينا، وبدرجة أقل في دوائر باندياغرا وسيغو وسان.

يتفق الكثير من المؤرخين على أنهم ينحدرون من الشرق وبالتحديد مصر أما النسابة المحليون فيقولون أن أصول الفلان حميرية قحة، بينما يرى آخرون إلى أنهم من سلالة حبشية هاجرت نحو الغرب الإفريقي حيث تزوجت مع الشعوب المحلية مع الإبقاء على ارتباطها الوثيق مع العرب والبربر ويدين شعب الفلان في أغلبيته الساحقة للإسلام.

أسس الفلان في الفضاء الساحلي مملكة التكرور المعاصرة لإمبراطورية غانا كما كانوا من المؤسسين لإمبراطورية ماسينا الفولانية في القرن الثامن عشر، ويتحدث الفلان اللغة الفلانية وهي لغة حامية مجتمعهم يقوم على التراتبية شبيهة بتلك المتبعة لدى الطوارق والعرب ويعيشون في الأماكن الرؤىة نتيجة موجات الجفاف المتلاحقة على المنطقة والتي يمارسون فيها الزراعة والفلاحة.

هـ- البناء الاجتماعي للطوارق: يلتزم الطوارق بنظام اجتماعي صارم، من حيث المكانة المخصصة للفرد داخل الجماعة حسب بناء هرمي يتدرج إلى أربع طبقات أساسية:

¹ أكناته ولد النقره، مرجع سابق، ص 158.

- طبقة امهار: وهي طبقة الأرستقراطية أو ما يعرف بطبقة النبلاء وتترفع على قمة الهرم الاجتماعي وهو ما يعني باللغة التارقية (تامشاك) السلالة المهيمنة.

- طبقة اينسليمين: وهي طبقة رجال الدين، يتمثل دورهم في التوجيه الديني والإشراف.

- طبقة إيمراد: وهي الطبقة الغارمة والمهمة الموكلة إليها تتمثل في الرعي.

- طبقة إيكلان: تتمثل في طبقة العبيد وتأتي في قاعدة التنظيم الاجتماعي الترقى¹

م. التوزيع الجغرافي: يتوزع الطوارق تاريخيا على خمس دول: الجزائر، مالي، النيجر، ليبيا وبوركينا فاسو وعلى نمط كنفدرالي وهي كالتالي:

- جماعة "كل آهقار"، وتضم طوارق الجزائري المقيمين في جبال الهقار الصحراوية.

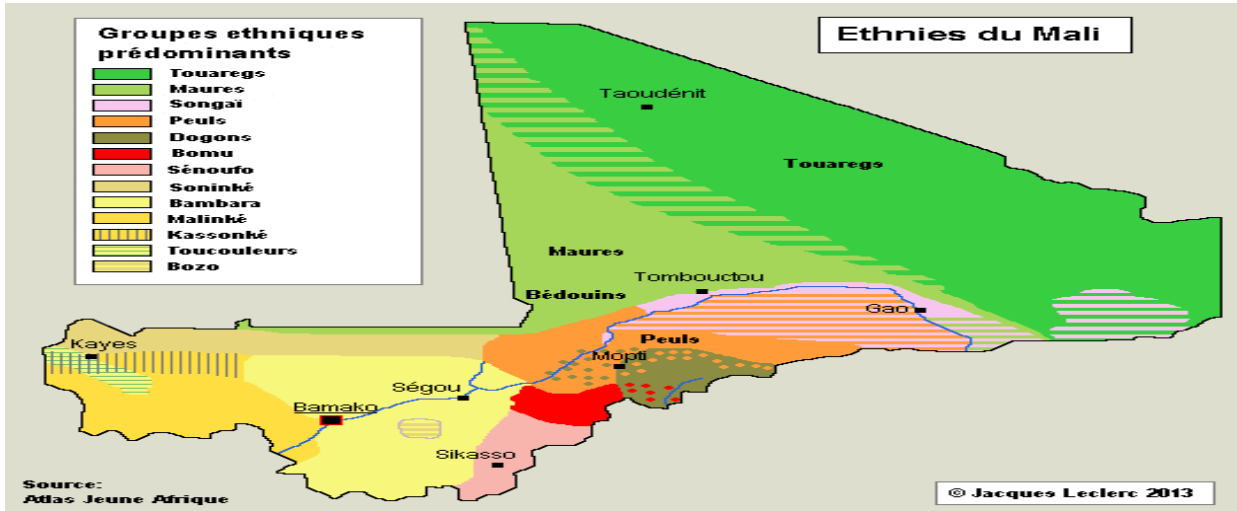
- جماعة "كل آجر"، والتي تنتمي إليه بعض قبائل الطوارق الليبية وكذلك طوارق الجزائر.

- جماعة "كل إير"، وتضم طوارق شمال النيجر.

- جماعة "كل أدرار"، وتضم جل القبائل التارقية في شمال مالي.

- جماعة "كل إبو لمدن" والتي تنتمي إليه قبائل تارقية مختلطة بين النيجر ومالي².

خريطة رقم (3): خريطة تبين التوزيع الإثني على المجال الجغرافي



- Jacques Leclerc, L'aménagement linguistique dans le monde, Mali, Atlas Jeune Afrique :

المصدر

¹ حسين بوقارة، المسألة الاثنية في منطقة الساحل، الخلفيات والأبعاد، أشغال الملتقى الوطني حول منطقة الساحل والصحراء، الواقع والأفاق (الجزائر: النادي الوطني للجيش، 15 أكتوبر 2012) ص 6560.

² المكان نفسه.

من خلال الخريطة يتبين لنا أن قبائل الطوارق مجتمعة فوق مساحة تقدر بمليونين ونصف كيلومتر مربع، أي ما يعادل مساحة أوروبا الغربية مجتمعة. وتقدر الإحصائيات المتداولة اليوم عن عدد سكان الطوارق في شمال إفريقيا بحوالي مليوني نسمة. يتواجد أغلبهم بين النيجر ومالي، حيث يعيش 700000 ألف نسمة في النيجر و500000 نسمة في مالي أي ما يعادل 10% من سكان مالي¹ ينتشرون في مدن شمال مالي الرئيسية تمبوكتو، كيدال وغاو.

ثالثا. النظام السياسي التقليدي لدى الطوارق: اتّصف المجتمع الطارقي ببناء اجتماعي منسجم مع الأنماط الحياتية المعاشة، وكيانات سياسية على شكل حواضر كبرى، وسلطنة تتمتع بحكم ذاتي تعدّي الجوار الجغرافي.

1- السلطنات: قبيل الاحتلال الفرنسي كان الطوارق الذين ينتشرون حسب الحدود الإقليمية الحديثة في الصحراء المتداخلة مع مالي والنيجر شمالا، والجزائر جنوبا، الشمال الشرقي لبوركينا فاسو، وليبيا غربا وكانوا يخضعون لنظام كنفدرالي²، وهو نظام السلطنات حيث كل سلطنة تتمتع بحكم ذاتي، وتنقسم تاريخيا الى :

. سلطنة أزكار: وكانت تقع في جنوب غرب ليبيا مثل غدامس وغات التي كانت عاصمة للسلطنة وجنوب شرق الجزائر مثل الدبداب وحاسي مسعود وعين أمناس وجانت وسهول ووديان ووحدات جبال الطاسيلي، وتتكون هذه السلطنة من عدة قبائل أهمها³

ايفوغاس، اوراغن، إمنان... إلخ

. سلطنة الهقار: اتخذت من مدينة تمنراست جنوب الجزائر عاصمة لها، تقع في جنوب الجزائر وتشترك في حدودها الشرقية مع سلطنة أزكار في جبال الهقار على الحدود الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر ومن أهم قبائلها: كل أغلاه وكل اغرب

. سلطنة والليدمن: ومعناها بالتارقية السلطنة الغربية، وتقع في منطقة غرب أزواغ بالنيجر وتمتد إلى أزواد شمال مالي⁴

¹ مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ص ص 18-13.

² Rudolph attalah, la revolte de toureg et le coup d etat au Mali, asjp afrique francophone, trimestre 2013, pp,66-79, disponible sur : www.airuniversity.af.edu/portals/10/asjp-french/journals-f/volume-04-issue-1/atallah-f/pdf

³ محمد سعيد القشاط، عرب الصحراء الكبرى التوارق، ط2. (طرابلس: مركز دراسات وأبحاث شؤون الصحراء، 1989)، ص40.

⁴ محمد أبو المعالي، مرجع سابق، ص 16.

. سلطنة تمزقندا: من أهم قبائلها الشريفيين وإفوغاس، هذه السلطنة من أهم السلطنات الطارقية اقتصاديا كونها تقع على أرض خصبة تتنزل فيها الأمطار وتحتل منطقة أزواد الشرقي التي تسمى دمرقو ومركزها مدينة تاركا النيجيرية، كان لها الحظ في إدارة عملية التبادل التجاري كونها تقع في وسط ممرات القوافل التجارية القادمة من ليبيا ومصر.

. سلطنة آيبر: هذه أهم السلطنات الطارقية الكبرى المتواجدة في النطاق الجغرافي الساحلي ككل، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى جبال آيبر التي تقع فيها السلطنة¹

2. النظام السياسي للسلطنات: يقوم النظام السياسي للسلطنة على تراتبية تتدرج من أعلى إلى أسفل، يتربع على أعلى هرمها السلطان أو الإمنوكال متبوعا بشيخ القبيلة إمغار ثم الإمام وأخيرا تنتهي إلى ما يسمى مجلس العوام.

. السلطان الإمنوكال: وهو القائد الأول في السلطنة التي تتجمع بين يديه السلطات التنفيذية والتشريعية وغالبا ما يكون شيخ أقوى القبائل في السلطنة وهذا اللقب من أشهر ألقاب الحكم عند الطوارق وإذا مات السلطان يخلفه أحد أبنائه أو إخوته أو أبناء عمومته، حيث يتولى المجلس العمّ تسمية خليفة السلطان. ومن أهم الشروط الواجب توفرها في السلطان هي الحكمة والشجاعة وحسن السيرة والفقّه بالدين.

. شيخ القبيلة: ويعرف بالطارقية بأمغار ويتولى تدبير شؤون قبيلته وتسوية النزاعات التي قد تنشأ بين أفراد القبيلة، والدفاع عن حقوقها في مواجهة الخصوم وتمثيله في الاجتماعات العامة.

. الإمام: من المميزات التي حافظ عليها الطوارق هي تبجيل العلماء وتوقيرهم، فكان لطبقة العلماء والفقهاء كلمتهم النافذة في بلاط الملوك والسلاطين من صنهاجة، بمن فيهم من الطوارق إلى كثير من ممالك الملوك السودانية.

. المجلس العام: يتألف من شيوخ القبائل المكونة للسلطنة وينعقد إذا دعاه السلطان لتدارس كبريات الأمور، واتخاذ القرارات المصيرية من حرب وسلم وعلاقات متبادلة، إضافة إلى اختيار السلطان الجديد أو عزل القديم لدواعٍ مبررة.

رابعا: الاحتلال الفرنسي لدولة مالي: اعتمادا على اكتشاف الرحالة العرب لمعالم طريق التجارة في الصحراء بداية بالبكري (1029 – 1094)، ثم ابن بطوطة (1304- 1369). اندفع

¹ اكناته ولد النقرة، مرجع سابق، ص 61-62.

المستكشفون الأوروبيون خاصة الفرنسي رينيه كاييه والألماني هاين ريش بارث استكمال العمل التمهيدي لدخول الاستعمار إلى هذه المنطقة، من خلال الدراسات والأبحاث التي مكنت من وضع الخرائط ورسم الجداول الجغرافية وتحديد المسالك المائية.

بدأ الاحتلال الفعلي الفرنسي لمالي مع أواخر القرن التاسع عشر حيث كانت أول مدينة مالية تسقط هي باماكو سنة 1883 وآخر مدينة هي غاو سنة 1899 م حيث أعلنت فرنسا بعدها عن ضم مالي لمستعمراتها تحت اسم السودان الفرنسي رغم استمرار المقاومة ضدهم على يد الزعيم الطارقي كاوزن آغ كده في شمال مالي¹. تم الاستيلاء على المدينة سنة 1894 م على يد القائد (جوفر)².

جوهيت تلك العملية بمقاومة مستميتة من طرف الطوارق، تكبدت خلالها القوات الفرنسية خسائر كبيرة من قتلى ما زالت قبورهم في المدينة شاهدة على بسالة المقاومة التي تعرضوا لها، ولقد قتل جوفر قائد الحملة الفرنسية على يد قبائل طوارق تينقر قياف والتي كان يقودها شبون أغ فندمكو والتي كانت من أوائل من تصدروا المقاومة في وجه المحتل الفرنسي، واستمرت المواجهة بين المحتل والسلطنات إلى غاية سنة 1903 م، حيث استكمل الفرنسيون سيطرتهم على أهم منطقة في أزواد وهي أدرار افوقاس، لكن المقاومة بقيت مستمرة وأهمها مقاومة الكاوزن المشهورة، لكن المحتل قام بدحرها واسر جميع نخبها من قيادات عسكرية وزعامات سياسية وقبلية وإعدام شخصيات ورموز دينية، بحجة انتمائهم لثورة الكاوزن سنة 1916³.

بعد انتهاء المقاومة، بدأ فعليا المخطط الكولونيالي البعيد المدى والمتمثل في تفتيت الهيكل السياسي والاجتماعي الذي راكمه الطوارق على مدى قرون تمهيدا لقلب موازين القوى مستقبلا، هذا المخطط الامبريالي الفرنسي يقوم على محورين:

1- سياسة التفرقة على أساس العرق والاثنية. إن انتهاج سياسة التفرقة العنصرية، بين العرب والأفارقة ذوي البشرة السوداء والبربر (الطوارق) وحاولوا إرضاء الطوارق عن طريق منح بعض الصلاحيات للنخبة الطارقية الموالية لها كحل النزاعات البينية بالطرق التقليدية

¹ Zeidane aig sadilamine, op.cit.

² اكنااته ولد النقره، مرجع سابق، ص 81.

³ Mohamed Mahmoud oueld Mohamadou, grand jeux des puissance occidentales au sahel ,dans Michel Gali, préface Bertrand badis, la guerre de mali comprendre la crise et au sahel m enjeux et zone d'ombre (paris :edition decouverte, 2013),p.133.

الطارقية، وإعفاء أبنائهم من التجنيد والقتال في الجبهات كل هذا من أجل كسب الجبهة الطارقية والتفرغ لجبهات أخرى¹

2- إرساء أطر تنظيمية وحدود اصطناعية على النمط الغربي: لكسر الهيكل السياسي والاجتماعي المتراكم للطوارق.

من هنا نستنتج أن جذور الأزمة المالية بدأت مع سياسة المستعمر الذي قام بقلب معادلة ميزان القوى السياسي والثقافي والاجتماعي من الشمال إلى الجنوب. لقد ظلت مالي ولقرون تحكم وتدار من حواضر تمبكتو وكيدال وغاو² في الشمال كما بيناه سابقا إلا أن المستعمر سلم الحكم للبابارا في الجنوب بعد الاستقلال في 1960 م بعد القضاء على الدينامية التجارية والحضرية لشمال مالي التي كانت مركز عبور لقوافل الممالك والتي أصبحت بسبب فرض القيود الإدارية والحدود المصطنعة منطقة معزولة وغير مواكبة للتطورات الحاصلة بعد الاستقلال.

بمعنى موجز، أن الاستعمار هيا الظروف الموضوعية لعدم أهلية الشمال لاستقبال مشروع بناء الدولة الأمة لما بعد الاستقلال، فأصبح الطوارق مهمشين ويُعتَون كقطاع طرق. وهنا بدأت الأزمة الثقافية بالتشكل.

تعرض الطوارق لحملات انتقامية كبيرة وصلت إلى حدّ وصفها بالحروب العرقية كما عبر بلال آغ الشريف الأمين العام للحركة الشعبية أزواد يقول: الحكومة المالية حاليا، تمارس حربا عرقية في باماكو ضد أصحاب البشرة البيضاء³.

تعتبر الحروب والتصفيات العرقية التي تحدث بسبب لون البشرة البيضاء او الفاتحة لذويها نادرة في أفريقيا، لذلك يتم السكوت عنه ولا يتم تسليط الأضواء الاعلامية عليها، كما ان المنظمات الحقوقية الدولية التي تعنى بملفات حقوق الانسان لا نجد تتبع مثل هذه الابدات الانسانية، لأنها لا تحظى عادة باهتمام الراي العام الدولي، كما أن وقوعها في مناطق معزولة وفي دول فقيرة، لا يساعد على انتشار المعلومة بشكل واسع، وهذا ساهم بشكل كبير في استمرار معاناة الطوارق مع الحكومات المالية المتعاقبة.

¹ اكناته ولد النقرة، مرجع سابق، ص 81.

² مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ص 73.

³ منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات - الميادين - التحديات، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 258.

المطلب الثاني: انهيار الدولة المالية (2012) وتداعياتها الإقليمية:

مثل عام 2012 م نقطة تحول جذرية حولت النزاع التقليدي بين الحكومة المالية والحركات الطارقية إلى أزمة وجودية هددت كيان الدولة المالية برمتها. ففي غضون أشهر قليلة، شهدت مالي انهيارا متسارعا على عدة مستويات عسكريا استولت جماعات مسلحة مختلفة على الصحراء المالية، سياسيا أطيح بحكم الرئيس أمادو توماني توري وإنسانيا نزح مئات الآلاف من المدنيين إلى جنوب مالي والدول المجاورة، لم تكن تداعيات هذا الانهيار محصورة داخل حدود مالي بعد أن امتدت إلى كامل منطقة الساحل وأثارت قلقا بالغالدى دول الجوار والقوى الدولية والمنظمات الإقليمية خاصة بعد تحول شمال مالي إلى بؤرة للجماعات الإرهابية مما جعلها قاعدة خلفية لشن هجمات عالمية.

أولا: انهيار الدولة المالية 2012 : أدى تراكم مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية لتفاقم النزاع في مالي في جانفي 2012 لا سيما بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي في ليبيا سنة 2011 الذي كان يعتبر الحاضنة الأساسية لمختلف الحركات الانفصالية الطارقية، حيث عادت على إثره إلى التراب المالي العديد من الجماعات المسلحة ذات الأهداف المتباينة والتوجهات المختلفة وبحوزتهم أسلحة ثقيلة، وفي مقدمة هذه الجماعات الحركة الوطنية لتحرير الأزواد وجماعة أنصار الدين، إلى جانب مجموعة أخرى من الجماعات المسلحة الإرهابية من بينها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، والملاحظ هنا أن الحكومة المالية لم تتخذ التدابير الكفيلة لتعزيز الأمن في البلاد مثل إجراءات نزع السلاح وتجديد الرقابة على الطوارق الوافدين من ليبيا، وهو أحد أهم الأسباب التي أدت إلى التمرد والانفلات الأمني في شمال مالي¹

الإهمال والتهميش وانعدام التنمية وفرص العمل الذي يستشري في مختلف مناطق شمال مالي منذ الاستقلال، هو ما ساعد على انتشار هذه الجماعات في شمال مالي، كما ساهم في ظهور المطالب الانفصالية من جديد ورغبة الجماعات الطارقية في تقرير مصيرها، بالإضافة إلى معاناة الدولة المالية من ضعف مؤسساتي في فترة الرئيس أمادو توماني توري وفساد على مستوى أعلى هرم السلطة².

¹ د. غازلي عبد الحليم، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وإسهامها في تسوية النزاع في شمال مالي 2012، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع.06 (2016) ص 67.

² Alexander Thurston, Andrew lebovich, a hand book on Mali's 2012- 2013. Usa : northwestern university.2013. p 4.

في يوم 17 جانفي 2012 ، أي بعد ستة أشهر من عودة الطوارق إلى مالي، بدأ التمرد المسلح بقيادة الحركة الوطنية لتحرير الأزواد التي ألحقت خسائر فادحة للجيش المالي، الأمر الذي أحدث غضب واستياء شديدين من تعاطي الرئيس المالي أمادو توماني توري مع الجماعات المسلحة على الرغم من أنه من الناحية العملية تعتبر سيطرة جيش مالي مع عدد قليل من عناصر الجيش وبإمكانات متواضعة وفي مناطق صحراوية شاسعة أمرا صعبا للغاية، فعجز النظام المالي في استعادة السيطرة على مدن الشمال ومحاربة الإرهابيين بفعالية أدى إلى الانقلاب العسكري الذي وقع في مارس 2012 على يد النقيب أمادو سانوغو الذي أطاح بالرئيس المالي المنتخب وتعليق الدستور حيث وقع الانقلاب أياما فقط قبل الانتخابات التي كانت مقررة في أبريل 2012، وقد برر قادة الانقلاب تصرفهم بالأداء السيء للحكومة المركزية في حربها ضد الانفصاليين في شمال البلاد.

يعتبر هذا الانتقام كنتيجة لعدم تخصيص الموارد الكافية لمحاربة المتمردين ضدها من الجماعات الإرهابية والمتطرفين الإسلاميين. سوء إدارة هذه الأزمة من قبل السلطات المالية في الشمال كانت واحدة من الأسباب التي قدمها المجلس العسكري بقيادة أمادو سانوغو، معلنا بعد ذلك على حل كل المؤسسات الجمهورية، وتأسيس هيكل جديد يسمى المجلس الوطني لاستعادة الديمقراطية وإصلاح الدولة، وهو ما أدى إلى استفادة المتمردين من حالة الفراغ في السلطة، والأوضاع العامة في البلاد، حيث قاموا بالاستيلاء والسيطرة على مساحات واسعة في شمال البلاد، وفي ظرف وجيز، استطاعت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد من بسط سيطرتها على ثلاث مدن في شمال البلاد وهي: تمبكتو، غاو وكيدال.

مع تقدم هذه الجماعات نحو الجنوب واستيلائها على بلدة كونافي في 3 جانفي 2013 م تأكد المجتمع الدولي أن غايتها لم تعد فقط السيطرة على شمال مالي، بل الهدف أوسع من ذلك، وقد سهل هذا التقدم نحو الجنوب من طرف المجموعات الإرهابية مهمة السلطات في مالي لإقناع مجلس الأمن والمجتمع الدولي للحصول على تفويض لنشر قوة عسكرية دولية ومواجهة المتمردين بعد عجز السلطات الانتقالية عن تحقيق الأمن وحماية مواطنيها وكذلك عدم قدرتها على استعادة السيطرة على مناطق شمال البلاد¹.

وجدت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد نفسها في عزلة دولية كبيرة حيث لم تعترف بها أي دولة في العالم، منذ بداية الأحداث، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 2071 في شهر أكتوبر

¹ Alexander thurson , andrew lebovich, *ibid*

2012 م وتم تأكيد فيه على ضرورة تعزيز التنسيق والتعاون فيم بين السلطات المالية والبلدان المجاورة ودول المنطقة، وكذا التعاون مع كيانات منظمة الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الإقليمية والدولية من أجل التصدي لكل أشكال الجريمة المنظمة واستعادة السلامة الإقليمية لمالي. كما تمت إدانة الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تم ارتكابها في شمال مالي من طرف جماعات إرهابية وكذا التأكيد على دعم جهود الرئيس المالي المؤقت ديا كوندا طراوري والاستجابة لطلب السلطات الانتقالية بنشر قوة عسكرية دولية تساعد القوات المسلحة المالية على استعادة المناطق المحتلة في مالي¹.

في ظل هذا الوضع، طلب الرئيس المالي المؤقت ديا كوندا طراوري في 10 جانفي 2013 م تدخل فرنسا لمساعدة الجيش المالي على سد الهجوم ومنع انهيار البلد، ولقد كانت الأولوية لعملية سيرفال هي ضمان نقل السلطة إلى حكومة شرعية جديدة عن طريق تنظيم انتخابات حيث تسمح الانتخابات الحرة والنزيهة للمانحين الغربيين مرة أخرى بإرسال مساعدات التنمية والأموال إلى الحكومة الجديدة².

تم التركيز على هذه العملية بالرغم من الضغط على تأخير الانتخابات إلا أن فرنسا أصرت على إجرائها رغم تهديدات الجماعات الإرهابية في تلك الفترة. بعد انتهاء الانتخابات بفوز إبراهيم أبو بكر كايثا، تم في 15 ماي 2013 تنظيم مؤتمر كبير للمانحين من أجل التنمية في بروكسل من قبل الاتحاد الأوروبي وفرنسا ومالي، لقد أبان هذا المؤتمر على مبدأ وجود تنمية بدون أمن، ولكن أيضا لا وجود لأمن بدون تنمية، إذا التزمت الجهات المانحة بتقديم 3.25 مليار دولار في العامين المقبلين الملاحظ هو أن هذا المشروع هو كمحاولة لاسترجاع الأمن وليس لبناء السلم، لأنه يجب معالجة الأسباب التي أدت إلى اندلاع أزمة 2012 م، وليس العمل فقط على تهدئة الأوضاع³.

ثانيا: التداعيات الإقليمية لانهيار الدولة في مالي (2012): من أهم الدول التي تأثرت جراء تداعيات الأزمة في مالي نجد موريتانيا، حيث كانت لهذه الأخيرة تداعيات ملموسة على مختلف جوانب الحياة في موريتانيا وذلك نظرا للتقارب الجغرافي بين موريتانيا ومالي والتمائلات السوسيوثقافية والروابط الروحية والعلاقات الاقتصادية الوثيقة بين الشعبين

¹ مجلس الأمن، القرار رقم 2071 المتضمن التأكيد على سيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية، 12 أكتوبر 2012. ص 2-5.

² نبيل بوبية. الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر)

³ كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية (2017-2018) ص 37.

³ المكان نفسه.

الموريتاني والمالي، فعلى الصعيد الاجتماعي قد تفضي المواجهة بين قبائل شمال مالي العربية ذات الامتداد الموريتاني بين الإثنيات الزنجية المتعايشة مع الموريتانيين في المناطق الحدودية إلى ظهور توترات قد تضرر بالانسجام الاجتماعي والتعايش السلمي بين مواطني البلدين.

كما قد تفضي الاحتكاكات بين ساكنة الشمال المالي من المجموعات العربية ذات الامتدادات الموريتانية والإثنيات الزنجية إلى خلق أحقاد وعداوات قد يكون لها مفعول سلبى على مصالح التجار الموريتانيين بمختلف المدن المالية وعلى أوضاع اليد العاملة المالية بموريتانيا، مما قد يلحق أضراراً معتبرة بالمصالح الاقتصادية الموريتانية والمالية على حد سواء¹.

الدولة الثانية التي تضررت من آثار الأزمة في مالي هي النيجر التي هي من بين الدول الداعية إلى التدخل الأجنبي منذ البداية، خوفاً من انتقال مطالب الانفصال كما أصابها في التسعينيات من بعض الحركات الطارقية من احتجاجات أسوة بإخوانهم في مالي، لكن تبدو الحكومة المركزية في نيامي أكثر تنظيماً وقوة من نظيرتها في باماكو، من حيث القدرة على إخماد أي تمرد من طرف الطوارق. في كل الأحوال فإن حكومة النيجر كانت دائماً تدعو إلى التدخل الدولي في شمال مالي لطرد الطوارق والجماعات الإرهابية، وكانت مستعدة حتى للمشاركة في العملية العسكرية والتنسيق الميداني².

إن استغلال نشوب أزمة أزواد من طرف تنظيم القاعدة وسعيه الحثيث إلى إقامة منطقة آمنة له في جبال أدرار إيفوغاس الحصينة وعزمه تكثيف نشاطاته المدرة للدخل المعهودة ضمن فضاء المغرب العربي والساحل الصحراوي وبلدان جنوب الصحراء، سوف يستتبع حتماً توسيع وتكثيف عمل العصابات الإجرامية العابرة للحدود والتي تتاجر بالأسلحة والمخدرات والسجائر والمؤن المختلفة والتي تمارس اختطاف الرهائن والابتزاز والسطو.

يفعل تنظيم القاعدة ما بوسعه لتحريك وتفعيل بعض الخلايا النائمة التابعة له والمجموعات السلفية المتماهية معه من أمثال: المجموعة الإسلامية التونسية، المجموعة الإسلامية المقاتلة الليبية، المجموعة المقاتلة الإسلامية المغربية والجماعة الموريتانية للدعوة

¹ محمد الأمين ولد الكتاب، أزمة شمال أسبابها وتداعياتها على موريتانيا، موقع الجنوب، الثلاثاء 3 سبتمبر 2013، <https://eljanoub.com/index.php> تاريخ الإطلاع 2016/2/23

² الحافظ النويني، أزمة الدول ما بعد الاستعمار في أفريقيا حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مجلة المستقبل العربي، 2015/12/20 تاريخ الإطلاع https://www.caus.org.lb/pdf/emagazine_articles/mustaqbel-422- alhafaz- alnwiny.pdf

الساعة 8 و24 د، ص 3.

والجهاد من أجل القيام بالقتال وأعمال العنف ومختلف صنوف البلطجة لخلق مناخ متوتر في البلدان المغاربية إضافة إلى الاعتداء على الأجانب بل وعمليات التفجير الانتحارية التي تستهدف مصالح الدول الغربية على وجه الخصوص¹.

تعتبر تونس نقطة إستراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة لتنظيم القاعدة نظرا لموقعها الجغرافي ولكونها ترتبط بحدود طولها 1000 كيلومتر مع الجزائر و بحدود طولها 500 كيلومتر مع ليبيا ونظرا لصعوبة مراقبة تلك الحدود بسبب طبيعتها الصحراوية ما يسهل تدفق الأسلحة والمخدرات والتموينات الأخرى وتسلل المقاتلين الراغبين في الالتحاق بمعقل القاعدة عبرها ثم عبر الحدود الموريتانية مع إقليم أزواد التي تربو هي الأخرى على 1600 كيلومتر².

هذا الامر جعل جماعات الجريمة المنظمة والتهريب تتزايد في المنطقة وقد أصبحت هذه الجماعات طرفا في تجارة السلاح العابرة للحدود الرسمية لما تملكه من روابط وصلات وشبكات تواصل مع الجماعات المسلحة العاملة في فضائي الساحل والصحراء انطلاق من شمال مالي وصولا إلى النيجر ونيجيريا حيث تنشط مجموعات بوكو حرام والأنصار وموجاو وغيرهم، وهذا التواصل والتنسيق والقدرة على اختراق حدود دول المنطقة يشكل تهديدا كبيرا للأمن الإقليمي والدولي.

كان لهذا التمرد تداعيات إقليمية وتأثيرات جانبية منذ بداية التمرد في مالي بداية التسعينيات فقد أدرك ساسة دول الجوار المالي أن ترك الأمور، وعدم الاهتمام بما يجري في المنطقة، من شأنه أن يؤثر في الأمن الداخلي لكل بلد، ويزعزع الاستقرار في المنطقة ككل، وما ينجز عنه من أزمات إنسانية وفتح ثغرات عديدة أمام التدخل الخارجي في المنطقة لأسباب عديدة.

يشكل نزاع الطوارق في مالي بالخصوص هاجسا حقيقيا بالنسبة لدول المنطقة ككل ابتداء من مالي نفسها مروراً بالجزائر وموريتانيا وانتهاء بالسنغال والنيجر فبوركينا فاسو ولعل أهم مسألة تجسد ذلك مسألة الهوية والأقليات الإثنية الدينية بالإضافة إلى انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب في المنطقة والتي تشكل خطرا داهما على وحدة واستقرار جميع دول الساحل الإفريقي ودول شمال إفريقيا.

¹ محمد الأمين ولد الكتاب، التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي، صحراء ميديا، يوم 20 فيفري 2013، <http://www.saharamedias.net> تاريخ الإطلاع يوم 2016/2/23 الساعة 8 و30.

المطلب الثالث: الأبعاد الدولية للأزمة المالية

لم تبق الأزمة المالية حبيسة الحدود الوطنية، بل تحولت بسرعة إلى مسرح لصراع إقليمي ودولي معقد، تداخلت فيه مصالح قوى كبرى وصاعدة مع سيطرة الجماعات المتطرفة على شمال مالي تدخلت فرنسا عسكريا عبر عملية سيرفال (2013)، تلتها بعثة الأمم المتحدة (المينوسما) التي فرضت عقوبات على الانقلابيين يتناول هذا المطلب تحليل أدوار هذه الفواعل الدولية.

أولا: التدخل الفرنسي: التدخل العسكري الفرنسي جاء بناء على طلب رسمي من الحكومة المالية وهذا بعد إعلان حالة الطوارئ في مالي الأمر الذي ساهم في أن تبرر فرنسا تدخلها بأنه يقع ضمن إطار مساندة دولة صديقة وليس التدخل في شؤونها الداخلية والمساس بسيادتها الوطنية، ويهدف طرد الجماعات الإسلامية المتطرفة، أي شرعنة التدخل الفرنسي تحت مبرر الحرب على الإرهاب الذي يهدد أمن المنطقة ككل وليس فقط دولة مالي¹.

تنظر فرنسا إلى منطقة غرب إفريقيا كمنطقة نفوذ جيوسياسي تمارس التأثير فيها من خلال العلاقات مع أنظمة تلك البلدان أو مع حركات سياسية مجددة فيها، وذلك في إطار اصطلاح عليه البعض تسمية سياسة فرنسا إفريقيا، لا يعتبر التدخل العسكري الفرنسي في مالي أول تدخل لها في إفريقيا، فمنذ استقلال الدول الأفريقية تدخلت فرنسا أكثر من 40 مرة في نزاعات أفريقية وأزمات داخلية في بلدان إفريقية كانت مستعمرات لها في السابق حيث كانت المصالح الفرنسية دائما الدافع الثابت والمحرك الأساسي لتدخلاتها العسكرية في إفريقيا بتبريرات مختلفة². فأحيانا كانت تدخل لدعم أنظمة سلطوية أو ديكتاتورية، وأحيانا لفائدة تحولات ديمقراطية، فالتدخل الفرنسي يغلب عليه الطابع المصلحي السياسي ورغبة فرنسا في بقاء هذه الأنظمة في تبعية لها، لذلك كانت مختلف التدخلات الفرنسية بغرض الحفاظ على الأنظمة الموالية لها، وبالتالي ضمان نفوذ فرنسا وتحقيق مصالحها في المنطقة ومواجهة المشاريع الأمريكية والصينية والروسية.

¹ فهد معبد، الأزمة الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري دراسة حالة الأزمة في مالي 2010-2016، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 3. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2018-2019).

² محمد الأمين بن عائشة، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي، المركز الديمقراطي العربي، جانفي (2015)، نقلا من

تعكس التدخلات العسكرية الفرنسية المباشرة في إفريقيا وتدخلها الأخير في مالي بغض النظر عن تبريرات فرنسا وحججها، اعتماد فرنسا على ثلاث إستراتيجيات متداخلة ومركبة في إطار حفاظها على نفوذها في إفريقيا وتنافسها مع دول كبرى أخرى، أولها العلاقات التاريخية البنيوية بين فرنسا وبعض الأنظمة والحركات السياسية وبعض النخب الاقتصادية والثقافية في تلك البلدان، وثانيها استثمار العلاقات الاقتصادية القائمة أصلاً وتوسيعها وتعميقها، وثالثها الإستراتيجية العسكرية والأمنية التي قد تتطور في حال وقوع الأزمات إلى تدخل عسكري مباشر¹.

كان الدور الفرنسي حاسماً في إيقاف الهجوم الإرهابي، بغض النظر عن المصالح الفرنسية في مالي، فقد عملت على مساعدة الجيش المالي على استعادة السيطرة على المدن الشمالية، ناهيك عن مرافقة ومساندة جهود البعثة الدولية لمساندة مالي، ولكن هذا التدخل لم يسهم في تعزيز الأمن وإحلال السلام في مالي حيث ندد العديد من الماليين بالتدخل الفرنسي واتهموا فرنسا بعرقلة مسار المصالحة الوطنية والتوافق بين الماليين. وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى إعلان فرنسا سحب قواتها العسكرية من مالي في 15 أغسطس 2022 بعد تسع سنوات من التواجد وهذا بعد توتر علاقاتها مع المجلس العسكري الحاكم في مالي الشيء الذي قد يخلق فراغاً كبيراً بسبب تزايد نشاطات التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة في المنطقة².

ثانياً: دور الأمم المتحدة: لعبت منظمة الأمم المتحدة دوراً مهماً في حل الأزمة في مالي، حيث أكدت الأخيرة أن بقاء السلم في مالي يبدأ بحل النزاع بين الطوارق والحكومة المركزية، وعلى أهمية دخول السلطات في حوار شامل مع مختلف المجموعات السياسية في مالي والتأكيد على ضرورة إيجاد حل سلمي وتفادي كل أشكال العنف، حيث أدانت بشدة التجاوزات التي ارتكبت في مالي وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، فميثاقها في مادته (33/10) يلزمها بضرورة القيام بالعمل على معالجة كل القضايا ذات العلاقة بالأمن والسلم الدوليين.

في هذا الصدد، أنشئت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2100 المؤرخ في 25 أبريل 2013 حيث تم الإقرار بأن يكون قوام البعثة 11200 من العسكريين بما في ذلك كتائب احتياطية قادرة على الانتشار السريع في البلد عندما تقتضي

¹ أزمة مالي والتدخل الخارجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، فبراير 2013، ص 8.

² جلال الورغي، الخيبة الفرنسية في مالي، انسحاب بطعم الهزيمة، 23 أوت 2022 على الرابط الإلكتروني <https://2u.pw/x no x got> بتاريخ 2023/12/10.

الضرورة، هدفها الأساسي هو دعم العمليات السياسية وتنفيذ خارطة الطريق الانتقالية من أجل توفير المساعدة الإنسانية وبسط سلطة الدولة، والتحضير لانتخابات سلمية.

دعمت بعثة الأمم المتحدة في مالي مختلف الجهود الإقليمية التي تهدف إلى إيجاد حل سلمي ودائم للأزمة المالية، مثل الجهود المقدمة من طرف الاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الأوروبي، كما قامت بتشجيع المجتمع الدولي على تقديم دعم واسع كل الأزمة في مالي والإقرار بأن الوضع في مالي يشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين¹.

أكد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لغرب إفريقيا "سعيد جنيت" في دكاكر بعد اجتماع لقادة بعثة السلام الإقليمية التابعة للمنظمة الدولية أن حل مشكلة الطوارق في نهاية المطاف يكمن في الحوار. وأضاف أن الأمم المتحدة، أيدت اقتراحا للرئيس توماني توري باستضافة قمة في باماكو أوائل يوليو 2012، لزعماء دول غرب ووسط الساحل (مالي، موريتانيا، تشاد، النيجر، بوركينا فاسو، الجزائر، ليبيا) للبحث في سبل الوصول لحل هذه الأزمة، وشدد على أن المنظمة الدولية على استعداد لتقديم الدعم الكامل لجهود المنطقة، إضافة إلى اتخاذ إجراءات للتصدي لما وصفه "سعيد جنيت" بالزيادة الكبيرة في تهريب المخدرات والأسلحة في الساحل الإفريقي.

أبدى مجلس الأمن اهتمامه بالأمن والوضع الإنساني في المنطقة، بحيث منح الوكالات الإنسانية المشروعية للتدخل، وحث جميع الأطراف والجهات بتسهيل المساعدات وطالب المجتمع الدولي بحركة أكثر فعالية من أجل تجسيد العمليات الإنسانية، وأكد التزامه القوي بسيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية. واصلت بعثة الأمم المتحدة ممارسة مهامها حتى بعد التوقيع على اتفاق المصالحة والسلم وفقاً لخارطة طريق الجزائر في 2015 حيث تمت إعادة تحديد مهامها من طرف مجلس الأمن في إطار مقاربة بناء السلم الليبرالي، فيمايلي²:

أ. وقف إطلاق النار: الإشراف على تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار، وإبلاغ مجلس الأمن بأي انتهاكات لوقف إطلاق النار.

¹ أحمد إيدابير، مالي التعدد الإثني والتحدي الأمني: دراسة في كرونولوجيا النزاع من 1963 إلى 2012، مجلة آفاق علمية، 09، ع 02، جانفي 2018.

² نبيل بوبية، مرجع سابق، ص ص 400-413.

ب. دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي: وذلك عبر عدة اليات:

1. دعم تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والسياسية التي ينص عليها الاتفاق

2. دعم تنفيذ تدابير الدفاع والأمن المنصوص عليها في الاتفاق

3. دعم تنفيذ تدابير العدالة والمصالحة المنصوص عليها في الاتفاق

4. دعم إجراء انتخابات محلية جامعة حرة ونزيهة، وذلك بتوفير المساعدة اللوجستية والتقنية الملائمة والترتيبات الأمنية الناجعة.

ت. المساعي الحميدة والمصالحة: تشجيع ودعم التنفيذ الكامل للاتفاق من جانب حكومة مالي والجماعات المسلحة التابعة للإتلاف والتنسيقية، بسبل منها مشاركة منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية وكذلك منظمات الشباب.

ث. حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار: وذلك بحماية السكان المدنيين المعرضين لتهديد وشيك بالعنف البدني وتوفير حماية خاصة للأطفال والنساء المتضررين من النزاع المسلح، ومساعدة سلطات مالي في إزالة الألغام والأجهزة المتفجرة.

ج. تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

د. المساعدة الإنسانية ومشاريع تحقيق الاستقرار¹

على الرغم من لعب منظمة الأمم المتحدة دورا كبيرا في إبرام اتفاقية الجزائر للسلام والمصالحة لعام 2015، إلا أنه منذ انقلاب 2020 بدأت العلاقة بين الأمم المتحدة والمجلس العسكري الحاكم في مالي تتدهور وهو ما أدى إلى تقديم طلب رسمي من السلطات المالية لمجلس الأمن الدولي سحب الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي في 2013/12/31 واتهامها بالفشل في تحقيق السلم والاستقرار في دولة مالي².

¹ المرجع نفسه

² الجزيرة نت، قوات حفظ السلام تبدأ الانسحاب من مالي، 2023/9/28 على الرابط الإلكتروني <https://2u.pw/1wefekc>

المبحث الثاني: تحليل الأدوات الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة المالية

تمسكت الجزائر على عكس القوى الأخرى بمقاربة قائمة على الحل السياسي والوساطة، معتمدة على ترسانة متنوعة من الآليات الدبلوماسية. يتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب، المطلب الأول الوساطة الجزائرية 2014 – 2015 المسار والمحتوى أما المطلب الثاني فيتحدث عن اتفاق الجزائر 2015 بنوده وأطرافه والمطلب الثالث الدعم الجزائري اللاحق لاتفاق 2015

المطلب الأول: الوساطة الجزائرية 2014 – 2015 (المسار والمحتوى)

جاءت الوساطة الجزائرية في مالي 2014 – 2015 كتتويج لجهود دبلوماسية متراكمة، حيث انتقلت الجزائر من دور المراقب الإقليمي إلى قيادة عملية تفاوضية معقدة بمشاركة دولية واسعة، يمكن تفصيل هذا المطلب في محورين رئيسيين الإطار التفاوضي والمسار الزمني، محتوى الاتفاق والتوازنات الصعبة.

أولاً: المسار الزمني للوساطة: لم تأت الوساطة الجزائرية من فراغ، بل بنيت على إرث تاريخي من الوساطات السابقة التي قادتها الجزائر في النزاعات المالية منذ التسعينيات. فبعد انهيار الدولة المالية في 2012 بسبب الانقلاب العسكري وسيطرة الجماعات المسلحة على شمال مالي، تزايدت الدعوات الدولية لدور جزائري فاعل، نظرا للخبرة المتراكمة والحوار الجغرافي والثقة التي تتمتع بها الجزائر لدى مختلف الأطراف¹

1- انطلاق مسار الجزائر (جويلية 2014): في 16 جويلية 2014، أطلقت الجزائر رسميا عملية الجزائر للحوار الشامل بين الماليين، بعد سلسلة من المشاورات والمسااعي الحميدة التي سبقتها. وقد توجت هذه البداية بالتوقيع على وثيقتين أساسيتين:

-إعلان وقف الأعمال العدائية (23 ماي 2014) الذي ظل ساري المفعول طوال فترة المفاوضات،

- خريطة الطريق التوافقية (24 جويلية 2014) التي حددت القواعد والإجراءات المنهجية للمفاوضات وأسست لفريق الوساطة الموسع بقيادة الجزائر².

¹ عمار بلخوجة، مرجع سابق، ص ص 156-160.

² عبد القادر مساهل، تصريح وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص ص 30-35.

2- تحديد الاطراف المتنازعة وتركيبها المعقدة: تميز المشهد المالي بتعدد الأطراف وتشظيها، وهو ما شكل تحديا كبيرا للوساطة. يمكن تقسيم الأطراف إلى ثلاث كتل رئيسية: حكومة مالي بقيادة الرئيس إبراهيم أبو بكر كايتا التي كانت ترفض بشكل قاطع أي نقاش حول الاستقلال أو الفدرالية¹، تنسيقية حركات أزواد وهي تحالف يضم الحركات الطوارقية والعربية المطالبة بمزيد من الحقوق لشمال مالي² وتحالف المنصة الذي يضم الحركات الموالية للحكومة³.

3- الجولات التفاوضية الخمس (جولية 2014 – فيفري 2015): شهدت عملية الجزائر خمس جولات من المفاوضات المباشرة في الجولة الأولى (سبتمبر 2014) تم وضع أسس التفاوض، وفي الثانية (أكتوبر 2014) قدمت الوساطة وثيقة عناصر اتفاق أولية⁴، وفي الثالثة (نوفمبر 2014) نوقشت قضايا الحكم والتنمية⁵، وفي الرابعة (ديسمبر 2014 – جانفي 2015) تم التركيز على القضايا الخلافية العالقة، وأخيرا في الجولة الخامسة (16 إلى 26 فيفري 2015) تم الانتهاء من الصياغة النهائية لمشروع اتفاق السلام والمصالحة في مالي (وثيقة من 30 صفحة)⁶

ثانيا: محتوى الاتفاق والتوازنات الصعبة: تميز اتفاق السلام والمصالحة في مالي الصادر عن عملية الجزائر بأنه وثيقة متوازنة حسب وصف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي⁷. لقد كانت هندسة التسوية لمثابة تسوية صعبة بن مطالب متعارضة: مطالب الحركات الانفصالية (التي تريد حكما ذاتيا واسعا أو استقلالا) مقابل تمسك الحكومة المالية بوحدة الدولة وسلامتها الترابية.

¹ Kamissa camara, Mali's Azawad problem: is peace without victory possible? African arguments, June 3, 2015, <https://Africanarguments.org/2015/06/Mali's-Azawad-problem-is-peace-without-victory>.

² International crisis group, Mali: **dernière chance à alger, rapport Afrique no.219**, October 2014, 5-8.

³ Arthur boutellis and marie – joelle zahar , **a process in search of peace : lessons from the inter – Malian agreement**, international peace institute, june2017, p p,10-12.

⁴ Malijet, communiqué de la Médiation sur le dialogue inter- malien dans le cadre du processus d'Alger, 27 novembre 2014, <http://www.malijet.com/actualite-dans-les-regions-du-Mali/112328>.

⁵ Studio tamani , Réunion d'alger : là la Médiation rappelle les objectifs de ces discussions, 29 mai 2015, <http://www.studio tamani.org/index.php/politique/5879>.

⁶ Agence France press, algerian intermediaries table draft peace deal for Mali naharnet , february 26, 2015 <http://www.naharnet.com/stories/en/170204>.

⁷ United nations news, ban hails Mali peace agreement as important step towards stability, un news, May 14, 2015, <http://news.un.org/en/story/2015/05/498112>.

1. رفض الانفصال مقابل الاعتراف بالخصوصية : أكدت الوثيقة على إعادة بناء الوحدة الوطنية للبلاد مع احترام سلامتها الترابية وأصرت على الطابع العلماني والجمهوري للدولة المالية، رافضة أي نقاش حول الفدرالية أو الحكم الذاتي الموسع¹. في تناقض ظاهري، وصفت الوثيقة أزواد بأنها واقع اجتماعي ثقافي تتقاسمه مختلف سكان شمال مالي². هذا الاعتراف كان بمثابة إشارة دبلوماسية للحركات الانفصالية لأن خصوصية المنطقة معترف بها، لكن ضمن إطار الدولة الموحدة.

2. إصلاح هيكل الدولة لصالح الشمال: تضمن الاتفاق مقترحات ملموسة لمعالجة المظالم التاريخية لسكان الشمال: إنشاء مجالس جهوية منتخبة يتمتع بصلاحيات واسعة³، وضمان تمثيل أكبر لسكان الشمال في المؤسسات الوطنية⁴، وإنشاء منطقة تنمية شمالية بتمويل دولي، مع آلية لتحويل 30% من عائدات الميزانية من الدولة إلى السلطات المحلية⁵.

3. نزع السلاح وإعادة الإدماج: تضمن الاتفاق بندا ينص على نزع سلاح الجماعات المتمردة بالكامل في غضون سنة واحدة من تاريخ التوقيع (ماي 2015)، مع آليات لإعادة دمج المقاتلين السابقين في الجيش أو الخدمة المدنية⁶. لكن هذه النقطة ظلت من أكثر التحديات تعقيدا كما أشار التقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام⁷.

إذا نظرنا لوثيقة الجزائر من هذا المنظار يتضح لنا جليا انها وثيقة جامعة شاملة لكل القيم والمبادئ التي يتفق حولها الماليين شعبا وحكومة، كما توضح وبشكل حاسم ان اصحاب القرار والحل هم الفعاليات المالية، من مؤسسات رسمية ممثلة في الحكومة المالية بكل مكوناتها، والجماعات الاثنية والعرقية المتنازعة فيما بينها، وهذا يوحي بنضج الحل وخلوه من الاملاءات الخارجية، ناهيك عن غياب المصالح الضيقة، فالجزائر حرصت على عدم اهمال أي طرف داخلي، كما اشركت كل من له القدرة على المساهمة في الامن والاستقرار محليا ودوليا.

¹ Processus d'alger, Accord pour la paix et la réconciliation au Mali : issu du processus d'alger (texte intégral) section 1, article 1.

² Section 1 , article 2. Ibid.

³ (decentralisation) section 2 , chapitre 3 , Ibid.

⁴ (Représentation politique) section 2 , chapitre 4 ,Ibid.

⁵ (Développement économique et social) section 3, chapitre 5, Ibid.

⁶ Section 4 (désarmement démobilisation et reintégration ddr), Ibid.

⁷ Stockholm international peace research Institute (sipri) the implémentation of the peace process in Mali, sipri yearbook, 2016 (oxford : oxford university press , 2016), pp,145-148.

المطلب الثاني: اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة (2015)

دخول بعض الأطراف الدولية كأعضاء من فريق الوساطة ودعمها السياسي والمالي والفني واللوجستي للاتفاق وكذا متابعة تنفيذ بنوده لإيجاد حل دائم للنزاع في مالي هو ما يميز هذا الاتفاق عن الاتفاقات السابقة، حيث تزعمت الجزائر هذه الوساطة الدولية وكذا اللجنة الدولية المكلفة بمتابعة تنفيذ الاتفاق.

اتفاق السلام والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر عبارة عن وثيقة تتشكل من 32 صفحة تتضمن ديباجة، 7 عناوين، 20 فصلا، 68 مادة وثلاثة ملاحق، وتطرق ديباجة للمبادئ والأسس والالتزامات الأساسية للأطراف في حين ضم النص المواضيع الأساسية التالية:

أولاً: أسس من أجل تسوية دائمة للنزاع: حددت الجزائر في هذا الاتفاق مجموعة من المبادئ والأسس والالتزامات لبناء سلم دائم في مالي ومعالجة الأسباب البنيوية التي أدت إلى نشوب الأزمة، كما التزمت الأطراف الموقعة على الاتفاقية بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية، حيث تعهدت الأطراف باحترام الوحدة الوطنية، السلامة الترابية وسيادة مالي وكذا شكلها الجمهوري وطابعها العلماني، تكفل السكان بالتسيير الفعلي لشؤونهم عبر نظام حوكمة يأخذ بالاعتبار طموحاتهم واحتياجاتهم النوعية، ترقية تنمية متوازنة لمجموع جهات مالي مع أخذ قدراتها المحلية بالاعتبار، رفض اللجوء إلى العنف كوسيلة للتعبير السياسي والعودة إلى الحوار كوسيلة للتشاور لتسوية الخلافات، احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والحريات الأساسية والدينية، محاربة الفساد واللاعقاب، محاربة الإرهاب، محاربة الاتجار غير القانوني بالمخدرات وجميع أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

تطبيقاً لهذه المبادئ وتفعيلها نصت الاتفاقية على ضرورة اتخاذ مؤسسات الدولة المالية الإجراءات اللازمة لتبني الإجراءات التنظيمية، التشريعية بل والدستورية الكفيلة بتطبيق أحكام الاتفاق بالتنسيق الوثيق مع الأطراف وبدعم لجنة المتابعة المنصوص عليها في هذا الاتفاق. ولقد حددت خارطة طريق الجزائر الشروط اللازمة لإقامة سلم عادل ودائم في مالي مما يساهم في الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي. ويكرس رسمياً تسوية النزاع بالاتفاق على ما يلي¹:

¹Processus d'Alger, Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'alger . Article 1-4.2015, P1-3.

أ. بشأن تسمية أزواد: تغطي تسمية أزواد واقعا اجتماعيا ثقافيا وخصوصا بالذاكرة والرمزية تتقاسمه جماعات سكانية من شمال مالي كمكون من مكونات المجموعة الوطنية، يجب أن يشكل الفهم المشترك لهذه التسمية، التي تعكس في الآن ذاته، واقعا إنسانيا أساس إجماع وطني ضروري في إطار احترام الطابع الأحادي للدولة المالية وسلامتها الترابية.

ب. بشأن الإجراءات الموجهة لإقامة السلم والمصالحة الوطنية: فقد نصت الاتفاقية على أن البعد الاجتماعي السياسي للأزمات الدورية التي يشهدها القسم الشمالي من مالي يقتضي معالجة سياسية. وسينضم بهذا الصدد مؤتمر وفاق وطني خلال المرحلة الانتقالية بدعم لجنة المتابعة وعلى أساس تمثيل عادل للأطراف وتضمن مساهمة مختلف مكوناته في هوية البلاد وترقية مصالحه وطنية حقيقية، وهذا بغية السماح بفتح نقاش عميق بين مختلف مكونات الأمة المالية حول الأسباب العميقة لهذا النزاع، وقد تم إعداد ميثاق للسلم والوحدة والمصالحة الوطنية على أساس توافقي للتكفل بالأبعاد ذات العلاقة بالذاكرة والهوية وتاريخ الازمة المالية وتنسيق وحدته الوطنية وسلامته الترابية.

ج. بشأن الإجراءات الموجهة نحو حوكمة أفضل: علاوة على الإجراءات المشار إليها أعلاه، تقتضي التسوية النهائية للنزاع حوكمة تأخذ بالاعتبار الخصوصيات المحلية تتمحور حول العناصر التالية¹:

- إقامة هيكلية مؤسسية تعتمد على جماعات إقليمية مزودة بهيئات منتخبة عن طريق الاقتراع السري المباشر وذات سلطات واسعة.
- تسيير سكان المناطق المعنية لشؤونها الخاصة على أساس مبدأ الإدارة الحرة.
- تمثيل أوسع لسكان الشمال في المؤسسات الوطنية.
- تعزيز دولة القانون عن طريق تقريب العدالة من المتقاضين.
- إقامة نظام دفاع وأمن مؤسس على مبادئ الوحدة والشمولية والتمثيل.
- مشاركة نشطة ومعتبرة للسكان خاصة سكان الشمال في تسيير شؤون الأمن الداخلي.
- إعادة انتشار تدريجي للقوات المسلحة وقوات الأمن المالية المعاد تشكيلها مجددا.

¹ Processus d'Alger, Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'alger. Article 5.

- إقامة منطقة تنمية لمناطق الشمال مزودة بمجلس استشاري إقليمي مشترك وباستراتيجية تنمية خاصة تتماشى والواقع الاجتماعي الثقافي والجغرافي وكذا الظروف المناخية المحلية، حيث سيتم تمويل هذه الاستراتيجية عن طريق صندوق للتنمية المستدامة تكون أو=مواله ذات مصدر عمومي وطني ودولي.

- التزام المجموعة الدولية لضمان التطبيق الفعلي لأحكام هذا الاتفاق واحترامها إلى جانب مرافقة الجهود المبذولة بهذا الصدد عبر دعم سياسي، دبلوماسي، مالي، تقني ولوجستي

ثانيا: المسائل السياسية والمؤسسية: لقد كان لزاما على أعضاء فريق الوساطة الدولي الاهتمام بالمسائل السياسية والمؤسسية نظرا لأهمية هذا القطاع الحساس في تسوية الأزمة في مالي، فالفشل السياسي للحكومة في إدارة الأوضاع في مالي وعدم قدرتها على فرض قوتها السياسية والعسكرية بالشكل المطلوب وسوء توظيفها للتنوع الإثني والثقافي جعل من الأزمة تستمر وتتكرر، إذ أن الأزمة كشفت عن ضعف الثقة في الدولة الوطنية المالية الأمر الذي يجعل من الدولة أحد مصادر الأمر الذي يجعل من الدولة أحد مصادر الخلل الأمني¹، لذلك تم الاتفاق على إقامة هيكلية مؤسسية من شأنها السماح لسكان المناطق الشمالية في مالي، في إطار مواطنة تشاركية كاملة، من تسيير شؤونهم الخاصة على أساس مبدأ التسيير الحر وضمان تمثيل أوسع لهؤلاء السكان داخل المؤسسات الوطنية، وفي هذا الإطار نصت اتفاقية الجزائر في الفصل الثالث المادة 6 على الأحكام التالية²:

أ. على الصعيد المحلي: وكللت بمجموعة من القرارات، أهمها:

تزويد المنطقة بمجلس إقليمي منتخب عن طريق الاقتراع السري المباشر، مع تخصيص الموارد والإمكانات اللازمة لهذا المجلس الذي يتمتع بسلطات قانونية، إدارية ومالية مناسبة.

تسيير المواطنين الماليين ومواطنو مناطق الشمال على وجه الخصوص، في هذا الإطار قضاياهم الخاصة على أساس الإدارة الحرة.

ينتخب رئيس المجلس والذي يعتبر رئيس الهيئة التنفيذية والإدارية للمنطقة عن طريق الانتخاب السري المباشر.

¹ فاطمة حموتة، واقع أزمة مالي ز ملامح المآزق الأمني الساحلي وتحديات التدخل الأجنبي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. ع 10، (2017)، ص ص 416-417.

²Processus d'alger , Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'alger. Article 6. Chapitre 3.2015.pp5-7.

ب. على الصعيد الوطني: نص الاتفاق على ضرورة ضمان تمثيل أحسن لسكان شمال مالي في المؤسسات والمصالح العمومية الكبرى، والإدارات التابعة للجمهورية، وكذا ضرورة تحسين تمثيل سكان الشمال في المجلس الوطني عن طريق الرفع من عدد الدوائر الانتخابية، كما نص الاتفاق في الفصل الخامس المادة 10: على تعيين الدولة ممثلاً عنها على مستوى الجماعات الإقليمية لحماية المصلحة العامة. وبهذا الصدد، فإنه يمثل السياسة الحكومية في مجال المشاريع الكبرى ويسهل بسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتهيئة الإقليم.

إن عملية بناء السلام في مالي تتطلب إعادة بناء الدولة الوطنية وذلك بإشراك جميع مكوناتها في السلطة واحترام التنوع الثقافي للمجموعات وتوزيع عادل للسلطة والثروات وشرعية الحكم، وهو ما يخلق نوع من التوافق السياسي والإجماع الداخلي، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والسلم في مالي.

ثالثاً: قضايا الدفاع والأمن: إن انعدام سلطة فوقية توفر الأمن والسلم عبر كامل التراب المالي أدى إلى استفحال الفوضى الأمر الذي خلق مأزقاً أمنياً انجرت عنه الفوضى على المستويين الداخلي والخارجي، وهو ما أدى إلى التدخل العسكري الأجنبي تحت مبرر إنقاذ الدولة وحماية حقوق الإنسان، الأمر الذي أخذته المقاربة الجزائرية بعين الاعتبار لتسوية الأزمة المالية، إذ كانت مقاربة متعددة الأبعاد مركزة على مختلف الجوانب التي ساهمت في نشوب الأزمة، فلم تهمل جوانب الدفاع والأمن وقدمت جملة من المبادرات التي من شأنها أن تفضي إلى استتباب الأمن والمصالحة في مالي، إدراكاً منها بدرجة تعقيد الأزمة والتهديدات الناجمة عنها والتي تمس بالأمن الجماعي الإقليمي¹

وتم الاتفاق في مسائل الأمن والدفاع على المبادئ التوجيهية التالية²:

- شمولية وتمثيل كل سكان مالي ضمن القوات وقوات الأمن بشكل متوازن.

- توحيد القوات المسلحة وقوات الأمن المالية التابعة عضواً للدولة المركزية.

- الانتشار المتدرج للقوات المسلحة وقوات الأمن المعاد تشكيلها.

وفي إطار هذه المبادئ التوجيهية تم تحديد مجموعة من الخطوات الإجرائية أهمها³:

¹ فاطمة حموتة، مرجع سابق، ص ص 418-419.

² Processus d'Alger, Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'alger. Article 17. Chapitre 7.2015.p8.

أ. إقامة معسكرات: اندماج ونزع السلاح وتسريح وإعادة الإدماج: يهدف مسار استحداث معسكرات خاصة بالمحاربين إلى إحصاء المؤهلين منهم إلى الإدماج أن برنامج اندماج ونزع السلاح، التسريح وإعادة الإدماج، يطبق هذا المسار وفق معايير وممارسات مهنية بمساعدة البعثة الأممية المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (المنوسما).

ب. إعادة انتشار القوات المسلحة وقوى الأمن: حيث تم التأكيد على ضرورة أن تضم القوات المنتشرة عددا معتبرا من سكان مناطق الشمال بما في ذلك على مستوى القيادة مما يعزز استرجاع الثقة وتسهيل التأمين التدريجي لهذه المناطق.

ج. إعادة تنظيم القوات المسلحة وقوى الأمن: في هذه المسألة نصت الاتفاقية على ضرورة القيام بإصلاح عميق لقطاع الأمن مستخلصين في ذلك الدروس من التجارب السابقة ومعتمدين على الوثائق الوجيهة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وكذلك تأسيس مجلس وطني لإدخال الإصلاحات اللازمة على مصالح الأمن يكون تمثيلي بما فيه الكفاية ويجمع أشخاص مؤهلين من كافة المجموعات السكانية للتفكير بشكل عميق حول منظور جديد للأمن والدفاع آخذين في ذلك بعين الاعتبار العوامل المحلية والإقليمية والوطنية والدولية.

د. مكافحة الإرهاب: حيث جددت الأطراف التزامها بمكافحة الإرهاب وتفرعاته المختلفة المتمثلة في الجريمة المنظمة، الاتجار غير القانوني بالمخدرات ومختلف الجرائم العابرة للحدود عبر الاستراتيجيات والآليات الإقليمية الموجودة.

تعتبر القضايا الأمنية عامل أساسي في عملية بناء السلام في مالي، حيث أنه لا يمكن تصور عودة استقرار سياسي واجتماعي إلا بوجود سلطة قوية ودولة قادرة على فرض وجودها عبر كامل التراب المالي، الأمر الذي يتطلب إصلاح عميق لقطاع الأمن وإعادة تنظيمها وتأهيلها لتصبح قادرة على ضمان أمن وسلامة المجتمع دون أن تخرج عن الأطر القانونية.

رابعا: التنمية الاجتماعية والاقتصادية: اتفقت الأطراف الموقعة على أنه من الضروري أن تقوم الدولة بإعادة النظر بشكل عميق في رؤيتها للتنمية المحلية في اتجاه ترك حرية أكبر للجماعات المحلية لوضع استراتيجيات تنميتها في إطار مقاربة تضامنية تشاركية مكيفة مع الواقع الاجتماعي الثقافي والجغرافي المحلي بما يضمن الشفافية والمساعدة على كافة المستويات.

³ Processus d'Alger, Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'alger. Article 18-30.

Chapitre 8-11. 2015.p8-10.

تم استحداث منطقة تنمية خاصة بالشمال بهدف تسريع التنمية الاقتصادية الاجتماعية المحلية كما تستفيد المنطقة من استراتيجية نوعية للتنمية تشترك الأطراف في وضعها بدعم من الشركاء الأجانب. يتم تمويلها من طرف صندوق خاص بالتنمية المستدامة، حيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى رفع مناطق الشمال إلى مستوى بقية مناطق البلاد في مجال المؤشرات التنموية وهذا في أجل لا يتجاوز مرحلة تتراوح بين 10 و15 سنة¹.

إن المشاكل التنموية التي تعاني منها مناطق الشمال كانت دائما تشكل دافعا قويا لحدوث التمرد بسبب شعور سكان هذه المناطق بالظلم والتمييز، لذلك تم التركيز في اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر على القضايا التنموية بشكل كبير، إذ لا يمكن تحقيق سلم دائم بدون إحداث تنمية حقيقية تلبي طموحات واحتياجات الشعب المالي وسكان مناطق الشمال على وجه الخصوص.

على أرض الواقع هذه المقاربة التنموية في مالي تواجهها عدة تحديات أهمها: العجز المالي الحاد واعتمادها بشكل كبير على مصادر تمويل أجنبي، فدولة مالي تعتبر من بين أكثر الدول فقرا في العالم، إضافة إلى الفساد الذي ينخر الاقتصاد المالي وكثرة الانقلابات العسكرية وضعف البنية التحتية، الأمر الذي يتطلب دعما ماديا وفنيا من قبل المجتمع الدولي لتحقيق التنمية في مالي.

خامسا: التربية والثقافة: بخصوص قطاعات التربية والثقافة نصت الاتفاقية على اتخاذ الإجراءات التالية²:

أ- تكييف البرامج التعليمية مع الواقع الاجتماعي والثقافي للأقاليم.

ب- ترقية اللغات والكتابات المحلية.

ج- تعزيز النظام التعليمي الابتدائي والثانوي مع إيلاء عناية خاصة لمبدأ التربية للجميع.

د- استحداث مؤسسات تعليمية عليا.

ت- استحداث مراكز ثقافية ومتاحف إقليمية.

¹ Processus d'Alger, Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'Alger. Article 31-35. Chapitre 12.2015.p10.

² Processus d'Alger, Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'Alger. Article 39. Chapitre 13. 2015.pp11-12.

ث- ترقية ثقافات هذه الأقاليم محليا وإقليميا ودوليا ولتحقيق هذه النتائج نص الاتفاق على أنه سيتم إقامة وكالة للتنمية الجهوية في كل إقليم، وذلك لتعزيز قدرات التحكم في منجزات الأقاليم والتمكن من متابعة ملائمة لتفعيل التزامات الحكومة لصالح الأقاليم.

ولقد تم إدراج قضايا التعليم والثقافة ضمن الاتفاق نظرا لأهميتها الكبيرة في التقليل من دوافع نشوب النزاعات وفي تعزيز ثقافة السلام، فضمان التعليم للجميع سيسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

سادسا: قضايا المصالحة والعدالة: اتفقت الأطراف على ترقية مصالح وطنية حقيقية قائمة على العناصر التالية¹:

أ. إعداد ميثاق وطني للسلم والوحدة والمصالحة الوطنية، إقامة آليات عدالة انتقالية لا سيما بتفعيل لجنة تقصي الحقائق، عدالة ومصالحة،

ب. استحداث لجنة مكافحة الفساد والجنوح المالي، استحداث لجنة تحقيق دولية تتولى الكشف عن كل جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الإبادة، وجرائم هتك الأعراض وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على كافة التراب المالي، بالإضافة إلى التأكيد على عدم قابلية التقادم لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتزام الأطراف بالتعاون مع لجنة التحقيق الدولية، وعدم العفو عن مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بما فيها ممارسة العنف ضد النساء والبنات.

إن مسألة إعادة بناء الدولة المالية وتحقيق السلم والاستقرار في كامل التراب المالي يستلزم خلق البيئة المواتية لتحقيق مصالح وطنية شاملة وجامعة، ولتحقيق هذه الغاية، فإنها تحتاج إلى قانون خاص بالعدالة الانتقالية تتم صياغته بشكل واضح، ينص على طرق التعامل مع الانتهاكات والجرائم المرتكبة، هو الأمر الذي يستدعي توفير إطار تنظيمي لعملية العدالة الانتقالية في مالي، وذلك من خلال تطبيق خطوات العدالة الانتقالية الرئيسية الأربعة. البحث عن الحقيقة، والتعويضات والمساءلة، والإصلاح المؤسسي.

لقد تشكلت الوساطة الجزائرية ضمن فريق وساطة دولي يضم ممثلين عن الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي، الإكواس، منظمة التعاون الإسلامي وكذا دول الجوار

¹ Processus d'Alger, Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'ager. Article 46. Chapitre 14. 2015.p13

النيجر، التشاد، موريتانيا وبوركينا فاسو حيث تم توظيف الوساطة الجماعية لمجابهة مختلف التحديات والتهديدات التي تؤثر على أمن واستقرار مالي¹.

ان الغرض من توظيف هذه الوساطة متعددة الأطراف هو التعاون والحوار بين كل الفواعل وتأدية كل عضو من فريق الوساطة الدولي بالأدوار المنوطة به، وكذلك الاستفادة من الدعم السياسي والمالي والفني واللوجستي الموظف من طرف الأطراف المشاركة.

الملاحظ؛ أن الاتفاق أعطى أهمية كبيرة للمواضيع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية على عكس الاتفاقات السابقة التي كانت أكثر تركيزا على المسائل الأمنية والعسكرية، بالمقارنة مع الجوانب الثقافية والاجتماعية وحتى الاقتصادية ودرجة أقل الجوانب السياسية²، حيث تعدّ هذه الأخيرة محورا رئيسا في الوساطة الجزائرية من خلال تركيزها على الحلول السلمية من خلال إعادة البناء السياسي والمؤسسي.

ومنذ بداية سبتمبر 2023، وبعد انسحاب القوات الأممية في مالي وتدهور الأوضاع الأمنية في شمال مالي، أصبح اتفاق السلم والمصالحة في مالي يواجه عقبات عديدة، حيث اهتمت تنسيقية حركات أزواد قوة المجلس العسكري الحاكم بقصف مواقعها بالطائرات الحربية وهو ما أدّى إلى تعليق مشاركتها في تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة والانسحاب من اللجنة المكلفة بإنجاز مسودة دستور جديد في مالي، من الجانب الآخر اهتمت الحكومة المالية بحركات أزواد بالتواطؤ مع الجماعات الإرهابية، لذلك فهي ترغب في استعادة معسكرات المينوسما في كيدال شمال مالي وإثبات سيادتها على كامل البلاد³.

شكل انسحاب الحكومة المالية من اتفاق السلام أحد اهم الأسباب التي أدت فيما بعد إلى عودة العنف في شمال مالي، كما أن استعانة الحكومة المالية وعلى رأسها المجلس العسكري بقوات أجنبية غير نظامية ممثلة في قوات فاجنر، خلق شعورا لدى الشعوب المالية في شمال مالي أن الحكومة القائمة ليس لديها الرغبة في إيجاد حلول فعلية لمشكلة الانفلات الأمني في الشمال، بقدر ما تبحث عن حماية نظامها وتحصينه من أي انقلاب آخر.

¹ توفيق بوقاعدة، جهود الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع في مالي: دراسة في المرتكزات والتحديات والسلوك، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، م 08، ع 02، جوان (2023)، ص 262-265.

² رياض بلحناش، دور الجزائر في تسوية نزاعات الجوار الإقليمي بين الإدراك والأداء - دراسة حالة النزاع المالي، مجلة الناقد للدراسات السياسية، م 01، ع 01، 2023، ص 332-331.

³ العرب، تصاعد مخاطر انهيار اتفاق المصالحة في مالي يضاعف هواجس الجزائر 2023/4/7، على الرابط الإلكتروني: <http://2u.pw/4qz8/rh> تم زيارة الموقع بتاريخ 2023/12/25.

المطلب الثالث: الدعم الجزائري اللاحق (سياسي، أممي، اقتصادي) لتنفيذ الاتفاق.

لم تنتهِ مهمة الجزائر بتوقيع اتفاق السلام في 15 ماي 2015 بل امتدت إلى ما بعد ذلك من خلال آليات متابعة ومؤسسات دعم تهدف إلى ضمان تنفيذ الاتفاق على الأرض. يمكن تفصيل هذا الدعم في ثلاثة مستويات رئيسية، الدعم السياسي من خلال رئاسة لجنة المتابعة، الأمن الأممي عبر التعاون العسكري والاستخباراتي، والدعم الاقتصادي عبر المشاركة في جهود التنمية وإعادة الإعمار.

أولاً: الدعم السياسي: رئاسة لجنة متابعة الاتفاق: شكلت لجنة متابعة الاتفاق الآلية السياسية العليا للإشراف على تنفيذ اتفاق السلام، وتولت الجزائر رئاستها منذ البداية، وهو ما منحها دوراً محورياً في تنسيق جهود الأطراف المحلية والدولية.

1- هيكلية اللجنة وآلية عملها: نص اتفاق السلام في القسم السادس منه على إنشاء لجنة متابعة تضم إلى جانب الجزائر، الحكومة المالية، تنسيقية حركات أزواد، تحالف المنصة، بالإضافة إلى أعضاء فريق الوساطة الدولي: الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي¹، كما أنشأت الاتفاق لجنة تقنية للأمن ولجنة للحكم كآليات فرعية²، كان دور اللجنة يتمثل في:

- متابعة تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاق من قبل جميع الأطراف.
- معالجة الخلافات التي تنشأ أثناء التنفيذ عبر الوساطة والحوار.
- تقديم الدعم السياسي واللوجستي لآليات التقنية.
- رفع التقارير إلى مجلس الأمن الدولي والاتحاد الإفريقي حول مدى التقدم المحرز.

2 - دور الجزائر القيادي في اللجنة: بصفتها رئيساً للجنة، لعبت الجزائر دوراً حاسماً في الحفاظ على تماسك العملية السياسية، خاصة في لحظات الأزمات. فقد قامت باستضافة اجتماعات دورية للجنة في الجزائر العاصمة، وعملت على تقريب وجهات النظر بين الحكومة

¹ Processus d'Alger, Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'alger (texte integral) section 6 (diapositifs de suivi et de mise en œuvre).

² Stockholm international peace research institute (sipri) the implementation of the peace process in Mali , sipri yearbook 2016 (oxford : oxford university press, 2016). PP 150-152.

المالية والحركات المسلحة في كل مرة كان الاتفاق مهددا بالانهيار¹. وفي هذا الإطار، صرح وزير الخارجية الجزائري الأسبق رمطان لعمامرة في أغسطس 2021 بأن الجزائر تلتزم بشكل كامل بتنفيذ اتفاق 2015 مشددا على أن الحفاظ على هذا الاتفاق هو الضامن الوحيد للسلام الداعم في مالي، وأعاد قادة الأطراف المالية الموقعة تأكيد دعمهم للاتفاق وأشادوا بالتزام الجزائر بمالي².

3-التحديات السياسية التي واجهت اللجنة: رغم الجهود الجزائرية، واجهت لجنة المتابعة تحديات كبيرة:

أ-الانقلابات العسكرية 2020 – 2021: شكلت الانقلابات التي قادها العقيد عاصمي غويتا ضربة قاصمة لمسار الاتفاق فقد أوقف الجيش المالي العمل بالدستور وحل المؤسسات مما جعل أي متابعة للاتفاق تم توقيعه مع حكومة مدنية منتخبة أمرا شبه مستحيل³، وقد وجدت الجزائر نفسها في موقف صعب، فهي الراعية للاتفاق، لكنها في نفس الوقت ترفض الانقلابات وترفض الاعتراف بشرعية المجلس العسكري.

ب-انسحاب مالي من اتفاق (2024): في يناير 2024، أعلنت السلطات المالية الانسحاب من اتفاق الجزائر، متهمة الجزائر بالتدخل في الشؤون الداخلية لمالي واستضافة قادة متمردين⁴، في سبتمبر 2024، كرر رئيس الوزراء المالي عبد الله مايجا، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، إعلان وفاة اتفاق الجزائر، متهما الجزائر بالتدخل في الشأن المالي.

ج- الردّ الجزائري: رفضت الجزائر هذه الاتهامات، مؤكدة أن مساهماتها التاريخية في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في مالي كانت دائما قائمة على ثلاثة مبادئ أساسية: احترام الجزائر الثابت للسلامة الترابية لمالي، وسيادتها ووحدتها الوطنية⁵.

¹ Arthur boutellis and marie – joelle zahar , a process in search of peace: lessons from the inter – Malian agreement, international peace institute, june2017, pp15-18.

² Middle east council on global affairs, bordering on crisis: the future of Algeria – Mali relations, issue brief, july 2025,6, citing author – led interview with soumeylou boubeye maiga (former malien prime minister) january 2016.

³ رشيد قويدر، الانقلابات العسكرية في مالي: التداعيات على اتفاق الجزائر، مجلة السياسة الدولية، ع 225 (يوليو 2021) ص 142.

⁴ Middle east council on global affairs, bordering on crisis 4.

⁵ Ibid. p5

ثانيا: الدعم الأمني: من التعاون العسكري إلى التنسيق الحدودي: إلى جانب الدعم السياسي، قدمت الجزائر دعما أمنيا لمالي، وإن كان بحذر شديد تجنباً للتورط العسكري المباشر.

1- رفض التورط العسكري المباشر (سياسة الخط الأحمر): على عكس توقعات بعض الأطراف، رفضت الجزائر باستمرار إرسال قوات عسكرية إلى مالي أو منح حق المطاردة عبر أراضيها، في مقابلة مع الباحث (2023-2024) أوضح رئيس وزراء مالي الأسبق سوميلو بوبي ماينغا أن الرئيس المالي الأسبق أمادو توماني توري حث الجزائر على إرسال قوات إلى مالي لمحاربة المسلحين لكنها رفضت¹، وتعددت أسباب هذا الرفض إلى:

- مبدأ عدم التدخل: ترى الجزائر أن التدخل العسكري المباشر في دولة جارة يتعارض مع مبدئها الراسخ في عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

- الخوف من الانزلاق: تدرك الجزائر أن التورط العسكري في مالي قد يكون مستنقعا لا نهاية له عل غرار تجارب دول أخرى في المنطقة.

- أولوية الحل السياسي: تظل قناعة الجزائر أن الحل السياسي عبر الحوار هو السبيل الوحيد لسلام دائم، وأن التدخل العسكري قد يعقد المشهد بدلا من حله².

2- التعاون الاستخباري وتدريب القوات: رغم رفضها التدخل المباشر، قدمت الجزائر دعما أمنيا كبيرا عبر قنوات أقل ظهورا:

- تبادل معلومات استخباراتية: عملت الجزائر على تبادل معلومات استخباراتية مع مالي حول تحركات الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب خاصة في المناطق الحدودية الشاسعة بين البلدين (أكثر من 1400 كلم)³.

- تدريب القوات الخاصة: ساهمت الجزائر في تدريب قوات خاصة مالية، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب وحماية الحدود. وبحسب تقرير صادر عن مجلس الشرق الأوسط للشؤون العالمية، فإن مساهمات الجزائر تشمل تدريب قوات خاصة، وتوفير المعدات والدعم التقني، والمساعدة في التنمية الاقتصادية لمالي والنيجر.

¹ Ibid. p6

² عمار بلخوجة، مرجع سبق ذكره، ص 210-215.

³ الورد بن زيد، الوساطة الجزائرية في ماليز قراءة في الإنجازات والتحديات، مجلة الدراسات الإفريقية، عدد 11 (مركز الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2018) ص 88-92.

3- أزمة 2025 وتداعياتها على التعاون الأمني: في مارس 2025، وقع حادث اسقاط طائرة مسيرة مالية على الحدود الجزائرية المالية، مما دفع العلاقات الأمنية بين البلدين إلى أدنى مستوياتها. اهتمت باماكو الجزائر بالتدخل في سياستها الداخلية، بينما أعربت الجزائر عن مخاوفها من امتداد الاضطرابات إلى أراضيها عبر الحدود المشتركة¹. هذا الحادث يؤكد هشاشة التعاون الأمني في غياب الثقة السياسية، ويظهر المحدودية الجوهرية للدعم الجزائري في ظل الإرادات السياسية المتضاربة.

ثالثا: الدعم الاقتصادي: التنمية كضمان للسلام: أدركت الجزائر أن السلام في مالي لن يستمر دون تنمية اقتصادية حقيقية، خاصة في مناطق الشمال المحرومة لذلك عملت على دعم الجهود الاقتصادية عبر عدة قنوات.

1- المشاركة في مؤتمر باريس للتنمية (أكتوبر 2015): بعد خمسة أشهر فقط لتوقيع الاتفاق، عُقد في باريس مؤتمر رفيع المستوى للتعافي الاقتصادي وتنمية مالي، بمشاركة الحكومة المالية، الأطراف الموقعة على الاتفاق و64 دولة ومنظمة إقليمية ودولية. وقد انعقد هذا المؤتمر في سياق اتفاق السلام والمصالحة الموقع في ماي - جوان 2015 إثر عملية الوساطة التي قادتها الجزائر بدعم من المجتمع الدولي²، وأما النتائج التي خرج بها المؤتمر:

- قدرت تكلفة إعادة الإعمار والتنمية في شمال مالي على مدى ست سنوات ب 2320 مليار فرنك إفريقي (حوالي 3.5 مليار يورو)

- أعلنت الحكومة المالية عن مساهمة من مواردها الخاصة ب 300 مليار فرنك إفريقي (450 مليون يورو) للفترة بين 2016 و2018.

- خصص الشركاء الدوليون تعهدات مالية لمالي ب 2120 مليار فرنك إفريقي (3.2 مليار يورو) للفترة بين 2015 إلى 2017، منها 397 مليار فرنك إفريقي (605 مليون يورو) خصيصا لمناطق الشمال³.

¹ Middle east council on global affairs, bordering on crisis.

² United nations mission in mali (minusma), final communique of the high- level international conference for the economic recovery and developement of mali, paris, october 22, 2015, 1 :

³ Ibid. p5

لم تقدم الجزائر تمويلا مباشرا بهذا الحجم مقارنة بالشركاء الدوليين الآخرين (مثل فرنسا أو الاتحاد الأوروبي) ولكن مشاركتها في المؤتمر كانت بمثابة رعاية سياسية للجهود التنموية، وضمنا لتدقيقها مع أهداف الاتفاق السياسي.

2- صندوق التنمية المستدامة: نص اتفاق السلام على إنشاء صندوق التنمية المستدامة كهيكل مالي لتمويل مشاريع التنمية في شمال مالي، وقد تم الإعلان عن إنشائه رسميا خلال مؤتمر باريس، مع هيكل حوكمة مشترك يضم الحكومة والحركات الموقعة والشركاء الدوليين¹، كان دور الجزائر هنا يتمثل في:

- الدعم السياسي لتفعيل الصندوق، من خلال الضغط على الأطراف للوفاء بتعهداتها المالية.

- المساعدة في تصميم آلية الحوكمة لضمان الشفافية ومنع الفساد.

- التنسيق بين الصندوق وآليات المتابعة السياسية لضمان تناسق الجهود.

3- التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي الثنائي: إلى جانب دعم متعدد الأطراف، تربط الجزائر ومالي علاقات اقتصادية وثيقة، وفقا للتقرير مجلس الشرق الأوسط للشؤون العالمية فإن مالي تعتمد بشكل كبير على المساعدات والواردات القادمة من الجزائر، والتي تشمل الأدوية المعبأة، اللقاحات، الأجهزة الطبية، الإطارات والتمور².

هذا الاعتماد الاقتصادي يمنح الجزائر درجة من النفوذ لكنه لم يترجم إلى آليات ضغط فعالة لتنفيذ الاتفاق.

4- محدودية الأدوات الاقتصادية الجزائرية: بالمقارنة مع جهات فاعلة أخرى كالاتحاد الأوروبي، فرنسا أو حتى الصين، تظل القدرات الاقتصادية للجزائر محدودة، فالدعم الاقتصادي الجزائري لمالي لم يصل أبدا إلى حجم التمويلات الدولية الكبرى، واقتصر بشكل أساسي على المساعدات الإنسانية المحدودة والمشاريع الصغيرة. هذه المحدودية تفسر جزئيا لماذا يعتمد الدور الجزائري بشكل أكبر على أدواته الناعمة (السياسية والدبلوماسية) بدلا من الأدوات الصلبة (التمويلية والاستثمارية)³.

¹ Ibid. p.4

² Middle east council on global affairs, bordering on crisis ,5.

³ عبد القادر قرين، مرجع سبق ذكره، ص 145-152.

المبحث الثالث: تقييم الدور الجزائري في مالي:

يمثل التقييم الدور الجزائري في الأزمة المالية عملية معقدة، ذلك أن الوساطة التي قادتها الجزائر (2014-2015) كانت ناجحة على مستوى صياغة الاتفاق وتوقيعه، لكنها واجهت تحديات كبيرة على مستوى التنفيذ، يمكن تفصيل هذا التقييم في ثلاثة محاور رئيسية: الإنجازات المحققة، التحديات والعقبات، والمحددات العامة للدور الجزائري.

المطلب الأول: الإنجازات المحققة

على الرغم من الصعوبات، سجلت الدبلوماسية الجزائرية في مالي إنجازات لا يمكن إنكارها، جعلت منها نموذجا للوساطة الإقليمية الناجحة.

أولا: وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية: تمكنت الجزائر منذ البداية، من تحقيق إنجاز حاسم تمثل في التوقيع على إعلان وقف الأعمال العدائية 23 ماي 2014 والذي ظل ساري المفعول طوال فترة المفاوضات هذا الاتفاق أوقف دوامة العنف التي كانت تجتاح شمال مالي وخلق مناخا مناسباً لانطلاق الحوار¹. كما ساهمت آليات المراقبة التي أشرفت عليها الجزائر وفريق الوساطة في منع انهيار وقف إطلاق النار عدة مرات².

ثانيا: توقيع اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة 2015: يمثل الاتفاق الموقع في 15 ماي 2015 الإنجاز الأبرز للدبلوماسية الجزائرية. فقد وصفه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بأنه أساس قوي لبناء سلام عادل ودائم في مالي. كما أشاد به مجلس السلم والأمن الإفريقي واعتبره نصا متوازنا يلبي تطلعات جميع أبناء مالي³. لقد أخرج الاتفاق مالي من دائرة الحرب المفتوحة إلى مسار سياسي تفاوضي.

ثالثا: الاعتراف الدولي بالدور الجزائري: أكدت العديد من التقارير الدولية على أن النجاح في التوصل إلى الاتفاق يعود بشكل أساسي إلى مهارات الوساطة الجزائرية⁴.

¹ عبد القادر مساهل، مرجع سبق ذكره، ص 45.

² Arthur boutellis and marie – Joëlle zahar. Ibid. p15.16

³ African union peace and Security Council, **communiqué of the 496 th meeting on the inter-march 27, 2015**, 5.

⁴ International Crisis group, Mali : dernière chance à alger, Ibid. p20

وقد أثبتت الجزائر قدرتها على قيادة فريق وساطة موسع يضم الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي، وعلى فرض إرادتها التفاوضية في لحظات الحسم. هذا الاعتراف عزز مكانة الجزائر كفاعل إقليمي لا غنى عنه في منطقة الساحل والصحراء¹.

رابعاً: إرساء آليات متابعة مؤسسية: أسس الاتفاق لجنة متابعة الاتفاق برئاسة الجزائر والتي تضم جميع الأطراف الموقعة وفريق الوساطة²، وشكلت هذه اللجنة إطاراً مؤسسياً لمناقشة الخلافات وحلها، وضغطت باستمرار على الأطراف للوفاء بالتزاماتها. كما تم إنشاء اللجنة التقنية للأمن ولجنة الحكم كآليات فرعية³.

المطلب الثاني: التحديات والعقبات

رغم الإنجازات الدبلوماسية، واجه تنفيذ اتفاق الجزائر تحديات كبيرة كشفت عن هشاشة التسوية وعن محدودية الأدوات الدبلوماسية في مرحلة ما بعد الاتفاق.

أولاً: بطء تنفيذ الاتفاق وضعف الإرادة السياسية: اتهمت الحكومة المالية، مراراً وتكراراً، بالبطء في تنفيذ التزاماتها، خاصة فيما يتعلق بلامركزية وتمثيل الشمال في المؤسسات الوطنية. فقد أشار تقرير لمجموعة الأزمات الدولية (2016) إلى أن الحكومة المالية تستخدم طريقة التنفيذ لخلق توترات مع الجماعات المسلحة⁴. كما تحدثت تقارير لاحقة عن فشل الحكومة في تخصيص الموارد الكافية لمناطق الشمال⁵.

ثانياً: استمرار انقسامات وتشردم الجماعات المسلحة: لم تلتزم تنسيقية حركات أزواد بشكل كامل بالاتفاق، واستمرت الانقسامات داخل الحركات الطوارقية والعربية، هذا

¹ الوردى بن زيد، مرجع سابق، ص 88-92.

² Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'alger (texte integral) section 6 (diapositifs de suivi et de mise en œuvre).

³ Stockholm international peace research institute (sipri) the implementation of the peace process in Mali, sipri yearbook 2016 (oxford: oxford university press, 2016). P 150-152.

⁴ International crisis group, Mali peace on hold, africa report no.250, november 2016, 12-14.

⁵ Kamissa camara, Mali's azawad problem: is peace without victory possible? African arguments, june 3 ,2015, <https://africanarguments.org/2015/06/Mali's-azawad-problem-is-peace-without-victory>.

التشردم أتاح للحكومة ذريعة لإرجاع الجمود الأمني إلى عدم وجود شريك موحد للتفاوض¹. كما ظهرت حركات مسلحة جديدة خارج إطار الاتفاق، مما زاد تعقيد المشهد².

ثالثا: عودة الإرهاب والجريمة المنظمة: ركزت مفاوضات الجزائر على النزاع السياسي بين باماكو والحركات الانفصالية، متجنبين بشكل متعمد ملف الجماعات الإرهابية (التي لم تُدع أصلا للحوار)³. لكن سرعان ما أصبحت هذه الجماعات (مرتبطة بتنظيم القاعدة وداعش) التحدي الأكبر للأمن في المنطقة ففي الفترة 2015-2020 توسعت العمليات الإرهابية لتشمل وسط مالي وحتى جنوبها مما قلب الموازين الأمنية وجعل اتفاق السلام ثانويا أمام أولويات مكافحة الإرهاب⁴.

رابعا: الانقلابات العسكرية في مالي (2020-2021): شكلت الانقلابات العسكرية ضربة قاصمة لاتفاق الجزائر. ففي أغسطس 2020، أطاح الجيش المالي بالرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا، وفي ماي 2021 قاد العقيد عاصمي غويتا انقلابا ثانيا⁵.

أوقفت الانقلابات المسار الدستوري والسياسي الذي نص عليه الاتفاق، وأدخلت مالي في أزمة شرعية جديدة. وقد وجدت الجزائر نفسها في موقف صعب فهي الراعية للاتفاق ولكنها في نفس الوقت ترفض الانقلابات وترفض الاعتراف بشرعية المجالس العسكرية⁶.

¹ Boubacar Sangaré , les défis de la mise en œuvre de l'accord d'Alger, *revue de la médiation on africaine* 2018 :55-60.

² عبد الرحمن ولد الشيخ، انقسامات الحركات المسلحة في شمال مالي: الأسباب والتداعيات، مجلة الدراسات الإفريقية، عدد 15 (جامعة الجزائر 3، 2019): ص ص 110-115.

³ Boutellis and zahar *Ibid.* p22.23

⁴ Human rights watch , Mali : avents of 2019, world report 2020,4-6.

⁵ رشيد قويدر، مرجع سابق، ص ص 142-145.

⁶ نور الدين جبالي مرجع سابق، ص ص 55-58.

المطلب الثالث: حدود للدور الجزائري

إلى جانب التحديات الميدانية، هناك مشكل للدور الدبلوماسي الجزائري في مالي، بعضها يعود لطبيعة الوساطة نفسها، والآخر يعود لطبيعة النظام الإقليمي والدولي.

أولاً: محدودية القدرة على الضغط لتنفيذ الاتفاق: الدبلوماسية الجزائرية هي دبلوماسية ناعمة تعتمد على الإقناع والوساطة والثقة، وليس على الإكراه العسكري أو الاقتصادي. عندما تتعثر عملية التنفيذ، لا تملك الجزائر أدوات كافية لإجبار الأطراف على الوفاء بالتزاماتها، فهي تستطيع التهديد بسحب دعمها السياسي أو دعوة المجتمع الدولي للضغط، لكنها لا تستطيع فرض عقوبات اقتصادية أو عسكرية¹.

ثانياً: الاعتماد على الغطاء الدولي: كانت الوساطة الجزائرية، ناجحة جزئياً بسبب الدعم الدولي القوي (الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي). لكن هذا الدعم تحول إلى نقطة ضعف عندما تراجعت الأولوية الدولية لملف مالي بعد 2017، انشغلت القوى الكبرى بملفات أخرى (ليبيا، أوكرانيا، جائحة كوفيد19)، وتراجع الضغط الدولي على الأطراف المالية، مما أثر سلباً على تنفيذ الاتفاق².

ثالثاً: عدم تخصيص الاتفاق لملف الإرهاب: ربما كان هذا أكبر عيب في اتفاق الجزائر. بإقصاء الجماعات الإرهابية من الحوار، حلت الوساطة جزءاً من المشكلة (النزاع السياسي) لكنها تركت الجزء الأكبر (التطرف والإرهاب) دون معالجة، وهذا جعل الاتفاق عرضة للانحياز كلما تصاعدت العمليات الإرهابية³.

¹ عمار بلخوجة، مرجع سابق، ص 210-215

² مدني مدني، مستقبل الوساطة الجزائرية في مالي بعد الانسحاب الفرنسي، مركز الجزيرة للدراسات، 20 ديسمبر 2022

<http://studies.aljazeera.net/ar/article.2022/5541>

³ Boutellis and zahar, Ibid. p30-50

رابعاً: حدود التأثير في ظل التدخلات الخارجية الجديدة: بعد 2020، دخلت فواعل جديدة على الخط في مالي مثل مجموعة فاغنر الروسية وتركيا¹ هذه التدخلات قلصت هامش المناورة الدبلوماسية الجزائرية، وجعلت مالي أقل اعتماداً على جوارها الإقليمي².

خلاصة الفصل الثاني:

خلص الفصل الثاني إلى أن الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة المالية سجلت إنجازاً دبلوماسياً كبيراً على مستوى الوساطة وصياغة الاتفاق، لكنها واجهت محدودية حادة على مستوى التنفيذ والاستدامة.

أولاً: أثبتت الجزائر قدرة استثنائية على قيادة عملية تفاوضية معقدة، حيث استطاعت عبر مساعيها الحميدة ووساطتها المباشرة أن توقف إطلاق النار (ماي 2024) وتجمع الأطراف المتنازعة على طاولة واحدة، وتنتج اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة (ماي 2015) الذي حظي بإشادة دولية واعتبر نصاً متوازناً يوفق بين مبدأ وحدة الدولة والاعتراف بالخصوصية المحلية لشمال مالي.

ثانياً: امتد الدعم الجزائري لمرحلة ما بعد الاتفاق من خلال ثلاث مسارات: سياسياً عبر رئاسة لجنة متابعة الاتفاق واستضافة اجتماعات دورية لحل الخلافات، أمنياً عبر تبادل المعلومات الاستخباراتية وتدريب القوات الخاصة مع تجنب التورط العسكري المباشر حفاظاً على مبدأ عدم التدخل: اقتصادياً عبر المشاركة السياسية في مؤتمر باريس للتنمية 2015 ودعم آليات صندوق التنمية المستدامة.

ثالثاً: ورغم هذه الجهود واجه تنفيذ الاتفاق تحديات جمة أفقدته جزءاً كبيراً من فعاليته: بطء تنفيذ الحكومة المالية التزاماتها، استمرار انقسامات وتشردم الجماعات المسلحة، عودة الإرهاب والجريمة المنظمة بقوة (وهو ملف أهمله الاتفاق) والأخطر من ذلك الانقلابات العسكرية في مالي (2020.2021) التي أوقفت المسار الدستوري وأعلن المجلس العسكري لاحقاً انسحابه من الاتفاق (2024)، متهماً الجزائر بالتدخل في شؤونها الداخلية.

¹ Abdelkader Abderrahmane , the Wagner group in Mali implications for regional Security, **north africa journal**, march2022,15-18

² لحسن معزوزي، مرجع سابق، ص 95-98.

وفي الأخير، يمكن القول إن تقييم الدور الجزائري في مالي هو تقييم مزدوج: ناجح على مستوى صنع السلام من خلال الوساطة وإنتاج اتفاق مرجعي، لكنه محدود وضعيف على مستوى بناء السلام بسبب محدودية أدوات الضغط، والاعتماد المفرط على الإرادة السياسية للأطراف المحلية، وتداخل الفواعل الدولية القوية (فرنسا- الأمم المتحدة) التي قلصت من هامش المناورة الجزائري، يبقى اتفاق الجزائر 2015، رغم كل شيء الإطار الوحيد المرجعي الممكن للسلام في مالي، لكن تفعيله اليوم يبدو أكثر صعوبة من أي وقت مضى في ظل القطيعة الدبلوماسية الحادة بين الجزائر والمجلس العسكري الحاكم في باماكو.

الفصل الثالث: دراسة حالة الأزمة في ليبيا

تمهيد:

ننتقل في هذا الفصل الثالث إلى دراسة الأزمة الليبية، فعلى نقيض الأزمة في مالي، واجهت الدبلوماسية الجزائرية في ليبيا تحديات أكبر وحققت نتائج أقل وضوحاً، مما يجعل هذه الحالة محطة أساسية لفهم أدوار الدبلوماسية الجزائرية في المنطقة.

كما أشرنا في الفصل الثاني، لم تكن الأزمة الليبية مجرد نزاع داخلي بين فصائل متناحرة، بل تحولت إلى مسرح مفتوح لصراعات إقليمية، حيث تداخلت مصالح بعض الدول مثل التركية والمصرية والإماراتية وحتى الأوروبية والروسية، مما جعل أي جهد (بما في ذلك جهود الجزائر) محدود التأثير. كما تميزت الأزمة بتشردم غير مسبوق في الفاعلين المحليين: حكومات متحاربة، مليشيات مسلحة، قوات موالية لجهات خارجية وهو ما جعل من الصعب تطبيق المقاربة الجزائرية القائمة على الحل السياسي الشامل.

يتطرق هذا الفصل إلى ثلاث قضايا رئيسية. أولاً، طبيعة الأزمة الليبية وتعقيداتها (المبحث الأول) وفيه سنتعرف على انهيار الدولة الليبية بعد 2011 والتدخلات الإقليمية والدولية المتناحرة، ومدى تأثير ذلك على الأمن الإقليمي. ثانياً، تحليل الأدوات الدبلوماسية الجزائرية (المبحث الثاني) حيث سنعرج على الموقف الجزائري المعتمد على الحل السياسي وكذا رفض التدخل العسكري (مبادرة 2020) واستضافة الحوارات الليبية- الليبية. ثالثاً، تقييم الدور الجزائري (المبحث الثالث): حيث سنحلل نقاط القوة ونقاط الضعف والمحدودية.

ومن خلال هذا الفصل، سنتمكن من فهم دقيقٍ لمحدودية العمل الدبلوماسي الجزائري في بيئة إقليمية معقدة، حيث يتفوق فيها منطق القوة على القوة الناعمة.

المبحث الأول: طبيعة الأزمة الليبية وتعقيداتها

تختلف الأزمة الليبية جوهريا عن الأزمة المالية. فبينما كانت مالي تعاني من نزاع تقليدي، عرفت ليبيا بعد 2011 انهيارا كاملا لمؤسسات الدولة وتشردما غير مسبوق للفاعلين المحليين، وتدخلات دولية وإقليمية متضاربة حولت البلاد إلى ساحة حرب بالوكالة. يتطرق هذا المبحث إلى ثلاثة محاور رئيسية: أولا، انهيار الدولة الليبية وتعدد الفاعلين المحليين، ثانيا، التدخلات الدولية والإقليمية التي حولت الأزمة إلى صراع إقليمي خاصة حدود الجزائر الطويلة (حوالي 1000 كلم)، حيث تدفقت الأسلحة من كل صوب وحذب، مما جعل ليبيا تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري.

المطلب الأول: انهيار الدولة الليبية بعد 2011 وتعدد الفاعلين المحليين.

دخلت ليبيا في مرحلة انتقالية معقدة بعد سقوط نظام القذافي، حيث تعقدت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا الأمنية، حيث انتشرت الميليشيات المسلحة داخل التراب الليبي، والتي أصبح بعضها يحظى بدعم دولي. يشير الواقع إلى فشل وفوضى سياسية وغياب مفاهيم السلطة الموحدة وهذا ما ساهم في تعقيد الوضع، حيث شكلت هذه التحديات عائقا أمام تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد. تم الإعلان عن انتخابات المؤتمر الوطني العام وهي الهيئة المنوطة بصياغة الدستور الجديد في ليبيا سنة 2012، وهذا بعد سقوط الرئيس السابق معمر القذافي، وقد تم الإعلان عن الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية في 3 أوت 2011 والتي حددت بـ 18 شهرا بدءا من تعيين حكومة انتقالية والتحضير للهيئة التأسيسية بعد تشكيل لجنة إعداد قانون الهيئة التأسيسية في 20 - 7 - 2023 تمهيدا لإجراء انتخابات لجنة الستين نسبة لعدد أعضائها الموزعين على التراب الوطني. تم الاتفاق على نهاية 2014 كموعدا للاستفتاء الشعبي المحدد للأعضاء، لكن هذا الجدول عرف تمديدا واسعا نتيجة للانقسام السياسي الذي عرفته ليبيا، ففي طرابلس تتنازع حكومتان (الوفاق الوطني) برئاسة السراج والمعتزف بها دوليا وحكومة الإنقاذ الوطني برئاسة خليفة الغويل، أما في المنطقة الشرقية، حكومة عبد الله الثني المنبثقة عن برلمان طبرق¹.

بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية عقب توقف القتال عام 2020 ضمن مخرجات ملتقى الحوار السياسي برعاية المبعوثة الأممية ستيفاني وليامز، ضم شخصيات من مختلف التيارات السياسية التي شاركت في الانتخابات وفاز فيها محمد يونس المنفي، بصفته رئيس المجلس الرئاسي، وعبد الحميد

¹ سامي محمد بونيف، انعكاسات التدخل الدولي في ليبيا على الأمن الإقليمي المغاربي -دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة. (جامعة الجزائر3. الجزائر. 2021) ص 122-124

محمد الدبيبة، كرئيس مجلس الوزراء، واتفق المشاركون على مساعدة الحكومة المنتخبة ضمن الاستفتاء للإشراف على انتخابات تشريعية ورئاسية يوم 24 - 12 2021 (لم يتم الاتفاق بعد على تاريخ آخر لإجراء الانتخابات).

يبدو أن ليبيا تتجه نحو مرحلة انقسام جديدة بعد أن شكل فتحي باشا غا حكومة موازية نهائية 2021 " حكومة الاستقرار الوطني" كنتيجة للخلاف القائم إلى مجلس النواب وحكومة الوحدة الوطنية، حيث حظيت هذه الحكومة بدعم قائد قوات شرق ليبيا خليفة حفتر، وحاولت انتزاع السلطة من حكومة الوحدة الوطنية بقيادة عبد الحميد محمد الدبيبة، وهو ما يبين خطورة الوضع وأزمة الواقع السياسي في ليبيا تميزت هذه المرحلة بغياب الثقافة الديمقراطية عن الوعي المجتمعي في ليبيا لطغيان الطابع الجهوي، المحلي القبلي.

عكس المشهد السابق عدم القدرة على استيعاب الرأي والرأي الآخر وكرس غياب التوافق في تحديد دور وطريقة مشاركة المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية. إضافة إلى عرقلة الصراع القبلي لسير مختلف العمليات السياسية ومساهمته في غياب الاستقرار داخل الأراضي الليبية فكل فصيل في ليبيا له ما يقابله من دعم قبلي يمثل أنصاره ويملك مليشيا خاصة تستعمل للضغط على القوى السياسية مما جعل الواقع الليبي أشبه بحرب عصابات.

واجهت ليبيا مشاكل معقدة ومكلفة تتمثل في إعادة بناء اقتصادها وبنيتها التحتية ومؤسساتها وتلبية متطلبات سكانها، لا سيما بالنسبة لتحسين نظام الحوكمة، فكان للصراع الذي صاحب الثورة تأثير حاد على الاقتصاد الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على الهيدروكربونات¹، وكنتيجة للخلافات السياسية وغياب رؤية اقتصادية، تشير مؤشرات الاقتصاد الليبي إلى مزيد من التراجع وحالة من الفوضى الاقتصادية حيث أصبح المواطن لا يثق في الدولة على حماية مصالحه الاقتصادية.

تشهد ليبيا حالة فوضى انتشار الأسلحة وتنامي الميليشيات المسلحة ناهيك عن ضعف المؤسسة العسكرية وعدم قدرتها على حماية الحدود والتدفقات الهائلة للسلاح من دول الجوار ونشاط الجريمة المنظمة، وساعد توفر ملايين قطع السلاح على تزايد العنف وعسكرة الصراع، كما أن نظام القذافي أنفق أكثر من 30 مليار دولار على الأسلحة بين عامي 1969 و2010، في حين دمر 21 مستودعا لتخزين الأسلحة، هربت محتويات 70 مستودعا آخرًا ثم استخدمت لاحقا في الحرب الأهلية².

¹ قادة بن عبد الله عائشة، المعضلة الأمنية في ليبيا وإشكالية بناء الدولة، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، م2، ع1، الجزائر: جامعة تلمسان، (2023)، ص56.

² علي عبد اللطيف حميدة، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، منظمة الأمم المتحدة، بيروت: مطبوعات الأمم المتحدة، 2020، ص23

وعرفت ليبيا أزمة التدخلات الخارجية في الشأن الليبي بعد سقوط نظام القذافي وسعي هذه الدول للحفاظ على مصالحها الحيوية وهو ما يفسر التدخل الدولي الذي كان بصورة سريعة وخاطفة بمجرد نشوب الأزمة الليبية، كل هذه المشاكل والتحديات ساهمت في عرقلة عملية بناء الدولة الليبية الحديثة وفق مبادئ الديمقراطية كما أن غياب الإجماع والتوافق الوطني صعب من عملية المصالحة الوطنية.

المطلب الثاني: المواقف الإقليمية والدولية في ليبيا

لا يمكن ان نفهم تعقيدات الازمة الليبية بمعزل عن طبيعة الفعالات التي تؤثر في الواقع الليبي، حيث يتسم الوضع بتعقيد من حيث الفاعلين، ولكل فاعل موقفه الخاص، نذكر اهمها:

أولاً: مواقف الفواعل الإقليمية ودول الجوار: من أهم مظاهر الأزمة الليبية، هو عملية التنافس بين مختلف الفواعل الإقليمية والدولية التي تسعى لتحقيق مصالحها وهو ما زاد في تأجيج الأزمة نظراً لكثرة الفاعلين فيها:

1. الموقف المصري: يعتبر الوضع الليبي من أهم التحديات الاستراتيجية والأمنية لدولة مصر، ما جعل هذه الأخيرة تهتم بالتطورات المتسارعة التي تحدث في ليبيا ووضعها ضمن أولوياتها خصوصاً في ظل ضعف المؤسسة العسكرية الليبية. فتأمين ومراقبة الحدود أصبحت على عاتق الدولة المصرية، حيث انخرطت مصر إزاء تعاملها السياسي والدبلوماسي مع الأزمة الليبية في عدد من الأطر، شملت الدائرة الدولية وفق مسارات برلين وجنيف، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات مع الدول المعنية بالأزمة وكذا التنسيق المباشر مع الأطراف المحلية الفاعلة في الساحة الليبية، كما استندت مصر إلى آلية دول الجوار خلال مساعيها لحل الأزمة الليبية، حيث تعتبر هذه الدول الأكثر تأثراً ودراية بها وبالتالي ستكون هذه الدول مستفيدة من حالة الاستقرار وإعادة إعمار ليبيا¹.

ساندت مصر منذ البداية عملية الكرامة التي قادها الشعب الليبي انطلاقاً من شرق ليبيا، فلقد ساندت مصر الجيش الوطني الليبي سياسياً ودبلوماسياً وحتى عسكرياً في ظل المنع الدولي لتسليحه، فمصر وجدت أن الخيار الأفضل بالنسبة لأمنها القومي يتمثل في سيطرة حفتر وقواته على كامل البلاد، وبالتالي بإبعاد خطر قيام حكم إسلامي، كما عملت مصر على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، حيث أكدت مصر على وحدة الأراضي الليبية ومدنية الدولة وديمقراطيتها والحفاظ

¹ بلال منظور، الدور المصري في تفعيل آلية دول الجوار الليبي، القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد الثالث،

سبتمبر 2021، ص3

على جيشها، وعدم تهميش أي طرف ليبي وكذا تعزيز المصالحة الوطنية ورفض كل أشكال التطرف والإرهاب.

في حقيقة الأمر تعمل مصر على أن تصب المصالحة في خانة المشير خليفة حفتر في ليبيا، حيث أن بعض الأحزاب والتيارات السياسية في ليبيا ترى أن مصر والإمارات العربية المتحدة منحازتان بشكل واضح ولا يتسمان بالحياد وبالتالي لا يمكن التعويل على دورهما في المصالحة¹

من الناحية الاقتصادية، يمثل النفط والغاز الليبي أهم حافز لدى مصر، فحصولها عليهما بأسعار منخفضة سيساعدها على حل المشاكل الطاقوية المتفاقمة لديها، كما تطمح مصر لعب دور كبير في إعادة إعمار ليبيا وأن تحصل على حصة معتبرة من عقود الإعمار، إلى جانب حل مشكلة العمالة المصرية في ليبيا التي كان يقدر عددها قبل بداية الأحداث بـ 3 ملايين عامل مصري.

2. الموقف التونسي: على غرار دول الجوار، تأثرت تونس بالأزمة الليبية، على جميع الأصعدة، وهذا ما جعلها تنخرط في شتى المبادرات التي تدعم التوافق السياسي والحل السلمي في ليبيا، فالمبادرة التونسية التي صاغتها الدولة، سعت إلى إجراء مصالحة سياسية بين الليبيين، رافضة كل أشكال التدخلات الأجنبية في ليبيا، ودعمت اتفاق " الصخيرات " كحل سياسي ممكن.

على الرغم من أن تونس استقبلت أكثر من مليوني ليبي على أراضيها منذ بداية الأحداث، إضافة إلى العديد من اللقاءات التي تتم على أراضيها بين المسؤولين الليبيين، إلا أن تونس لا تمتلك الثقل السياسي والدبلوماسي لدول مهمة مثل الجزائر ومصر وذلك لانشغالها بالوضع الداخلي الذي ما زال يشهد مظاهر عدم الاستقرار واستهداف الجماعات الإرهابية لأمن البلاد وكذا الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها تونس، كل هذه العوامل تحد من فعالية الجهود الدبلوماسية التونسية في ليبيا².

3. الموقف التشادي: تعدّ من أهم دول الجوار الليبي جنوباً، حيث تتشارك معها بحدود برية تبلغ أكثر من 1100 كلم، لذلك فإنّ منطقة الجنوب الليبي تعدّ اليوم من أكثر المناطق التي تنتشر فيها الحركات المسلحة المعارضة والمتمردة ونشاط الجريمة المنظمة وهو ما جعل الرئيس التشادي إدريس ديبي يراهن على قائد عملية الكرامة المشير خليفة حفتر واعتباره الرجل الذي يمكنه السيطرة على الأوضاع في ليبيا ومواجهة مختلف التهديدات الأمنية التي تؤثر بشكل مباشر على دول الجوار والمنطقة ككل.

¹ محمد السبيطي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2017، ص 22-25.

² محمد السبيطي، مرجع سبق ذكره، ص 21-22.

ونستخلص من ذلك أن هناك التقاء مصالح واضح بين حفتر والرئيس التشادي لمواجهة الوضع المتأزم في الجنوب الليبي.

4. الموقف الإماراتي: تعتبر الإمارات من أكبر الداعمين لحفتر وتتقارب مع مصر في عدة أهداف، ويشمل دعمها للمشير خليفة حفتر مدّه بالأسلحة الإماراتية وكذا تعزيز التعاون في المجال العسكري وهو ما دفع مجلس الأمن باتهام الإمارات بانتهاك حظر السلاح المفروض على ليبيا، حيث حذرت تقارير الأمم المتحدة من أن تسليح الإمارات لحفتر يسهم في تأزم الوضع وزيادة أعداد الضحايا الليبيين وصعوبة الوصول إلى تسوية سلمية للأزمة الليبية¹.

سعت الإمارات إلى بسط نفوذها وسيطرتها على ليبيا من خلال أذرعها السياسية هناك ودعمها المالي العسكري لحفتر وحكومة طبرق، وكذا ضمن سقف المواجهات التي تخوضها الإمارات في مواجهة الحركات الإسلامية وداعميها. وعلى غرار مصر فإن الإمارات تعتبر أن سيطرة الإسلاميين في ليبيا، بمثابة تهديد مباشر لمصالحها وطموحاتها في المنطقة، فطموح الإمارات هو وجود مخزونات كبرى من النفط والغاز في باطن الأراضي الليبية، حيث تطمح كبرى شركات الطاقة الإماراتية إلى الاستثمار في ليبيا مثل شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك) كما تسعى لبناء سلسلة ممتدة من الموانئ من خلال شركة موانئ دبي إلى إدارة الموانئ في ليبيا لتكون امتدادا للموانئ التي تديرها في اليمن والقرن الإفريقي.

5. الموقف القطري: كانت قطر منذ بداية الأحداث الداعم الأول للانتفاضة سواء على المستوى السياسي أو العسكري، حيث قامت بدعم المجلس الوطني الانتقالي في جهوده الساعية للإطاحة بالقذافي وكذا دعم الثوار سياسيا وعسكريا، وشكل الغاز الطبيعي المحرك الأساسي للموقف القطري في ليبيا، إذ أن الغاز الليبي يعتبر أحد أبرز الخيارات المنافسة للغاز القطري تحديدا في السوق الأوروبية، فطمعت قطر بالاستحواذ على حقوق استثماره لشركات قطرية، وهذا ما يتطلب من قطر السيطرة على المستويين السياسي والعسكري في ليبيا. كما أن الدعم السياسي القطري جاء وفق استراتيجية دعم الأحزاب والتيارات ذات التوجه الإسلامي مثل حزب العدالة والبناء.

بعد توقيع اتفاق الصخيرات في 2015، اتخذت قطر موقفا داعما لحكومة الوفاق الوطني خصوصا مع توفر الشرعية الدولية². كما أن قطر كانت داعما أساسيا في الحصول على دعم الجامعة العربية لاستصدار قرار بشأن منطقة الحظر الجوي، لكن بعد الأزمة الخليجية عام 2017 تراجع دور قطر

¹ نسيمه عموري، إشكالية إعادة البناء السياسي والمؤسساتي للدولة الليبية بعد الحرب الأهلية (2011-2019)، اطروحة دكتوراه غير منشورة. (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر 3. الجزائر. 2021) ص 215

² علياء محمد عبد الجواد المنصوري، تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال إفريقيا. الجزائر أنموذجا (2011-2020). رسالة ماجستير غير منشورة. (جامعة الشرق الأوسط، الأردن) 2021. ص 58-59

لصالح تركيا، ويقتصر نفوذها على تمويل وسائل إعلام ليبية ومحلية وتغطية قناة الجزيرة للتطورات الحاصلة في ليبيا فضلا على تقديم الدعم المالي والعسكري للجماعات الليبية المسلحة¹.

6. الموقف التركي: لقد كانت تركيا السباقة في الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي وتعتبر أول دولة تعين سفيرا لها في طرابلس وكان ذلك بتاريخ 2/9/2011 فتركيا معروفة بانحيازها لتيار الإسلام السياسي وهو التيار الذي تجسده طرابلس في المقابل لديها علاقات متوترة مع الشرق الليبي الذي يحارب الإسلام السياسي.

في 17/12/2015، أثناء مراسيم توقيع اتفاق الصخيرات كانت تركيا حاضرة من خلال وزير خارجيتها مولود جاويش أوغلو، كما قامت بدعم حكومة الوفاق الوطني وبذلت كل مساعيها لتطبيق الاتفاق السياسي، وقامت تركيا بدعم حكومة الوفاق في حربها ضد داعش ووقعت على بيان فيينا الذي يسمح بتقديم الأسلحة لليبيا في إطار محاربة الإرهاب.

يعتبر العامل الاقتصادي المحرك الأساسي للدور التركي في ليبيا، فالتبادل التجاري بين البلدين معظمه كان صادرات تركية، لذلك تركيا ركزت على التسوية السلمية لتكون ليبيا سوقا مفتوحة أمام الشركات التركية في إطار إعادة الإعمار وهو الأمر الذي جعل تركيا تسارع بتشكيل لجنة مشتركة لتعزيز التعاون الاقتصادي كما قامت برفع القيود على منح التأشيرات للليبيين، وتعزيز مصالح شركاتها الاقتصادية ودعم دورها كفاعل إقليمي مهم وإثبات وجودها الدائم في منطقة المتوسط من خلال استغلال قاعدة الوطية العسكرية وقاعدة مصراتة البحرية².

إضافة إلى تزويد حكومة الوفاق بالطائرات دون طيار وبمنظومات التسليح النوعية كما أمدتها أيضا بمستشارين عسكريين أتراك، الأمر الذي ساهم في تحويل مجريات المعركة ونجاح قوات الوفاق من إخراج قوات الجيش الوطني بقيادة خليفة حفتر من مدن الساحل الغربي، وطرابلس وضواحيها.

وقعت تركيا اتفاقية مع حكومة طرابلس للتنقيب عن النفط والغاز قبالة السواحل الليبية، لكن النقطة الفاصلة في التدخل التركي المعلن والصريح في الساحة الليبية كانت بعد توقيع مذكرة التفاهم في نوفمبر 2019 مع حكومة الوفاق لتحديد الحقوق البحرية والتعاون الأمني والعسكري، والتي تنص على حماية المكاسب التي حققتها تركيا في المنطقة وتقديم الدعم العسكري والسياسي لحكومة الوفاق وبذلك أصبحت ليبيا جزءا من الأمن القومي التركي ومصالحها في شرق المتوسط، وبات استمرار حكومة الوفاق في الحكم أمرا استراتيجيا لتركيا من أجل المحافظة على اتفاقية تحديد الحقوق البحرية

¹ نسيمه عموري، مرجع سبق ذكره، ص 218

² نسيمه عموري، مرجع سبق ذكره، ص 217

لمواجهة مخططات دول شرق المتوسط، وعليه فإن التدخل العسكري التركي كان إلزاميا بعد محاولة الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر إسقاط حكومة الوفاق ودخول طرابلس¹.

7. المملكة المغربية: حرص المغرب منذ بداية الأزمة الليبية على تقديم نفسه كوسيط لدى أطراف الأزمة الليبية، حيث قام هذا الأخير برعاية اتفاق الصخيرات في 17 ديسمبر 2015، ومنذ توقيع الاتفاق، أكد المغرب على ضرورة التزام جميع الأطراف السياسية، وسعى للعب دور فعال لتنفيذ مخرجات الاتفاق وذلك بلعب دور قيادي في منطقة شمال إفريقيا والمغرب العربي.

بعد إعلان قوات المشير حفتر عن شن هجوم على طرابلس، تراجع الدور المغربي واعتبر أن هذه التحركات العسكرية تعرقل اتفاق الصخيرات مع التأكيد على ضرورة الحل السلمي ودعم جهود الأمم المتحدة كإطار وحيد لحل الأزمة الليبية.

إثر تزايد التدخلات الأجنبية في ليبيا، وكذا تصاعد الأحداث مجددا خلال العامين 2019 – 2020، بادر المغرب لرفض أي اتفاق جديد معتبرا أن اتفاق الصخيرات هو المرجع الأساس لأي حل سياسي في ليبيا، وفي مسعى لإبداء المرونة لتطوير الاتفاق والأخذ بعين الاعتبار التطورات الجديدة الحاصلة في ليبيا خصوصا بعد تدخل مبعوث الأمم المتحدة مارتن كوبلر الذي أشار إلى أن الاتفاق لم يطبق بالشكل الأمثل، وفي ظل عدم اعتراف البرلمان المنتخب برئاسة عقيلة صالح بحكومة طرابلس وظهور أطراف جديدة أكدت على عدم الالتزام بالاتفاق، قام المغرب في سبتمبر 2020 باستضافة جولة مفاوضات جديدة بين ممثلي أطراف النزاع حيث تم التأكيد على وقف إطلاق النار وإخراج القوات الأجنبية من ليبيا، وتوحيد المؤسسة العسكرية، وكذا احترام حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا وبعدهم التدخل في شؤونها الداخلية والالتزام بالحل السياسي في ليبيا²

ثانيا: مواقف القوى الدولية: وتمثلت في مجموعة من الدول، أهمها:

1. فرنسا: لعبت فرنسا دورا بارزا في ضربات الحلف الأطلسي لليبيا عام 2011، وهو ما ساهم في إسقاط نظام القذافي، فقد فرضت فرنسا عقوبات ضد نظام القذافي منذ اندلاع احتجاجات 17 فبراير 2011، كما اعترفت بالمجلس الانتقالي الليبي في 11 مارس 2011، سعيا منها لتعزيز مكانتها كفاعل رئيس في إدارة الملف الليبي والمحافظة على نفوذها في القارة الإفريقية.

وقفت فرنسا إلى جانب حفتر خلال عملياته العسكرية على بنغازي عام 2014 حتى تمكن من السيطرة على الهلال النفطي شرق ليبيا، كما واصلت دعمه أثناء توجهه للسيطرة على جنوب ليبيا

¹ مكاسب تركيا وليبيا من اتفاقية شرق المتوسط: ذكرها الثالثة. 2022-11-29، على الرابط <https://2h.ae/wvcz> تم زيارة الموقع بتاريخ 10 سبتمبر 2023.

² علياء محمد عبد الجواد منصور. مرجع سبق ذكره. ص 68-69

وهذا ما اعترفت بشرعيته الأمم المتحدة وهو ما يؤكد ازدواجية الموقف الفرنسي إزاء القضية الليبية، فمن جهة تقوم بدعم العمليات العسكرية التي يقوم بها حفتر، ومن جهة أخرى تدعم حكومة الوفاق الوطني وتؤكد حرصها على التسوية السلمية والسياسية بقيادة حكومة الوفاق، فهذه الازدواجية بين الخطاب الرسمي والممارسة العسكرية دليل تناقض حاد وهو ما أثار استياء الشارع الليبي¹

استضافت فرنسا عدة لقاءات واجتماعات بين أطراف النزاع ودعمت مختلف الجهود السياسية التي تحت على إيجاد مخرج للأزمة، لكنها ركزت في الميدان على تثبيت موطئ قدم لها في جنوب ليبيا المحاذي لدولة النيجر التي تحوي قاعدة جوية فرنسية، كما تسعى فرنسا إلى بسط السيطرة على الحقول النفطية كحقل الفيل والشرارة. السياسة الفرنسية في ليبيا تخضع لمخاوف من انتشار الإرهاب وتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا عبر ليبيا ولذلك، تأمل فرنسا في وجود نظام قوي يسيطر على جميع الأراضي الليبية وهذا ما نوقش في اجتماع باريس الذي دعا إلى تشكيل حكومة ليبية تضمّ المشير خليفة حفتر²، والذي تؤكد بعض المصادر الإعلامية عن تواجد قوات خاصة فرنسية لدعم قوات حفتر.

في عام 2017، قامت فرنسا بعقد لقاء جمع بين فايز السراج وخليفة حفتر لنفي كل هذه الاتهامات، محاولَةً إظهار حسن نيتها في دعمها لجهود السلام الليبي، وتكللت جهود ماكرون في ماي 2018، حيث قدم مبادرة فرنسية ضمت رؤساء المجالس الثلاثة: مجلس النواب، المجلس الرئاسي والمجلس الأعلى للدولة، وأهم ما جاء في هذه المبادرة هو التأكيد على الحل السياسي والاتفاق على إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية. هذه المبادرة لقيت معارضة شديدة من إيطاليا حيث رأت أن فرنسا قامت بمبادرة فردية سعيًا منها للهيمنة على الملف الليبي³، وعلى إثر ذلك تراجع دور فرنسا منذ 2019 م نظرا لعدم نجاح استراتيجيتها، ضف إلى ذلك مسؤوليتها الكاملة إلى ما آلت إليه الأوضاع في ليبيا.

2. إيطاليا: تعتبر إيطاليا أكثر دول الاتحاد الأوروبي انخراطا في الملف الليبي، إضافة إلى كون ليبيا المستعمرة الإيطالية الوحيدة من بين دول المغرب العربي، فهي أهم شريك تجاري وسياسي أوروبي لليبيا منذ 2008، لذلك تنظر روما إلى ليبيا كعمق استراتيجي لعدة اعتبارات، من بينها الاقتصاد والأمن وبالتالي فإنّ روما معنيّة أكثر من غيرها باستقرار الأوضاع في ليبيا، لذلك سعت إيطاليا منذ بداية الأزمة للحفاظ على نفوذها التاريخي في ليبيا، باعتبارها أكبر مستورد في العالم للمحروقات الليبية إذ تعمل

¹ المولود عمورة. التدخل العسكري الفرنسي في إفريقيا، مالي وليبيا نموذجا. رسالة دكتوراه غير منشورة. (كلية العلوم السياسية

والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3. الجزائر. 2020) ص 247-248

² محمد السببيلي. مرجع سبق ذكره. ص 34-35

³ المولود عمورة. مرجع سبق ذكره. ص 249

الشركة الإيطالية (ايني) في ليبيا منذ عام 1959 م، وهي أكبر منتج للنفط في ليبيا مقارنة مع بقية الشركات الأوروبية والأمريكية العاملة في البلاد.

تأتي إيطاليا على رأس قائمة الدول المتعاملة مع ليبيا بما قيمته 17.6 مليار دولار أمريكي، بحسب تقديرات سنة 2010، ويوجد شركات عديدة تعمل في ليبيا¹، يظهر لنا جليا أنّ المصالح الإيطالية في ليبيا كبيرة، لكنّ الرهانات الأمنية كان لها الأثر البالغ في رسم توجهات السياسة الإيطالية تجاه ليبيا بعد 2011.

لتحظى بدور مهم في الملف الليبي، كثّفت إيطاليا من جهودها الدبلوماسية على مستوى الاتحاد الأوروبي، كما قامت بتوقيع اتفاقية مع حكومة الوفاق تسمح للبحرية الإيطالية بالعمل داخل المياه الإقليمية الليبية لوقف تدفقات المهاجرين غير الشرعيين إلى إيطاليا بعد عجز السلطات الليبية عن القيام بهذه المهمة، وهي العملية التي شملت دوريات بحرية مشتركة داخل المياه الليبية².

استنادا إلى ما سبق ذكره، يتضح أنّ الموقف الإيطالي في ليبيا يقوم على التواصل المستمر بين الأطراف الليبية، ويؤكد دائما أنها لا يمكن أن تدعم حلا سياسيا في ليبيا لا يقوم على التوافق بين كل القوى السياسية الليبية، وقد لجأت إلى عقد مؤتمر باليرمو في 11/ 12/ 2018.

وقد اختلف هذا المؤتمر عن اجتماعات باريس، من خلال إعطائه الأولوية لعودة الاستقرار في ليبيا وفق الترتيبات الأمنية التي وضعتها الأمم المتحدة وكسابقه، فقد فشل مؤتمر باليرمو في تحقيق مخرجاته، نتيجة افتقاده لآليات وخارطة طريق واضحة لتنفيذه على أرض الواقع مع الملف الليبي وهو ما جاء على لسان وزير الخارجية الإيطالي "لويجي دي مايو" الذي انتقد سلفه "ماتيو سالفيني" واتهمه باختزال الملف الليبي بموضوع الهجرة³.

3- الولايات المتحدة الأمريكية: تمثّل الموقف الأمريكي تجاه الأحداث في ليبيا في محاولته الهيمنة والنفوذ على موارد النفط والطاقة لا سيما أنّ النفط الليبي يتميز بالجودة والوفرة وقربه من مناطق الاستهلاك في أوروبا وسهولة استخراجها. وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تلتحق بالتدخل العسكري في ليبيا بل وقيادته ضمن عملية فجر أوديسا Odyssey Dawn، حيث ساهمت الولايات

¹ محمد سبيطلي. مرجع سبق ذكره. ص 38

² عموري نسيم. مرجع سبق ذكره. ص 231

³ توفيق بوسقي. سامي بخوش. السياسة الإيطالية في ليبيا بعد القذافي: قراءة في الأبعاد والاتجاهات. مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية. المجلد 06. العدد 01 (2021) ص 102

المتحدة الأمريكية في توجيه ضربات عسكرية حاسمة ضد الجيش الليبي ودعمت قوات حلفائها بالقنابل الذكية والدعم اللوجستي لمختلف العمليات العسكرية باعتبارها الدولة التي تقود الحلف¹. اعترف أوباما عام 2014، بأنّ التدخل في ليبيا أكبر خطأ وقعت فيه إدارته وهو ما جعل الإدارة الأمريكية تتبنى استراتيجية جديدة لتصحيح أخطائهم في ليبيا.

مع وصول الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى الحكم، أصبح الملف الليبي يمثل أهمية كبيرة، حيث أوضحت الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورا بارزا في ليبيا، يركز على تحجيم الدور الروسي البارز في هذا الملف حيث يسعى إلى وقف إطلاق النار والشروع العاجل في التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية سلمية عبر الحوار السياسي.

ضف إلى ذلك رعاية القوات الأمريكية في إفريقيا "أفريكوم" مباحثات اللجنة العسكرية 5+5، ومراقبة وقف إطلاق النار، وخروج قوات الفاعنر، كما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية باستثمار علاقاتها مع حلفاءها التقليديين في المنطقة خاصة دول الجوار من أجل توحيد وجهات نظر شاملة ومتكاملة لمنع حدوث أي انزلاقات مجددا في ليبيا.

4. روسيا: في عهد العقيد معمر القذافي، ارتبطت روسيا بعلاقات وطيدة مع ليبيا خاصة في القطاعات العسكرية والأمنية وقطاع المحروقات، واستمرت إلى غاية بداية أحداث 17 فبراير 2011. وقد استجابت للمطالب الدولية القاضية بالتخلي عن دعمها للعقيد معمر القذافي ومساندته، وهو ما جعلها تكتفي بعدم الاعتراض على قراري مجلس الأمن 1970 و1973 مع أنها لم تتوقف لاحقا عن انتقاداتها لتنفيذ هذين القرارين².

حاولت روسيا الاستفادة من الأوضاع في ليبيا لضمان مصالح روسيا الاستراتيجية، والسعي نحو خيار السلام وذلك بمدّ شبكة علاقات مع كل أطراف النزاع في أبريل 2019 م، زادت موسكو من تعزيز وجودها وذلك بتزويد حفتر ب 14 مقاتلة من طراز ميغ 29 هجوم SU 24 وطائرات هجوم من طراز (SUKHOI) بالإضافة إلى مرتزقة فاجر وتم توسيع هذا الهجوم في 2020 تزامنا مع التدخل التركي². كما تريد الحصول على امتيازات في مجالي الطاقة وامدادات الأسلحة.

¹ أحمد الزروق الرشيد. إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2016-2011. مجلة مدارات سياسية. الجزائر: مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات ديسمبر (2017). ص 89-90.

² أحمد الزروق الرشيد، إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2016-2011. مجلة مدارات سياسية، الجزائر: مركز المدار المعرفي والدراسات. ديسمبر (2017)

تستخدم روسيا ليبيا كمعبر للتأثير على سياسات البحر المتوسط ومنصة لبناء تحالفات مع القوى الإقليمية كما تعمل على أن تكون فاعلا أساسيا في حل الأزمة الليبية وهذا بهدف تمتين علاقاتها مع الحكومة الليبية والعمل على تحقيق مصالحها وتعزيزها خاصة في المجال العسكري والأسلحة¹.

المطلب الثالث: تأثير الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي

أصبحت ليبيا منطقة مكشوفة أمام كل الجماعات الإرهابية بعد سقوط نظام القذافي. حيث وجدت البيئة المناسبة لتطوير نشاطاتها ناهيك عن الانتشار الواسع للأسلحة وهو ما جعل دول المنطقة وخاصة الجزائر أمام تحدٍ كبير من أجل ضمان وحماية حدودها من أي اعتداء إرهابي وقطع الطريق أمام تجار السلاح، خاصة مع اتساع الحدود الليبية مع دول الجوار.

إنّ المشكل الليبي كان له تأثير سلبي في أبعاد الأمن الإنساني وكذا حقوق الإنسان وهو ما كان سببا مباشرا في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية وظاهرة الجريمة المنظمة، لقد كان للأزمة الليبية انعكاسات على دول الجوار خاصة منها الجزائر وتونس ومصر، فتفكك الدولة الليبية وضعف الأداء السياسي والاقتصادي كان له تداعيات كبيرة على الدول الحدودية لليبيا.

1. تداعيات الأزمة الليبية على تونس: منذ انهيار نظام القذافي، شكلت تونس طريقا للهجرة غير الشرعية لليبيين الباحثين عن الاستقرار والأمن بسبب التهديدات الأمنية التي تهدد حياتهم، كما تعتبر تونس من أكثر المتضررين من هذه الأزمة من خلال تدفق عدد هائل من المهاجرين وتسلسل بعض عناصر الجماعات الإرهابية والمتطرفة اليها، وجعلها نقطة انطلاق للمهاجرين غير الشرعيين².

كما خسرت تونس نسبة كبيرة من العوائد السياحية الليبية، حيث كان معدل إنفاقهم يتفوق على معدلات إنفاق السياح الأوروبيين، وتزامن ذلك مع انخفاض عموم أعداد السياح في تونس، وذلك بسبب تزايد التهديدات الأمنية والتي جاءت بالدرجة الأولى كنتيجة لتدهور الوضع الأمني في ليبيا.

طفت إلى السطح التهديدات الأمنية لتونس على مستوى الجماعات المتطرفة والتي نفذت عددا من الهجمات في تونس، وقد وجدت هذه التنظيمات في الأراضي الليبية بيئة مناسبة لها واستفادت منها في الحصول على السلاح ومصدرا هاما لتمويلها، وسعت تونس إلى بناء جدار عازل مع ليبيا لمنع تسلسل الإرهابيين منها وهو ما اعتبر برهان على ترسيخ القناعة بتحول ليبيا إلى بؤرة تهديد أمني لدول الجوار.

¹ نسيم عموري، مرجع سابق، ص 241

² كمال ميني. الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار. مجلة كلية الحقوق السعيد حمدين جامعة الجزائر 1. 15م. 2ع ديسمبر (2021). ص 19.

في عام 2016 ، برزت أحداث بن قردان في جنوب تونس والتي أعلن من خلالها مقاتلون متطرفون سيطرتهم على المدينة واشتبكوا مع قوات الأمن التونسية لاحقا، أعلنت الداخلية التونسية عن وجود امتداد لليبى لهم، ونتيجة لتصاعد هذه التهديدات، تزايدت نفقات وميزانية كل من وزارتي الداخلية والدفاع في تونس وهو ما خلق المزيد من التأثيرات السلبية على الاقتصاد التونسي¹.

2. تداعيات الأزمة الليبية على مصر: بسبب وجود مساحات صحراوية شاسعة بين البلدين كان للأزمة الليبية تداعيات خطيرة على الأمن القومي المصري، فحالة الفوضى سهلت نشاط عصابات التهريب والجريمة المنظمة وهذا ما أضاف تهديدات جديدة لأمن واستقرار الدولة المصرية، إضافة إلى عودة العمال المصريين إلى بلدهم وعجز الدولة المصرية على توفير فرص العمل لهم، كما تراجع بشكل كبير حجم التبادلات الاقتصادية بين الدولتين بعد 2011.

فعلى المستوى الأمني، وفي غياب قوة مركزية ليبية يمكنها حماية الحدود، بدأت تهديدات الجماعات الإرهابية تمس الأمن المصري، حيث في 2014 م، قام مسلحون لیبیون بمهاجمة إحدى نقاط حرس الحدود بمحافظة الوادي الجديد، غربي مصر ونجم عن الهجوم مقتل 21 من عناصر قوات حرس الحدود المصرية وهو ما مثل تهديدا مباشرا لأمن مصر واستدعى تكثيف الدور المصري في ليبيا وانعكس مباشرة في بدء توجيه الدعم المصري للمشير خليفة حفتر في عملياته ضد التنظيمات في شرق ليبيا².

3. تداعيات الأزمة الليبية على الجزائر: برزت تداعيات الأزمة الليبية على الجزائر من خلال التهديدات الأمنية، الأمر الذي جعل الجزائر تتخذ جملة من الإجراءات والاحترازا قصد التصدي لهذه التهديدات التي أصبحت تهدد أمنها واستقرارها، خاصة في ظل قرب عدد كبير من المصالح الاستراتيجية مثل حقول النفط والغاز من الحدود الليبية ما جعلها تضاعف إنفاقها العسكري وزيادة حجم قدراتها العسكرية، كما تم تعزيز المراقبة الإلكترونية للحدود وما أثر سلبا على ميزانية الدولة. تعاني الجزائر من انكشاف الحدود الشرقية والتي تمتد على طول 982 كلم وهذا في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي، والمشكل الذي يؤرق الجزائر هو مسألة التهريب والمتاجرة بالسلح، فليبيا تحوز على مخزون كبير من السلح بسبب نهب السلح من طرف الميليشيات المسلحة وهو ما أدى بانتشار السلح بشكل خطير وأصبح يهدد أمن المنطقة ككل وعلى رأسها الجزائر.

¹ علياء محمد عبد الجواد المنصوري. تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال إفريقيا. الجزائر أنموذجا 2020. رسالة

ماجستير غير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط. الأردن 2021) ص 92 - 93

² علياء محمد عبد الجواد المنصوري. مرجع سبق ذكره، ص 95-96

إنّ تفاقم الإشكالات المرتبطة بنمط التهديدات اللاتماثلية التي أنهكت كاهل الحكومة الجزائرية ومنافذ حدودها من المشكلات القائمة حول الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب¹، أمام هذا الوضع الأمني الهشّ، أصبحت الجزائر مطالبة بتطوير استراتيجيتها لتأمين حدودها والتأهب دوماً للتعامل مع أي تهديد مباشر أو غير مباشر لأمنها.

المبحث الثاني: تحليل الأدوات الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة الليبية:

نتطرق في هذا المبحث إلى تحليل الأدوات الدبلوماسية التي وظفتها الجزائر للتعامل مع هذا الملف الشائك. ففي مقابل نجاحها النسبي في مالي حيث قادت وساطة مباشرة أنتجت اتفاق سلام، واجهت الدبلوماسية الجزائرية في ليبيا بيئة أقل ملاءمة، مما جعلها تتبنى مقاربة أكثر حذراً وأقل طموحاً. يتناول هذا المبحث ثلاثة مستويات رئيسية للعمل الدبلوماسي الجزائري: أولاً، الموقف الجزائري المبني على الحل السياسي ورفض التدخل العسكري الذي تجسد في مبادرات متعددة أبرزها مبادرة 2020 م التي دعت إلى وقف إطلاق النار وحوار ليبي - لبي.

ثانياً: استضافة الحوارات الليبية - الليبية واحتضان الفرقاء حيث لعبت الجزائر دور الوسيط الرئيسي من خلال استضافة لقاءات تشاورية بين أطراف ليبية مختلفة دون فرض حلول جاهزة. ثالثاً: التنسيق مع الآليات الدولية والإقليمية، خاصة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) وآلية دول الجوار الليبي، سعياً لخلق إجماع دولي حول حتمية الحل السياسي بعيداً عن التدخلات العسكرية الأجنبية.

المطلب الأول: الموقف الجزائري المبني على الحل السياسي ورفض التدخل العسكري

يعتبر الموقف الجزائري من أزمة ليبيا امتداداً طبيعياً للمبادئ الراسخة للسياسة الخارجية الجزائرية، والتي استمدتها من تجربتها التاريخية مع الاستعمار الفرنسي ومن حرب التحرير الوطنية، فالدعوة إلى الحل السياسي المبني على الحوار الليبي - الليبي، والرفض القطعي للتدخل العسكري الأجنبي يشكلان خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه في المقاربة الجزائرية، ويمكن تفصيل هذا المطلب في ثلاثة محاور رئيسية:

¹ مباركة سليمان. تداعيات الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية. مجلة الاقتصاد والقانون. جامعة سوق أهراس. ع. 2. ديسمبر (2018) ص ص 245-246.

أولاً: جذور الموقف الجزائري الرفض للتدخل العسكري: يشكل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، أحد الثوابت الراسخة للسياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال¹، وهذا ما جعل الجزائر ترفض التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا.

1. الموقف من التدخل العربي في 2011: عارضت الجزائر بشدة طلب جامعة الدول العربية بالتدخل العسكري العربي ضد نظام معمر القذافي في مارس 2011، فلقد كان موقفها حازماً وواضحاً رفض أي عمل عسكري أجنبي في ليبيا، والدعوة إلى الالتزام بحل سياسي إفريقي لهذه الأزمة من خلال الاتحاد الإفريقي²، وهذا الموقف نابع من قناعة راسخة، بأن أي تدخل عسكري سيؤدي حتماً إلى فوضى عارمة وانتشار رهيب للسلاح وكذا تمدد الجماعات الإرهابية، وهو ما ثبتت صحته لاحقاً³.

2. الأساس الفكري للموقف: تستند الجزائر إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وهو مبدأ أساسي في السياسة الخارجية الجزائرية معتبرة أن الحلول العسكرية لا تؤدي إلا تعقيد الأزمات، وأن الحل يكمن في الحوار بين الأطراف الليبية المتنازعة، وهو السبيل الأمثل لتحقيق سلام دائم⁴. هذا الموقف، جعل الجزائر على خلاف مع القوى الغربية (خاصة الولايات المتحدة وفرنسا) ومع بعض الدول العربية (الإمارات ومصر) اللتان فضلتا تدخلات عسكرية أو دعماً لأطراف ليبية مسلحة.

ثانياً: الموقف من التدخلات الإقليمية والدولية المتعددة: بعد 2014 ومع تطور الأزمة الليبية، وتقسيم البلاد بين حكومتين متصارعتين (حكومة الوفاق الوطني في طرابلس وحكومة طبرق المدعومة من حفتر). تورطت العديد من الدول الإقليمية والدولية لدعم أطراف ليبية مختلفة، حافظت الجزائر على حيادها رافضة لأي تدخل خارجي.

1. رفض التدخل المصري والإماراتي: عارضت الجزائر التدخل المصري والإماراتي في الحرب الأهلية الليبية، خاصة مساندتها للمشير حفتر وقواته في محاولة للسيطرة على طرابلس. ورغم أن مصر دولة مجاورة لليبيا إلا أن الجزائر اعتبرت التدخل المصري أمراً سلبياً يزيد من تعقيد الأزمة.

¹ Laurance Thieux, The dilemmas of Algerian foreign Policy since 2011M between nonnative entrapment and Pragmatic responses to the new regional security challenges, *the journal of North African studies* 24, no/3(2019): 426-428

² Giorgio caferio , *algeria's view of libya's crisis consortium news*, january 30,2020, <https://consortiumnews.com/2020/01/30/algerias-view-of-libyas-crisis>.

³ Ferhat polat, *algeria's role in libya*, trt world research centre, 2020,3

⁴ Thieux , *The dilemmas of Algerian foreign Policy*. pp 430-432

2. الموقف من التدخل التركي: على الرغم من أن حكومة الوفاق الوطني تحظى باعتراف الجزائر كحكومة شرعية، إلا أن الجزائر لم تؤيد التدخل العسكري التركي في ليبيا، وتتخوف الجزائر من رغبة إمكانية تغيير الدور التركي مستقبلاً بما قد يخالف الموقف الجزائري.

3. رفض التدخل الروسي (مجموعة فاجنر): تربط الجزائر بروسيا علاقات متينة وتاريخية، لكن رغم هذا عارضت الجزائر وجود مجموعة فاغنر على الأراضي الليبية، والتي ساندت حفتر في محاولته دخول طرابلس (2019-2020)، هذا الموقف يؤكد أن بغض النظر عن هوية المتدخل، فإن مبدأ رفض التدخل العسكري الأجنبي هو مبدأ راسخ في السياسة الجزائرية¹.

4. الخطوط الحمراء الجزائرية: إن سقوط طرابلس بيد قوات حفتر سيشكل خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه بالنسبة للقيادة الجزائرية، وهو ما صرح به الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بشكل واضح²، ولا يعني ذلك أن يتم ترجمة الموقف إلى دعم عسكري لصالح الوفاق الوطني، بل ظل في إطار الدعم السياسي فقط³.

ثالثاً: مبادرة 2020 كنموذج للمبادرة الجزائرية: في عام 2019 وهي الفترة التي أعقبت الحراك الشعبي واستقالة الرئيس بوتفليقة، عانت الجزائر خلالها من الجمود الدبلوماسي، لكن سرعان ما عادت الدبلوماسية الجزائرية لنشاطها بعد تولي الرئيس تبون سدة الحكم الذي جعل من الأزمة الليبية أولوية قصوى.

1. السياق السياسي لعودة الدبلوماسية الجزائرية: سعت الجزائر إلى الخروج من الركود الدبلوماسي والعودة كلاعب رئيسي في الملف الليبي، خاصة مع تفاقم الأوضاع الميدانية وارتفاع التدخلات الخارجية⁴، في هذا السياق وفي فبراير 2020 تم التخطيط لعقد مؤتمر يضم الأطراف الليبية المتقاتلة في العاصمة الجزائرية، ولكن تم تأجيله بسبب جائحة كورونا.

2. اجتماع الجزائر (23 يناير 2020): في 23 يناير 2020، عقد اجتماع رفيع المستوى في العاصمة الجزائرية، ضم وزراء خارجية دول الجوار الليبي ومالي، بالإضافة إلى وزير الخارجية الألماني، وقد ناقش الاجتماع سبل توحيد جهود دول الجوار الليبي لدعم التسوية السياسية. وأظهر الاجتماع عزم الجزائر على استعادة دورها كوسيط رئيسي⁵.

¹ Cafiero, , algeria's view of libyas crisis

² Polat, *Algerias Role in Libya*6

³ Cafiero, *Algerias view of libyas crisis*.

⁴ Polat, *Algerias Role in Libya*8

⁵ Cafiero, *Algerias view of libyas crisis*

3. عناصر المبادرة الجزائرية: وارتكزت المبادرة الجزائرية على المبادئ التالية:
 - وقف فوري لإطلاق النار: الدعوة إلى وقف الأعمال العسكرية بين جميع الأطراف الليبية.
 - حوار ليبي - ليبي: رفض أي حلول مفروضة من الخارج والتأكيد على أن الليبيين وحدهم من يقررون مستقبل بلدهم.
 - رفض التدخل العسكري الأجنبي: إدانة أي تدخل عسكري خارجي في ليبيا، مهما كان مصدره.
 - دعم مسار الأمم المتحدة: العمل ضمن إطار بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)،
 - حماية وحدة وسلامة الأراضي الليبية: رفض أي مشاريع لتقسيم ليبيا أو إقامة كيانات موازية¹.

المطلب الثاني: استضافة الحوارات الليبية- الليبية واحتضان الفرقاء

إنّ تعقيد المشهد الليبي وتعدد فواعل الداخلين والدوليين لا يسمحان للجزائر بتنفيذ نموذج الوساطة التقليدية التي نجحت في مالي، لذلك اختارت استراتيجية تقوم على تهيئة المناخ للحوار وتقريب وجهات النظر وتوفير مساحة آمنة للقاءات التشاورية. يمكن تحليل هذا الدور في محورين: الدور التمهيدي والمساعي الحميدة المبكرة واستضافة اللقاءات التشاورية بين الفرقاء. أولاً: الدور التمهيدي والمساعي الحميدة المبكرة: مستغلة علاقاتها المتوازنة مع كافة الأطراف ورصيدها التاريخي، عملت الجزائر على مدى سنوات على بناء الثقة بين الأطراف الليبية المتصارعة عبر قنوات دبلوماسية هادئة كتمهيد لاستضافة الحوارات المباشرة.

1- إعلان الاستعداد لاحتضان الحوار (2014-2015): وسط انقسام ليبيا بين حكومتين متناحرتين في طرابلس وطبرق (2014)، كانت الجزائر من الدول السبّاقة التي أبدت استعدادها لاستضافة حوار شامل بين الفرقاء، عرض وزير الخارجية آنذاك رمطان لعمامرة في سبتمبر 2014 رسمياً احتضان حوار شامل على أرضها بين الفرقاء في ليبيا، مؤكداً أن الجزائر لم تمنع أي حل يقترحه الليبيون أنفسهم، وأن أبوابها مفتوحة لاستضافة لقاءات من شأنها التوصل إلى حل يتم في ليبيا نفسها². رغم التحديات الكبيرة مثل رفض بعض المبادرات في البداية من طرف حكومة الوفاق آنذاك بسبب الاحتجاج على مشاركة الحكومة الموازية شرق البلاد إلا أن الجزائر التزمت بهذا الموقف³.

¹ نفس المرجع.

² الجزائر تعرض رسمياً استضافة الحوار بين الفرقاء الليبيين، العربي الجديد، 15 سبتمبر 2014 <https://www.Alaraby.co>

³ تبون متفائل بشأن قبول الأطراف الليبية استضافة الجزائر مؤتمر حوار، وكالة الأناضول، 23 يناير 2020 <https://www.aa.com.tr/ar/171122>

2- جولات الحوار الأولي برعاية أممية (2015): انطلقت في الجزائر جولة حوار بين الفرقاء الليبيين برعاية الأمم المتحدة في مارس 2015، وبدعم جزائري، جمعت لقاءات تشاورية لقادة أحزاب سياسية ونشطاء ليبيين، وترأس الاجتماع نائب وزير الخارجية المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية آنذاك، عبد القادر مساهل وذلك بحضور المبعوث الخاص للأمم المتحدة برناردينو ليون.

في افتتاح الجلسة، أكد مساهل أنّ الجزائر تتشارك مع ليبيا الشقيقة علاقات جوار وتتقاسم معها تاريخاً مشتركاً، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبقى مكتوفة الأيدي في وقت يعيش الأشقاء الليبيون فتنة خطيرة تهدد البلاد ووحدتها¹، وكانت هذه الجولات المبكرة بمثابة اختبار لقدرة الجزائر على استضافة حوارات حساسة، وكما كانت رسالة للمجتمع الدولي كونها مستعدة للعب دور تيسيري، وبطبيعة الحال تحت المظلة الأممية وليس خارجها.

3- جهود ما بعد 2020: عودة الدبلوماسية الجزائرية بقوة بسبب الحراك الشعبي (2019)، تراجع نسبياً النشاط الدبلوماسي الجزائري. فقد عادت الجزائر إلى الواجهة بقوة مع تولي الرئيس عبد المجيد تبون رئاسة الجمهورية الجزائرية. ففي يناير 2020، أعلن تبون استعداد بلاده لاستضافة حوار ليبي-ليبي معرباً عن تفاؤله بقبول الأطراف لهذه المبادرة، ومؤكداً أن الليبيين أنفسهم طلبوا وساطة الجزائر، التي لم تدخر جهداً في تلبية هذا المطلب خصوصاً أن هذا يعد من تقاليد الجزائر منذ عام 1962 (استقلال الجزائر)²، وقد أضاف تبون بأن فايز السراج وخالد المشري أدليا كلاهما بتصريحات مشجعة بخصوص دور الجزائر في حل الأزمة عن طريق مبدأ الحوار مؤكداً أن قبائل مصراتة والزنتان والطوارق جميعهم طلبوا وساطة الجزائر³.

ثانياً: استضافة اللقاءات التشاورية واحتضان الفرقاء: حرصت الجزائر على تحويل أقوالها إلى أفعال، إلى جانب التصريحات الرسمية وذلك من خلال استضافة لقاءات تشاورية جمعت أطرافاً ليبية مختلفة على أراضيها.

1. لقاءات تشاورية مكثفة على مستويات مختلفة: استضافت الجزائر سلسلة من اللقاءات التشاورية في السنوات 2020، 2021، 2022. وذلك بجمع شخصيات سياسية وقبلية ليبية. كما صرح وزير الخارجية الأسبق صبري بوقادوم في مايو 2020 أن المقترح الجزائري للحوار الليبي هدفه تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين وذلك بالتنسيق مع جميع الأطراف الليبية ودول الجوار والاتحاد

¹ انطلاق جولة الحوار بين الفرقاء الليبيين في الجزائر، العربي الجديد، 10 مارس 2015 <https://www.aajeg.com>

² بوقادوم الجزائر مستعدة لاستضافة الحوار الليبي، ليبيا الأحرار، 27 مايو 2020 <https://libyaalahrar.tv>

³ الأمم المتحدة والجزائر يشددان على دعم مسارات الحوار الليبي- الليبي، وكالة الأنباء الليبية (وال، 10 يناير 2022)

<https://:ana.gov.ly/post.php?lang=ar and id>

الإفريقي والأمم المتحدة¹. حرصت الجزائر على أن تكون مكانا محايدا وآمنا للحوار حيث أنها لم تكثف باستضافة اللقاءات وهذا ما أكسبها ثقة أطراف ليبية متعددة. في يناير 2022، شددت المستشارة الخاصة للأمن العام للأمم المتحدة، ستيفاني وليامز، على الدور المهم لجيران ليبيا في دعم مسارات الحوار الليبي-الليبي النادرة، في إشارة للمسارات الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وصرح سفير ليبيا لدى الجزائر، مختار مازن بالمساعي النبيلة والمخلصة التي تبذلها القيادة الجزائرية مشيرا إلى العلاقات المتميزة والرصيد التاريخي الذي يجمع البلدين والذي يعزز الثقة في الدور الذي تضطلع به الجزائر لإرساء المصالحة بين فرقاء الأزمة².

2- مبادرة الجزائر 2020 كأداة جامعة: كشف الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في يوليو 2020 عن مبادرة جزائرية بالتنسيق مع تونس لحل الأزمة في ليبيا تحظى بقبول من الأمم المتحدة. وأوضح تبون أن هذه المبادرة ستكون تحت "مظلة الأمم المتحدة"، وأعرب عن تفاؤله بأي يكون حلا جزائريا تونسيا بالتنسيق مع الأمم المتحدة³.

3- استمرارية الدور واعتراف دولي به: رفضت الجزائر رفضا قاطعا أي حل عسكري أو تدخل أجنبي مؤكدة باستمرار أن الحل يجب أن يكون ليبيا ليبيا وأن ينبع من الليبيين أنفسهم وذلك عبر حوار شامل يضم كل الفرقاء، وقد لقيت هذه المقاربة إشادة من الأطراف الليبية، ففي فبراير 2023، أكدت المتحدثة باسم المجلس الرئاسي الليبي نجوى وهيبة أن دور الجزائر مهم جدا في تحقيق المصالحة الوطنية في البلاد، مبرزة خبرة الجزائر ورصيدها التاريخي الإيجابي نحو ليبيا⁴.

المطلب الثالث: التنسيق مع الآليات الدولية:

إضافة للحوارات والمبادرات الثنائية والجهود الدبلوماسية في الأزمة الليبية، عملت الجزائر على تنسيق متعدد المستويات مع أطراف إقليمية ودولية في محاولة لبناء إجماع دولي حول قيمها الراسخة المتمثلة في الحل السياسي الليبي – الليبي ورفض أي نوع من التدخل العسكري والأجنبي ووجوب احترام

¹ سفير ليبيا يثني على دور الجزائر في الحوار بين فرقاء الأزمة، البلاد، تاريخ غير محدد <https://www.elbilad.net/>

<https://www.elbilad.net/>

² الجزائر وتونس تقترجان استضافة جلسات حوار ليبية، وكالة الأناضول، 2، فبراير 2020 <https://www.aa.com.tr/ar>

³ مصر والجزائر وتونس تحض الليبيين على إنهاء الانقسام، الشرق الأوسط، 6 نوفمبر 2025، <https://aaaawsat.com>

⁴ بعد اجتماعهم في الجزائر: دول جوار ليبيا تطالب بانسحاب فوري للمرتزقة والمقاتلين الأجانب، يوتيوب، تاريخ غير محدد.

وحدة وسيادة ليبيا. لقد مثلت عضوية الجزائر في مجلس الأمن (2024-2025) منصة لتعزيز هذه المقاربة على أعلى مستوى¹، يمكن تحليل هذا التنسيق في مستويين اثنين:

أولاً: التنسيق مع الأمم المتحدة (مجلس الأمن، البعثة الأممية، المبعوثون): تعتبر الأمم المتحدة، وتحديدًا بعثة الدعم في ليبيا (UNSMIL) العمود الفقري للعملية السياسية في ليبيا. وأيقنت الجزائر أن أي دور فعال لها يجب أن يكون مكملًا لهذا المسار وليس بديلاً أو خارجاً عنه.

1-التنسيق مع رؤساء بعثة (UNSMIL) والمبعوثين الأميين: عملت الجزائر على الحفاظ على قنوات تواصل مستمرة ومستقرة بمعية رؤساء بعثة (UNSMIL) المتعاقبين، وذلك بالتأكيد على ضرورة وحدة الرؤى والتنسيق الوثيق بين الجاهدين الإقليمي والأممي².

2-إشراك الآليات الإقليمية تحت المظلة الأممية:

أكدت الجزائر على أن أي حل للأزمة الليبية يجب أن يحظى بغطاء أممي، وتحت مظلة قرارات مجلس الأمن. كان التأكيد متكرراً على أن الحل في ليبيا يجب أن يكون ليبيا. ليبيا أثناء اجتماعات آلية دول الجوار الثلاثية وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة³. إدراكاً منها بأن شرعية أي اتفاق تعتمد على إقرار المجتمع الدولي الممثل في هذه الأخيرة، والليبيين من تقرير مصيرهم⁴، وقد عززت الجزائر خلال رئاستها لمجلس الأمن في يناير 2025 حضورها كطرف مؤثر وفاعل في صنع القرار الدولي⁵، حيث صدر القرار 2755 (2024) الذي مدد الولاية إلى 31 يناير 2025 وتم تباعته قرارات أخرى⁶.

ثانياً: آلية دول الجوار الثلاثية (الجزائر. مصر. تونس): شكلت آلية دول الجوار الثلاثية المتوقعة في 2019 إطاراً تنسيقياً في غاية الأهمية حيث عادت الجزائر لتفعيله بقوة في 2025 وذلك لتوحيد مواقف الدول الثلاث الأكثر تأثراً بالأزمة.

¹ انتخاب الجزائر للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي للفترة (2024-2025)، الإذاعة الجزائرية 6 يونيو 2023،

<https://newws.radio.algerie.dz/ar/node/27490>

² الجزائر تؤكد دعمها لجهود المبعوث الأممي في ليبيا، وكالة الأنباء الجزائرية، 15 مارس 2024.

<https://www.aps.dz/ar/Algerie/160123>

³ البيان الختامي المشترك لاجتماع وزراء خارجية الجزائر، مصر وتونس بشأن ليبيا (آلية دول الجوار الثلاثية)، وزارة الشؤون

الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج (الجزائر) 31 مايو 2025 <https://www.mfa.gov.dz/ar>

⁴ الجزائر: يجب ألا تكون ليبيا حلبة مصارعة لأطراف خارجية، وكالة الأناضول، 15 مايو 2025 <https://www.aa.com.tr/ar>

⁵ نفس المرجع

⁶ رئاسة الجزائر لمجلس الأمن الأممي: مكاسب دبلوماسية ملموسة ودور محوري على الساحة الدولية، المؤسسة العمومية للتلفزيون

الجزائري 21 ديسمبر 2025 <https://www.entv.dz/ar/news>

1. استئناف الآلية (2025): عقد وزراء خارجية الجزائر (أحمد عطاف) ومصر (بدر عبد العاطي) وتونس (محمد علي النفطي) اجتماعا في القاهرة في 31 مايو 2025، أعلنوا فيه "استئناف آلية دول الجوار الثلاثية من أجل بحث مستجدات الأوضاع في ليبيا والدفع باتجاه الحل السياسي المنشود.
2. موقف موحد من القضايا الجوهرية: جدد الوزراء رفضهم القاطع لكافة التدخلات الخارجية في الشأن الليبي، ودعوا إلى انسحاب فوري للمرتزقة والمقاتلين الأجانب من الأراضي الليبية¹، كما شددوا على أهمية المضي قدما بالعملية السياسية في ليبيا وذلك بتوحيد المؤسسات وعقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.
3. استفاضة اجتماع مهم في الجزائر (نوفمبر 2025): خلصت هذه الجهود باستضافة الجزائر لاجتماع وزاري للآلية الثلاثية وذلك في 6 نوفمبر 2025. وقد حث البيان الختامي لهذا الاجتماع مؤكدا على استمرار التشاور والتنسيق بين الدول الثلاث (الجزائر- مصر- تونس) مع الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك جامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي².

المبحث الثالث: تقييم الدور الجزائري في ليبيا

تؤكد الجزائر أنّ أمنها مهدد بالوضع الليبي أكثر من أي بلد آخر، لذلك كانت من أوائل المنادين بالحوار السياسي بين الأطراف الليبية في أكتوبر 2014، في هذا الشأن واجهت الدبلوماسية الجزائرية تحديات لا حصر لها، من أجل حل هذه الأزمة المتشابكة. فالدبلوماسية الجزائرية لا زالت معتمدة على المبادئ بدلا من انتهاج دبلوماسية المصالح التي تبنتها غالبية دول العالم اليوم³، فمن خلال هذا المبحث، سنتناول أهم المكاسب الدبلوماسية الجزائرية في ليبيا من خلال المطلب الأول وثانيا من خلال المطلب الثاني، نتطرق إلى أبرز النقائص والارهاصات الدبلوماسية الجزائرية.

المطلب الأول: أهم المكاسب الدبلوماسية الجزائرية في ليبيا.

أولا: كسب المقاربة الجزائرية للتأكيد الدولي والإقليمي: استطاعت الجزائر في وقت مبكر، أن تحشد الدعم الدولي لمساعدتها في حل الأزمة الليبية سياسيا وذلك بإجراء حوار سياسي بين الفرقاء الليبيين تحت رعاية أممية، وبذلك وفقت واكتسبت تأييدا دوليا وإقليميا نذكر منها:

¹ البيان الختامي المشترك لاجتماع وزراء خارجية الجزائر، مصر وتونس بشأن ليبيا، المرجع نفسه

² الاجتماع الوزاري للآلية الثلاثية لدول الجوار يرفض كافة أشكال التدخل الخارجي في الشأن الليبي، المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، 6 نوفمبر 2025. <https://www.entv.dz/ar/news>

³ حديدي سامية الدين، مساعي الدبلوماسية الجزائرية لتجسيد مبدأ حسن الجوار للساحل بالساحل الإفريقي أنموذج، مذكرة ماستر غير منشورة في العلاقات الدولية، المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، (2021-2022)، ص34

1- على المستوى الدولي: ونذكر بعض اهم المواقف:

أ- موقف الولايات المتحدة الأمريكية: تم دعم موقف الجزائر بشكل تام من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي قدمت من خلال كاتبة الدولة المساعدة المكلفة بالشرق الأوسط، أن باترسون دعما للجهود التي بذلتها الجزائر من أجل البحث عن حل للأزمة الليبية

ب- موقف الاتحاد الأوروبي: ثَمَّنَ من جهته الاتحاد الأوروبي المبادرة الجزائرية الهادفة إلى جمع الفرقاء الليبيين، حيث صرح الناطق الرسمي بتسمية الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية "مايكل مان" ان الاتحاد الأوروبي مرتاح لهذه المبادرة، وهي مستعدة لدعمها والمشاركة فيها.

2- على المستوى الاقليمي: وتتمثل في المواقف التالية:

أ- موقف الاتحاد الافريقي: على غرار سابقه، دعم الاتحاد الافريقي مبادرة الجزائر في تمسكها وحرصها على إخماد النار التي تحرق ليبيا، وقد زكّي مبادرتها لإطلاق حوار يجمع مختلف أطراف الأزمة الليبية، وسد أي منفذ لتدويلها أو جعلها ذريعة للتدخل العسكري المدمر.

ب- موقف تونس: أعلن وزير الخارجية التونسي المنجي حامدي، دعم بلاده للمبادرة الجزائرية بخصوص حل الأزمة في ليبيا. وجاء ذلك في تصريحات أدلى بها حامدي للصحفيين عقب محادثات أجراها مع نظيره الجزائري رمطان لعمامرة في إطار زيارة يقوم بها إلى الجزائر حيث قال: تونس تدعم بصفة كاملة المبادرة الجزائرية حول الأزمة الليبية¹.

عملت الجزائر على خلق إجماع جهوي وإقليمي وكذا دولي حول ضرورة مكافحة الإرهاب، كما ركزت السياسة الخارجية على البعد الجهوي المبني على التعاون متعدد الأطراف، وعملت الجزائر على إقناع المجتمع الدولي لتبني رؤيتها ومقاربتها لمكافحة الإرهاب والتي تركز على ثلاثة محاور:

- عدم دفع الفدية.

- عدم التفاوض مع الإرهابيين.

- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول التي تعاني من الظاهرة².

ثانيا: عودة الدبلوماسية الجزائرية إلى الساحة الإفريقية والعربية: بعد الجمود الدبلوماسي الذي عاشته الجزائر، خصوصا أثناء مرض الرئيس بوتفليقة الذي حال دون استقبال أو القيام بزيارات مختلفة لدول تلك المنطقة، فضلا عن اعتماده بشكل كبير على المؤسسة العسكرية دون الخارجية

¹ نوال نغازي، موقف السياسة الخارجية الجزائرية من الأزمة الليبية 2011-2015، مذكرة ماستر غير منشورة للعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة- كلية الحقوق العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015-2016 ص ص 62-64

² أمينة سرير عبد الله، الأمن القومي الجزائري والأزمة الليبية: حدود المواقف والتحديات، حوليات جامعة الجزائر 1 (المجلة 37، العدد 02، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، جوان 2023)

الجزائرية، كما أن طول أمد الحراك الشعبي واستمرار الانسداد الداخلي، أحدث في الدبلوماسية الجزائرية تراجعاً كبيراً عن الحاضنة العربية والأفريقية وهو الأمر الذي أضحت الجزائر الجديدة تستوعبه وتعمل على تغييره وذلك من خلال إعطاء الخارجية الضوء الأخضر في التفاعلات المختلفة¹.

وقد اعتبر عودة لعمامرة على رأس ملف السياسة الخارجية الجزائرية فرصة لاستعادة الأخيرة ريادتها الدبلوماسية، خاصة أن الرجل لديه خبرة دولية كبيرة في ملف الوساطة وتحديدًا في إفريقيا، إذ عمل على هندسة أكثر من 40 عملية سلام خلال توليه مفوضية السلم والأمن على مستوى الاتحاد الإفريقي، إضافة إلى تقلده عضوية المجلس الاستشاري رفيع المستوى للأمن العام للأمم المتحدة.

ثالثاً: الجزائر كوسيط محايد وموثوق به بين الأطراف الليبية: تقدم الجزائر نفسها للمجتمع الدولي كطرف محايد يمكن الوثوق به في عملية الوساطة، باعتبار أنها تعتمد على مبدأ (عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول) وإعلاء سياسة الحوار والبناء بين الأطراف المتنازعة لإزالة الغموض والتوصل لحلول دبلوماسية، محاولة إرضاء كافة الأطراف (سياسة إخماد الحرائق) واحتواء الأزمات التي سبق وتبنتها في الحرب الإثيوبية - الأريتيرية وأزمة مالي والنيجر وغيرها.

رابعاً: تطوير المنظومة العسكرية والدور الخارجي للمؤسسة العسكرية: تتعرض الجزائر لوضع خطير على حدودها خصوصاً بعد سقوط نظام القذافي وانتشار السلاح بالمنطقة، وهذا ما استلزم موارد مالية وبشرية كبيرة للحفاظ على الأمن الوطني.

وهذا ما دفع الجزائر لرفع ميزانيتها للدفاع، والاتجاه إلى الاحترافية للجيش الوطني، الأمر الذي جعل منه يواكب التطور التكنولوجي في العالم من أجل حماية السيادة الوطنية والسلامة الترابية.

هذه المنظومة العسكرية المتطورة للجزائر جعل منها اللاعب المحوري في المغرب العربي والساحل الإفريقي. وهو ما دفع الجنرال "دافيد دورديغاز" في خطابه أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي قبل تسلمه قيادة "أفريكوم"، حيث صرح قائلاً: إن الجزائر هي الرائد الإقليمي، كونها تمتلك القدرات التي تسمح بتنسيق جهود بلدان الساحل أمام المخاطر المحدقة بها.

سمحت التعديلات الدستورية الأخيرة بتكليف الجيش الجزائري بمهام عسكرية خارج البلاد وفق البند 30 من الدستور الجديد، بعد أن كان هذا الأمر غير مسموح به في السابق، ووفق التعديل سُمح

¹ علي عبد المنعم، تغير كيني: السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس تبون، مصر، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2021، <https://ecss.com>

للجيش الجزائري بالمشاركة في المهام الخارجية في سياق جهود الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، لإحلال الأمن والسلم العالمي وبالتالي يوفر هذا التعديل دعماً لجهود الوساطة.¹

المطلب الثاني: أبرز الأزمات والنقائص للدبلوماسية الجزائرية في ليبيا

أولاً: أزمات الدبلوماسية الجزائرية في ليبيا: كثيرة هي التحديات التي تواجه الوساطة الجزائرية، خاصة فيم يتعلق بالوضع الأمني والسياسي الليبي، وصعوبة جمع الفرقاء المتناحرة على طاولة واحدة للحوار، سيما أن بعض التشكيلات غير متحمسة للدور الجزائري، على غرار اللواء المتقاعد خليفة حفتر، بالإضافة إلى فرنسا الساعية دوماً لإضعاف الوساطة الجزائرية وإخضاعها، والتي تلمح إلى إمكانية توجيه ضربة عسكرية بذريعة مكافحة الإرهاب²، كما نجد التحركات المصرية الروسية المكثفة بالشرق الأوسط الداعمة للجيش الليبي في مواجهة فوضى الميليشيات المسلحة، كما أن التدخل الإيطالي في الجنوب الليبي، أثر على سلطة الحكومة الليبية مع استمرار كل من الإمارات وتركيا في الدعم العسكري لبعض الأطراف المتنازعة في ليبيا، حيث زاد هذا المشهد من تعقيد الوضع في ليبيا خاصة في إطار الجهود الدولية لحل الأزمة سياسياً.

ثانياً: أبرز النقائص للدبلوماسية الجزائرية في ليبيا: في الفترة الأخيرة عرفت البيئة الجهوية والإقليمية تحولات سياسية على مستوى دول المغرب العربي، ودول الساحل الإفريقي التي شكلت تهديدات أمنية حقيقية للأمن القومي الجزائري.

يرى الكثير من الباحثين أن الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في حاجة إلى إعادة قراءة الواقع الجيوسياسي الإفريقي وهذا سياسياً وأمنياً بغية صياغة رؤية استراتيجية أمنية وطنية كما أن تمسك الجزائر بمبادئ الاستقلال أمر لم يعد مقبولاً، خاصة بعد وصول التهديد إلى عقر دارها في حادثة تيغنتورين لهذا أصبحت الحاجة لإجراء بعض التعديلات على سياستها الخارجية أمر ضروري ولا مفر منه³.

هذا ما أكدّه جيوف بورتير رئيس مكتب استشارة ناركو وأستاذ بجامعة نيويورك الأمريكية في إطار محاضراته بعنوان "أزمة الساحل وتداعياته على السياسة الخارجية"، بقوله: إنّ الجزائر مطالبة بإعادة

¹ محمود جمال، الوساطة الجزائرية في الإقليم: محفزات عديدة لا تخلو من التحديات، مركز المستقبل 2021، <https://www.futureuae.com> تاريخ الاطلاع 12 مايو 2024 على الساعة 9:24

² رابحة تبيينة، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية 2011-2019، أطروحة الدكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص: دراسات سياسية، مقارنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق العلوم السياسية 2018-2019، ص 157

³ نفس المرجع، ص ص 160-164

النظر في سياستها الخارجية المبنية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار¹، ولقد وضعت الأزمة الليبية السياسة الخارجية الجزائرية في امتحان صعب، فلأول مرة تجد الجزائر نفسها في معضلة التوفيق بين تحقيق مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية بمكافحتها التهديدات الأمنية الناجمة عن الأزمة الليبية من إرهاب وتهريب من جهة وبين الاحتفاظ بالمستلزم الأخلاقي والقيمي الذي لطالما شددت عليه الجزائر في علاقتها الخارجية مع دول الجوار من جهة أخرى.

من أهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية هي صعوبة التعامل مع السياسة الخارجية الليبية، التي كانت من خلفياتها أنها تتميز بسياسة خارجية صراعية مع دول العالم نظرا لتضارب أهداف ومصالح السياسة الخارجية الليبية مع العديد من الدول. أيضا تأثير العامل القيادي المتمثل في تغلب الشخصية على المؤسسة في صنع السياسة الخارجية الليبية²، عدم وجود التصريحات الجزائرية والعمل الدبلوماسي يكون في صمت، مما يجعلها عرضة للتأويلات والمزايدات وسوء الفهم من الدول الأخرى³.

يجدر الحديث أيضا عن التنافس التقليدي بين الجزائر والمغرب الذي وُجد في إطار الأزمة الليبية، يحكمه منطق التنافس، عوضا عن التعاون لخدمة المصالح القومية للبلدين وللاطمح المغربي⁴. يتراجع التعاون الإقليمي المغربي بسبب استمرار توترات الجزائر مع المغرب، مما يقلل من فعالية المبادرات الإقليمية التي اتخذتها الجزائر والمغرب⁵.

المطلب الثالث: مقارنة أولية بين جهود الجزائر مع جهود دولية أخرى

عرفت الجزائر الأزمة الليبية منذ ظهورها في 2011، تدخلات غير مسبوقة من عدد كبير من الأطراف الإقليمية والدولية. يمكن القول إن تعدد الفاعلين وتناقضات أهدافهم، كانت أحد الأسباب الرئيسية التي عقدت الأزمة وساهم في استمرارها. في هذا السياق تظهر جهود الجزائر كواحدة من عدة مسارات

¹ زينب فريج، عمر فرحاتي، السياسة الجزائرية الخارجية في ظل بيئة إقليمية متغيرة: دراسة في ملامحه الاستمرار والتغيير، مجلة العلوم القانونية السياسية، (المجلد 9، العدد 03، 2018)، ص 905.

² ميلاد مفتاح الحراثي، التحديات الأمنية والشراكة الإقليمية ودورها في تعزيز الأمن القومي في منطقة غرب المتوسط، (الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2016)، ص 254.

³ لخضر رابحي، الدبلوماسية الجزائرية كآلية وقائية لحل النزاعات والتوترات الإقليمية ليبيا أنموذجا 2011- 2017، العلوم الإنسانية، (العدد 46) الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017)، ص 345.

⁴ عبد النور بن عنتر، الدول المغربية والأزمة الليبية: توافق في التصورات والتضارب في الأداء، مركز الجزيرة للدراسات، <https://studies.Aljazeera.net/ar/article/4714>

⁵ إدريس عطية، الجريمة المنظمة والإرهاب مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، (المجلد 1، العدد 8، الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ديسمبر 2017، ص 341).

دبلوماسية متنافسة ومتداخلة، وتهدف هذه المقارنة الأولية إلى تحديد موقع الدور الجزائري النسبي وتمييز خصوصيته.

أولاً: المقارنة مع الجهود المصرية: تعتبر دولة مصر بحكم جوارها المباشر مع ليبيا وثقلها الإقليمي، أحد أهم الفاعلين في الأزمة الليبية، نلمس قواسم مشتركة واختلافات جوهرية في المقاربتين الجزائرية والمصرية¹.

1- القواسم المشتركة: لا تختلف القاهرة والجزائر بل تتفقان على ضرورة إخراج القوى الأجنبية والمقاتلين الأجانب من ليبيا²، وقد شكلت "آلية دول الجوار الثلاثية" (الجزائر، مصر، تونس) إطاراً في غاية الأهمية للتنسيق، خصوصاً بعدما استأنفت في مايو 2025³، وتلتزم الدولتان بدعم العملية السياسية تحت مظلة ورعاية الأمم المتحدة والرفض القاطع لأي مشروع لتقسيم ليبيا⁴

2- الاختلافات الجوهرية: اختلفت وجهات النظر والرؤى بشدة تجاه الصراع العسكري الميداني، حيث في 2019-2020 دعمت مصر بمعوية الإمارات وروسيا قوات المشير خليفة حفتر عسكرياً ولوجستياً، محاولة منها السيطرة على طرابلس⁵. في حين، رفضت الجزائر بشدة هذا التدخل السافر واعتبرت سقوط العاصمة خطأ أحمر⁶

في الوقت الذي فضلت فيه الجزائر البقاء في الإطار السياسي والحل الدبلوماسي، اعتمدت مصر بقدراتها العسكرية الضخمة نفوذاً أقوى في الميدان.

ثانياً: المقارنة مع جهود الأمم المتحدة: تعتبر هيئة الأمم المتحدة، وذلك عبر بعثة الدعم (UNSMIL)، الإطار القانوني والشرعي والمرجعي الأساسي للعملية السياسية في ليبيا⁷.

1- دور الأمم المتحدة: هدف البعثة هو تسهيل عملية سياسية جامعة، تدعم وقف إطلاق النار وعلى تعزيز المصالحة الوطنية⁸، وتواجه البعثة انتقادات لازعة لعدم جدواها وفعاليتها وذلك بسبب تعاقب رؤساء البعثة دون تحقيق اختراق حقيقي⁹

¹ البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية الجزائر وتونس ومصر بشأن ليبيا، وزارة الشؤون الخارجية والجلية الوطنية بالخارج (الجزائر)، 6 نوفمبر 2025، <https://www.mfa.gov.dz/ar/press-and-information/news-and-press-releases>

² نفس المرجع

³ البيان الختامي المشترك لاجتماع وزراء خارجية الجزائر، مصر وتونس بشأن ليبيا (آلية دول الجوار الثلاثية)، وزارة الشؤون الخارجية والجلية الوطنية بالخارج (الجزائر) 31 مايو 2025، <https://www.mfa.gov.dz/ar/announcements>.

⁴ المرجع نفسه .

⁵ محمد أبو الفضل، مغزى استئناف آلية دول الجوار، الرأي، 3 يونيو 2025 <https://alarab.co.uk>

⁶ الجزائر يجب ألا تكون ليبيا حلبة مصارعة لأطراف خارجية، وكالة الأناضول، 15 مايو 2025، <https://www.aa.com.tr/ar>

3569811

⁷ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، من نحن، <https://Libya.UN.org>

⁸ نفس المرجع

2-علاقة الجزائر بالأمم المتحدة: أكدت الجزائر مرارا أن عملها يتم تحت مظلة الأمم المتحدة، ولم تكن أبدا بديلا عنها، فقد كانت داعما ومساندا لها¹، واستفادت الجزائر من غطاء الأمم المتحدة لكسب الشرعية كما استفادت أيضا الأمم المتحدة من الدور الجزائري التيسيري خصوصا في استضافة الحوارات عندما تعثر المسار الأممي.

خلاصة الفصل الثالث:

تناول هذا الفصل دراسة الأزمة الليبية. ويتكون من ثلاثة مباحث رئيسية: ففي المبحث الأول تطرق إلى طبيعة الأزمة وتعقيدات وكذا نشأة الأزمة الليبية منذ سقوط نظام القذافي عام 2011، وما أفرزه ذلك من فراغ مؤسسي وتشظ سياسي وأمني، تعدد الفاعلون في الأزمة بين محليين ودوليين وتدخلت دول عدة كمصر وتركيا والإمارات وروسيا، مما جعلها أزمة مركبة. وفي المبحث الثاني، تناول تحليل الأدوات الدبلوماسية للأزمة الليبية وركز على الدور الجزائري في إدارة الأزمة، من خلال مبدأ عدم التدخل والوساطة الحيادية، دعم الحوار الليبي. الليبي ورفض الحلول العسكرية، مبادرات جزائرية عدة خاصة مبادرة 2020، استضافة جولات حوار بين الأطراف الليبية. أما المبحث الثالث فهو تقييم الدور الجزائري في ليبيا، خلص إلى أن الجزائر نجحت في تكريس مسار الحوار السياسي، لكنها واجهت قيودا تتعلق بتنافس القوى الإقليمية والدولية، مما حد من فاعلية دورها الكامل. تبنت الجزائر نهجا دبلوماسيا قائما على الوساطة والحياد، لكن تعقيدات الأزمة الليبية جعلت الحل الشامل بعيد المنال.

⁹ التقرير التحليلي الشامل حول دور بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، وكالة الأنباء الليبية، 8 فبراير 2026 <https://www.eanlibya.com>

¹ الجزائر تجدد دعوتها إلى حوار ليبي شامل لتحقيق الاستقرار، يوتيوب (قناة الشروق نيوز)، تاريخ غير محدد. <https://www.youtube.com/watch?v=4xk3m7mzq80>

الخاتمة:

بعد هذه الرحلة التحليلية المعمقة في مسارات الدبلوماسية الجزائرية وآليات اشتغاله في تسوية النزاعات الإقليمية، يمكن القول إن هذه الدراسة كشفت عن نموذج دبلوماسي متميز يجمع بين عمق الإرث التاريخي وصرامة المبادئ البراغماتية الأدوات، غير أنه نموذج لا يخلو من تناقضات داخلية وإكراهات هيكلية تحد من آثاره الكاملة على أرض الواقع.

على صعيد المحصلة العامة، أثبتت الدبلوماسية الجزائرية أنها ليست مجرد خطاب سياسي أو مواقف إعلامية، بل هي ممارسة فعلية راسخة تجلت في استضافة جولات الحوار وقيادة مسارات الوساطة وصياغة اتفاقيات السلام. وقد منحها تمسكها بمبادئ عدم التدخل والحياد والحل السلمي مصداقية نادرة في محيط إقليمي تتنافس فيه القوى على النفوذ وتتصارع على الأدوار، مما جعلها وسيطا مقبولا لدى أطراف متناقضة في مصالحها ومتباعدة في مواقفها.

جاءت تجربة الوساطة في الأزمة المالية لتجسد أبرز ما يمكن أن تبلغه الدبلوماسية الجزائرية حين تتوافر الشروط الملائمة، إذ أفضت إلى اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة عام 2015 الذي ظل على الرغم من كل الإخفاقات في تنفيذه المرجعية السياسية الوحيدة المعترف بها دوليا لتسوية النزاع المالي. في المقابل، كشفت التجربة الليبية عن الحدود الموضوعية لهذا النموذج حين تتشابك مصالح قوى كبرى وتتحول الأزمة إلى ساحة للتنافس الجيوسياسي الدولي، حيث وجدت الجزائر نفسها فاعلا مهما لكنه غير كاف وحده لحسم مسار الأزمة أو فرض تسوية شاملة. ومما تجدر الإشارة إليه.

إن المفارقة الكبرى في الدبلوماسية الجزائرية تكمن في أن أبرز نقاط قوتها هي في الوقت ذاته مصدر قيودها، فمبدأ عدم التدخل الذي يمنحها قبولا وشرعية لدى أطراف النزاع يحول دون امتلاكها أدوات ضغط وإكراه فعالة حين تستعصي الأطراف على الحل، ومبدأ الحياد الذي يجعلها وسيطا موثوقا يمنعها من الانحياز لطرف على حساب آخر حتى حين يكون أحد الأطراف عائقا أمام التسوية. وهذا يعني أن نجاعة النموذج الجزائري مشروطة إلى حد بعيد بتوافر إرادة حقيقية لدى أطراف النزاع للوصول إلى السلام، وهو شرط لا تملك الجزائر وحدها مفاتيحه.

وفي ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة، يمكن تقديم جملة من التوصيات التي قد تسهم في تعزيز فاعلية الدبلوماسية الجزائرية مستقبلا:

أولا: ضرورة تطوير آليات متابعة وتنفيذ الاتفاقيات التي ترعاها الجزائر، إذ أن إبرام الاتفاق شيء والسير على تنفيذه شيء آخر، وقد كشفت تجربة اتفاق مالي أن الهشاشة الكبرى تكمن في مرحلة ما بعد التوقيع.

ثانيا: العمل على تعزيز التنسيق الإقليمي المغربي بوصفه رافعة أساسية لتضخيم الثقل الدبلوماسي الجزائري، لا سيما أن التنافس الجزائري المغربي يضعف القدرة التفاوضية الإقليمية الجماعية في مواجهة التدخلات الخارجية.

ثالثا: تحديث الأدوات الدبلوماسية الجزائرية لتشمل أبعادا جديدة كالديبلوماسية الاقتصادية والديبلوماسية الإنسانية والديبلوماسية الشعبية، بما يوسع هامش التأثير ويتجاوز القيود التي يفرضها التمسك الحرفي بمبدأ عدم التدخل

رابعا: الاستثمار في بناء مراكز بحثية ودبلوماسية متخصصة في الشأن الإفريقي والمغربي، تزود صانع القرار الجزائري بتحليلات استراتيجية عميقة تمكنه من استباق الأزمات بدلا من الاكتفاء بالاستجابة لها.

وختاماً، تبقى الدبلوماسية الجزائرية، بكل ما تحمله من إرث وما تنطوي عليه من إمكانات وما تواجهه من تحديات، نموذجا جديرا بالدراسة والاستلهام في سياق إقليمي يزداد تعقيدا يوما بعد يوم. وإن كانت هذه الدراسة قد سعت إلى تشريح هذا النموذج وفهم منطقته الداخلي، فإنها تدرك في الوقت ذاته أن الدبلوماسية في نهاية المطاف فن الممكن، وأن تقييم أي تجربة دبلوماسية ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار حجم التحديات التي واجهتها قبل الحكم على نتائجها.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية

1. الاجتماع الوزاري لآلية الثلاثية لدول الجوار يرفض كافة أشكال التدخل الخارجي في الشأن الليبي، المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، 6 نوفمبر 2025. <https://www.entv.dz/ar/news>
2. أحمد الزروق الرشيد. إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011-2016. مجلة مدارات سياسية. الجزائر: مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات ديسمبر (2017)..
3. أحمد الزروق الرشيد، إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011-2016. مجاة مدارات سياسية. الجزائر: مركز المدار المعرفي والدراسات. ديسمبر (2017)
4. أحمد إيدابير، مالي التعدد الإثني والتحدي الأمني: دراسة في كرونولوجيا النزاع من 1963 إلى 2012، مجلة آفاق علمية 09، ع 02، جانفي 2018.
5. أحمد توفيق الديلي، الدبلوماسية الجزائرية في مرحلة ما بعد الاستقلال: الإستمرارية والتغيير، مجلة السياسة الدولية، عدد 190 (أكتوبر 2012).
6. أحمد نجم الدين فليجة، إفريقيا دراسة عامة وإقليمية (الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة، د.س.ن).
7. إدريس عطية، الجريمة المنظمة والإرهاب مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، (المجلد 1، العدد 8، الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ديسمبر 2017).
8. أزمة مالي والتدخل الخارجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، فبراير 2013.
9. اكنانه ولد النقره، الطوارق من الهوية إلى القضية، (موريطانيا: المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014).
10. الأمم المتحدة والجزائر يشددان على دعم مسارات الحوار الليبي- الليبي، وكالة الأنباء الليبية (وال، 10 يناير 2022) <https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id>
11. أمين حبله، تومبوكتو مدينة المآذن والأولياء والمكتبات (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2020/9/2، منشور على موقع الجزيرة www.aljazeera.net تصفح على النت لوحة فنية تعود

- لسنة 1858 للمستكشف بارث تصور تومبوكتو وفي مركزها مسجد ديجينغاريوز وهندسة ترى من أطراف المدينة.
12. أمينو سرير عبد الله، الأمن القومي الجزائري والأزمة الليبية: حدود المواقف والتحديات، حوليات جامعة الجزائر 1 (المجلة 37، العدد 02، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، جوان 2023)
13. انتخاب الجزائر للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي للفترة (2024-2025)، الإذاعة الجزائرية 6 يونيو 2023، <https://newws.radio.algerie.dz/ar/node27490>
14. انطلاق جولة الحوار بين الفرقاء الليبيين في الجزائر، العربي الجديد، 10 مارس 2015 <https://www.aajeg.com>
15. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، من نحن، <https://Libya.UN.org>
16. بعد اجتماعهم في الجزائر: دول حوار ليبيا تطالب بانسحاب فوري للمرتزقة والمقاتلين الأجانب، يوتيوب، تاريخ غير محدد.
17. بلال منظور، الدور المصري في تفعيل آلية دول الحوار الليبي المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد الثالث، سبتمبر 2021.
18. بوقادوم الجزائر مستعدة لاستضافة الحوار الليبي، ليبيا الأحرار، 27 مايو 2020 : <https://libyaalahrar.tv>
19. البيان الختامي المشترك لاجتماع وزراء خارجية الجزائر، مصر وتونس بشأن ليبيا (آلية دول الجوار الثلاثية)، وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج (الجزائر) 31 مايو 2025 : <https://www.mfa.gov.dz/ar.2025>
20. البيان الختامي المشترك لاجتماع وزراء خارجية الجزائر، مصر وتونس بشأن ليبيا (آلية دول الجوار الثلاثية)، وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج (الجزائر) 31 مايو 2025، <https://www.mfa.gov.dz/ar/announcements>.
21. البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية الجزائر وتونس ومصر بشأن ليبيا، وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج (الجزائر)، 6 نوفمبر 2025، <https://www.mfa.gov.dz/ar/press-and-information/news-and-press-releases>
22. تبون متفائل بشأن قبول الأطراف الليبية استضافة الجزائر مؤتمر حوار، وكالة الأناضول، 23 يناير 2020 : <https://www.aa.com.tr/ar/171122>
23. التقرير التحليلي الشامل حول دور بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، وكالة الأنباء الليبية، 8 فبراير 2026 : <https://www.eanlibya.com>
24. توفيق بوسني. سامي بخوش. السياسة الإيطالية في ليبيا بعد القذافي: قراءة في الأبعاد والاتجاهات. مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية. المجلد 06. العدد 01 (2021).

25. توفيق بوقاعدة، جهود الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع في مالي: دراسة في المرتكزات والتحديات والسلوك، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، م 08، ع 02، جوان (2023).
26. الجزائر تجدد دعوتها إلى حوار ليبي شامل لتحقيق الاستقرار، يوتيوب (قناة الشروق نيوز)، تاريخ غير محدد. <https://www.youtube.com/watch?v=4xk3m7mzq80>
27. الجزائر تعرض رسميا استضافة الحوار بين الفرقاء الليبيين، العربي الجديد، 15 سبتمبر 2014. <https://www.Alaraby.co>
28. الجزائر تؤكد دعمها لجهود المبعوث الأممي في ليبيا، وكالة الأنباء الجزائرية، 15 مارس 2024. <https://www.aps.dz/ar/Algerie/160123>
29. الجزائر وتونس تقترحان استضافة جلسات حوار ليبية، وكالة الأناضول، 2، فبراير 2020. <https://www.aa.com.tr/ar>
30. الجزائر يجب أن لا تكون ليبيا حلبة مصارعة لأطراف خارجية، وكالة الأناضول، 15 مايو 2025. <https://www.aa.com.tr/ar/3569811>
31. الجزائر: يجب ألا تكون ليبيا حلبة مصارعة لأطراف خارجية، وكالة الأناضول، 15 مايو 2025. <https://www.aa.com.tr/ar>
32. الجزيرة نت، قوات حفظ السلام تبدأ الانسحاب من مالي، 2023/9/28 على الرابط الإلكتروني <https://2u.pw/1wefekc>
33. جلال الورغي، الخيبة الفرنسية في مالي، انسحاب بطعم الهزيمة، 23 أوت 2022 على الرابط الإلكتروني <https://2u.pw/xnoxtgot> بتاريخ 2023/12/10.
34. جمال يحيياوي، المجتمع والدولة للعلاقات المغاربية (الجزائر: دار القصة للنشر، 2016).
35. الحافظ النويني، أزمة الدول ما بعد الاستعمار في إفريقيا حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مجلة المستقبل العربي، -<https://www.caus.org.lb/pdf/emagazine/articles/mustaqbel-alhafaz-alnwiny.pdf> تاريخ الإطلاع 2015/12/20 الساعة 8 و 24 د.
36. حديدي سامية الدين، مساعي الدبلوماسية الجزائرية لتجسيد مبدأ حسن الجوار للساحل بالساحل الإفريقي أنموذج، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية، المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، (2021-2022).
37. حسين بوقارة، المسألة الاثنية في منطقة الساحل، الخلفيات والأبعاد، أشغال الملتقى الوطني حول منطقة الساحل والصحراء، الواقع والأفاق (الجزائر: النادي الوطني للجيش، 15 أكتوبر 2012).
38. د. غازلي عبد الحليم، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وإسهامها في تسوية النزاع في شمال مالي 2012، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. ع. 06 (2016).

39. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020، الجريدة الرسمية، ع 82، المؤرخة في 2020/12/30.
40. راوية تبينة، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية 2011-2019، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: دراسات سياسية، مقارنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق العلوم السياسية 2018-2019).
41. رشيد بن عيسى، الدور الجزائري في الأزمة الليبية بين المبادرات الذاتية والتنسيق الدولي، مجلة السياسة الدولية، عدد 222 (أكتوبر 2020).
42. رشيد قويدر، الانقلابات العسكرية في مالي: التداعيات على اتفاق الجزائر، مجلة السياسة الدولية، عدد 225 (يوليو 2021).
43. رضا تيغريت، العلاقات الجزائرية. الصينية: الشراكة الاقتصادية و أبعادها الجيوسياسية، مجلة السياسة الدولية، عدد 225 (يوليو 2021).
44. رؤوف بوسعدية، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، التاسع، 2016.
45. رئاسة الجزائر لمجلس الأمن الأممي : مكاسب دبلوماسية ملموسة ودور محوري على الساحة الدولية، المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري 21 ديمبر 2025. <https://www.entv.dz/ar/news>
46. رياض بلحناش، دور الجزائر في تسوية نزاعات الجوار الإقليمي بين الإدراك والأداء – دراسة حالة النزاع المالي، مجلة الناقد للدراسات السياسية م 01، ع 01، 2023.
47. زينب فريح، عمر فرحاتي، السياسة الجزائرية الخارجية في ظل بيئة إقليمية متغيرة: دراسة في ملامحة الاستمرار والتغيير، مجلة العلوم القانونية السياسية، (المجلد 9، العدد 03، 2018).
48. سامي محمد بونيف، انعكاسات التدخل الدولي في ليبيا على الأمن الإقليمي المغربي – دراسة حالة الجزائر – رسالة دكتوراه. (جامعة الجزائر 3. الجزائر. 2021).
49. سفير ليبيا يثني على دور الجزائر في الحوار بين فرقاء الأزمة، البلاد، تاريخ غير محدد <https://www.elbilad.net/international>
50. سليمة جودي، رانيا زغبب، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية والمالية، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022).
51. سمية غضبان، مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية. تحدي نحو تحقيق السلم و الأمن في إفريقيا، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 11، 2018.
52. سمير نواتي، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا: الواقع والتحديات، مجلة الدراسات الإفريقية العدد 6 (مركز الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2020).

53. عايدة العزب موسى، جذور العنف في الغرب الإفريقي: دلتا مالي ونيجيريا، (دار البشير للثقافة والعلوم، 2015) ..
54. عبد الحميد شيكوش، دور الجوار الليبي وتحديات التنسيق الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، عدد 208 (أبريل 2017).
55. عبد الحميد علاوة، التكامل المغربي والعقبات الجيوسياسية، الجزائر، دار الأمل للنشر، 2018.
56. عبد الرحمان خليفة جالو، إختيار الولاية في مملكة سانغاي خلال حكم الأساكي. دراسة حضارية.، مجلة قراءات إفريقية، العدد 47 (جانفي 2021).
57. عبد الرحمن ولد الشيخ، انقسامات الحركات المسلحة في شمال مالي: الأسباب والتداعيات، مجلة الدراسات الإفريقية، عدد 15 (جامعة الجزائر 3، 2019) :.
58. عبد القادر قرين، السياسة الخارجية الجزائرية: الجوار الإفريقي نموذجا، (الجزائر: منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، 2020).
59. عبد القادر قرين، دور المساعي الحميدة الجزائرية في تسوية النزاعات الإقليمية مالي وليبيا نموذجا، مجلة الدراسات الإفريقية عدد 9 (مركز الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2021).
60. عبد النور بن عنتر، الدول المغربية والأزمة الليبية: توافق في التصورات والتضارب في الأداء، مركز الجزيرة للدراسات، [https : studies. Aljazeera.net/ar/article/ 4714](https://studies.aljazeera.net/ar/article/4714)
61. العرب، تصاعد مخاطر انهيار اتفاق المصالحة في مالي يضاعف هواجس الجزائر 2023/4/7، على الرابط الإلكتروني: [http :2u.pw/4qz8/rh](http://2u.pw/4qz8/rh) تم زيارة الموقع بتاريخ 2023/12/25.
62. العربي بلحاج، اقتصاديات الطاقة والسياسة الخارجية (الجزائر: منشورات جامعة وهران، 2015).
63. العربي دحماني، التنسيق الدبلوماسي بين الجزائر والآليات الدولية في تسوية النزاعات الإقليمية، مجلة الدراسات السياسية والقانونية، عدد 15 (جامعة ورقلة 2019).
64. عقيلة بوخاري، الأمن الحدودي في المنطقة المغربية: التحديات والإستراتيجيات (الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، 2019).
65. علي حسين الشامي، الدبلوماسية شأنها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، (ط3، لبنان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007).
66. علي عبد اللطيف حميدة، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، منظمة الأمم المتحدة، بيروت: مطبوعات الأمم المتحدة، 2020.
67. علي عبد المنعم، تغير كفي: السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس تبون، مصر، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2021، <https://ecss.com>

68. علياء محمد عبد الجواد المنصوري. تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال إفريقيا. الجزائر أنموذجا 2020. رسالة ماجستير (جامعة الشرق الأوسط. الأردن 2021).
69. علياء محمد عبد الجواد المنصوري، تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال إفريقيا. الجزائر أنموذجا (2020-2011). رسالة ماجستير. (جامعة الشرق الأوسط، الأردن) 2021 .
70. عمار بلخوجة، مقدمات في السياسة الخارجية الجزائرية (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 2018).
71. العمران بالمفهوم الخلدوني الاجتماع البشري والمدنية بالحضارة.
72. عيسى طيبي، خيراني بن ملوكة، مساعي التسوية السلمية للنزاع الليبي. رؤية تقييمية للدور الجزائري.. مجلة صوت القانون ، العدد خاص.
73. فاطمة الزهراء بن خليفة، العلاقات الجزائرية الأوروبية في ظل التحولات الإقليمية، مجلة الدراسات المتوسطية العدد 12 (2019) .
74. فاطمة حموتة، واقع أزمة مالي ز ملامح المأزق الأمني الساحلي وتحديات التدخل الأجنبي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. ع 10 ، (2017).
75. فريد بن يحيى، تأثير الأزمات النفطية على السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة تحليلية، 2016.1986، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 14 (جامعة ورقلة، 2017).
76. فهد معبد. الأزمة الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري دراسة حالة الأزمة في مالي 2010-2016 أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر 3.كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2018-2019).
77. قادة بن عبد الله عائشة، المعضلة الأمنية في ليبيا وإشكالية بناء الدولة، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، م2، ع1، الجزائر: جامعة تلمسان، (2023)،
78. كريم رقولي ، الدور الإقليمي للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي منذ 2011، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، السنة السادسة، المجلد 6، العدد1، 2021.
79. كريم عاشور، مناخ الاستثمار في الجزائر: معوقات جاذبية الاقتصاد، مجلة الاقتصاد الجديد، عدد 18 (المدرسة العليا للتجارة، 2018).
80. كمال بوشامة، الجزائر في مجلس الأمن : رؤية لدور فاعل في حفظ السلم والأمن الدوليين، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، عدد 12 (جامعة الجزائر 3، 2006).
81. كمال رزيق، الأمن المائي في شمال إفريقيا: التحديات والرهانات، (الجزائر، دار خيال للنشر، 2021).
82. كمال مهني. الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار. مجلة كلية الحقوق السعيد حمدين جامعة الجزائر 1. م15. ع2 ديسمبر (2021)..

83. لحسن معروزي، الجزائر والإتحاد الإفريقي: من النضال ضد الإستعمار إلى إدارة الأزمات، مجلة إفريقيا المستقبل، عدد5 (مركز الدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، 2020).
84. لحسن معروزي، السياسة الجزائرية في إفريقيا: من الدفاع عن الثورة إلى تحصين الأمن القومي، مجلة السياسة الدولية، العدد 215، يناير 2019.
85. لخضر رابحي، الدبلوماسية الجزائرية كآلية وقائية لحل النزاعات والتوترات الإقليمية ليبيا أنموذجا 2011- 2017، العلوم الإنسانية، (العدد 46) الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2017).
86. مباركة سليمان. تداعيات الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية. مجلة الاقتصاد والقانون. جامعة سوق أهراس. ع2. ديسمبر (2018).
87. مجلس الأمن، القرار رقم 2071 المتضمن التأكيد على سيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية، 12 أكتوبر 2012..
88. مجموعة باحثين، مالي عودة الإستعمار القديم في عبد الله مامادو باه العلاقة بين الأقوام والأعراق ، (قطر: دار الكتب القطرية 2013).
89. محمد أبو الفضل، مغزى استئناف آية دول الجوار، الرأي، 3 يونيو 2025
<https://alarab.co.uk>
90. محمد الأمين بن عائشة، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي، المركز الديمقراطي العربي، يناير (2015)، نقلا من [https : democraticac.de/?](https://democraticac.de/?)
91. محمد الأمين قاسمي، آليات الدبلوماسية الوقائية في السياسة الخارجية الجزائرية (الجزائر : منشورات جامعة الجزائر 3، 2018).
92. محمد الأمين ولد الكتاب، أزمة شمال أسبابها وتداعياتها على موريتانيا، موقع الجنوب، الثلاثاء 3 سبتمبر 2013، <https://eljanoub.com/index.php> تاريخ الإطلاع 2016/2/23
93. محمد الأمين ولد الكتاب، التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغربي، صحراء ميديا، يوم 20 فيفري 2013، [http :www.saharamedias.net](http://www.saharamedias.net) تاريخ الإطلاع يوم 2016/2/23 الساعة 8 و9.
94. محمد السببيلي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض 2017.
95. محمد الصالح بن عيسى، الاتحاد الإفريقي وتحديات تسوية النزاعات، دراسة في آليات العمل (الجزائر: منشورات المركز الإفريقي للدراسات 2017).
96. محمد الطاهر قاصري، تاريخ الدبلوماسية الجزائرية: من الثورة إلى الدولة (الجزائر: دار المعرفة، 2015).

97. محمد سعيد القشاط، عرب الصحراء الكبرى التوارق، الطبعة الثانية، (طرابلس: مركز دراسات وأبحاث شؤون الصحراء، 1989).
98. محمد أمين بلغيث، الجيوبوليتيكا المغربية: الصراع و التكامل (الجزائر: دار الأمل للطباعة والنشر (2017).
99. محمد محمود أبو المعالي، القاعدة وحلفاؤها في أزواد: النشأة وأسرار التوسع، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014..
100. محمود جمال، الوساطة الجزائرية في الإقليم: محفزات عديدة لا تخلو من التحديات ، ملركز المستقبل 2021، <https://www.futureuae.com> تاريخ الاطلاع 12 مايو 2024 على الساعة 9:24
101. مدني مدني، مستقبل الوساطة الجزائرية في مالي بعد الانسحاب الفرنسي، مركز الجزيرة للدراسات، 20 ديسمبر 2022. <http://studies.aljazeera.net/ar/article.2022/5541>
102. مصر والجزائر وتونس تحض الليبيين على إنهاء الانقسام، الشرق الأوسط، 6 نوفمبر 2025، <https://aaaawsat.com>
103. مصطفى بوغرارة، الدولة الربيعية في الجزائر: الأزمة والافاق (الجزائر دار خيال للنشر 219).
104. مكاسب تركيا وليبيا من اتفاقية شرق المتوسط: ذكراها الثالثة. 2022-11-29 ، على الرابط <https://2h.ae/wvcz> تم زيارة الموقع بتاريخ 10 سبتمبر 2023.
105. المكان نفسه.
106. منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين – التحديات (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).
107. المولود عمورة. التدخل العسكري الفرنسي في إفريقيا، مالي وليبيا نموذجا. رسالة دكتوراه. (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 . الجزائر. 2020).
108. ميلاد مفتاح الحراثي، التحديات الأمنية والشراكة الإقليمية ودورها في تعزيز الأمن القومي في منطقة غرب المتوسط، (الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2016).
109. نادية آيت عبد المالك، دور الدبلوماسية في تسوية منازعات الحدود الإفريقية، مجلة دراسات في حقوق الإنسان، العدد 2، 2018.
110. نادية شراب، تحديات الانضمام إلى منطقة التجارة العالمية: قراءة في الموقف الجزائري، مجلة القانون والأعمال الدولية العدد 32 (فبراير 2020).
111. نبيل بويبية. الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2017-2018).
112. نبيل بويبية، المقارنة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في الصحراء الكبرى، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011.

113. نسيم عموري، إشكالية إعادة البناء السياسي والمؤسساتي للدولة الليبية بعد الحرب الأهلية (2011-2019). رسالة دكتوراه. (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر 3. الجزائر. 2021).
114. نوال نغازي، موقف السياسة الخارجية الجزائرية من الأزمة الليبية 2011-2015، (مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر للعلوم السياسية التخصص: استراتيجية وعلاقات دولية)، جامعة محمد بوضياف- المسيلة- كلية الحقوق العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015-2016.
115. نور الدين جبالي، تأثير التحولات الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية: قراءة في مرحلة ما بعد الحراك، مجالات العلوم السياسية، العدد 8 (جامعة الجزائر 3 2021).
116. نور الدين قادري، الدبلوماسية الموازية في السياسة الخارجية الجزائرية: قراءة في آليات العمل غير الرسمي، مجلة العلوم السياسية والقانون، عدد 22 (جامعة المسيلة 2020).
117. الوردي بن زيد، الوساطة الجزائرية في ماليز قراءة في الإنجازات والتحديات، مجلة الدراسات الإفريقية، عدد 11 (مركز الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2018).
118. وزير الشؤون المغربية والاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، الجهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمة المالية: وثائق وشهادات (الجزائر، الطبعة الرسمية، 2016).

المراجع باللغة الأجنبية

119. Abdelkader abderrahmane , the wagner group in Mali implications for regional security, north africa journal,march2022.
120. Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'alger .article 5.chapitre 2.2015
121. Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'alger . article 1-4.2015.
122. Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'alger .article 6. Chapitre 3.2015
123. Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'alger .article 17. Chapitre 7.2015
124. Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'alger .article 18-30. Chapitre 8-11.2015

125. Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'alger .article 31-35. Chapitre 12.2015
126. Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'alger .article 39. Chapitre 13.2015
127. Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'alger .article 46. Chapitre14.2015
128. Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'alger (texte integral) section 6 (diapositifs de suivi et de mise en œuvre).
129. Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'alger (texte integral) section 6 (diapositifs de suivi et de mise en œuvre).
130. Accord pour la paix et la réconciliation au Mali : issu du processus d'alger (texte intégral) section 1 , article 1.
131. African union peace and security council , communiqué of the 496 th meeting on the inter-march 27, 2015,5.
132. Agence France press , algerian intermediaries table draft peace deal for Mali naharnet , february 26 , 2015 [http : www.naharnet.com/stories/en/170204](http://www.naharnet.com/stories/en/170204).
133. Alexander thurston. Andrew lebovich, a hand book on Mali`s 2012- 2013. Usa : northwestern university.2013.
134. Arthur boutellis and marie – joelle zahar , a process in search of peace : lessons from the inter – Malian agreement , international peace institute, june2017.
135. Arthur boutellis and marie – joelle zahar , a process in search of peace : lessons from the inter – Malian agreement , international peace institute, june2017.
136. Boubacar sangaré , les défis de la mise en œuvre de l accord d alger , revue de la mediation on africaine 2018 .
137. Cafiero , , algeria's view of libyas crisis
138. Cafiero, Algerias view of libyas crisis
139. Cafiero, Algerias view of libyas crisis.
140. Ferhat polat, algeria's role in libya, trt world research centre, 2020,3
141. Giorgio cafiero , algeria's view of libya's crisis consortium news , january 30,2020, [https : consortium news.com/2020/01/30/algerias – view – of – libyas -crises](https://consortiumnews.com/2020/01/30/algerias-view-of-libyas-crises).
142. Human rights watch , Mali : avents of 2019, world report 2020

143. International crisis group , Mali peace on hold , africa report no.250,november2016
144. International crisis group, Mali : dernière chance á alger, rapport afrique no.219, october 2014.
145. Kamissa camara, Mali's azawad problem : is peace without victory possible? African arguments , june 3 ,2015,[https :african arguments.org/2015/06/ Mali's - azawad – problem -is- peace – without – victory](https://africanarguments.org/2015/06/Mali's-azawad-problem-is-peace-without-victory).
146. Kamissa camara, Mali's azawad problem : is peace without victory possible? African arguments , june 3 ,2015,[https :african arguments.org/2015/06/ Mali's - azawad – problem -is- peace – without – victory](https://africanarguments.org/2015/06/Mali's-azawad-problem-is-peace-without-victory).
147. Laurance Thieux, The dilemmas of Algerian foreign Policy since 2011M between nonmative entrapment and Pragmatic responses to the new regional security challenges, the journal of North African studies 24, no/3(2019) :
148. Malijet , communique de la Médiation sur le dialogue inter- malien dans le cadre du processus d'alger , 27 novembre 2014, [http : www.malijet.com/actualite - dans- les - regions du Mali/112328](http://www.malijet.com/actualite-dans-les-regions-du-mali/112328).
149. Middle east council on global affairs , bordering on crisis ,5
150. Middle east council on global affairs , bordering on crisis .
151. Middle east council on global affairs , bordering on crisis : the future of Algeria – Mali relations , issue brief , july 2025,6, citing author – led interview with soumeylou boubeye maiga (former malien prime minister) january 2016.
152. Middle east council on global affairs , bordering on crisis 4.
153. Mohamed mahmoud oueld mohamdo, grand jeux des puissance occidentales au sahle ,dans michel gali, préface bertrand badis, la guerre de mali comprendre la crise et au sahal m enjeux et zone d'ombre (paris :edition découverte, 2013).
154. Polat, Algerias Role in Libya6
155. Polat, Algerias Role in Libya8
156. Rudolph attalah, la revolte de toureg et le coup d etat au Mali, asjp afrique froncopphone, trimestre 2013), disponible sur :www.airuniversity.af.edu/portals/10/asjp-french/journals-f/volume-04-issue-1/atallah-f/pdf.

157. Salim chena , antonin tisseron , rupture d'équilibre au Mali entre instabilité et le recomposition, revue afrique contemporaine, n 245 , (2013) ,
158. Sans auteur, mali des royaumes soudanais a l etat contemporaine disponible sur www.clio.fr vue le 23/2/2019.
159. Stockholm international peace research institute (sipri) the implementation of the peace process in Mali , sipri yearbook 2016 (oxford : oxford university press , 2016) .
160. Stockholm international peace research institute (sipri) the implementation of the peace process in Mali , sipri yearbook 2016 (oxford : oxford university press , 2016).
161. Stockholm international peace research institute (sipri) the implementation of the peace process in Mali , sipri yearbook 2016 (oxford : oxford university press , 2016).
162. Studio tamani , Réunion d'alger : la la Médiation rappelle les objectifs de ces discussions , 29 mai 2015 , [http :www.studio tamani .org/index.php/politique/5879](http://www.studio-tamani.org/index.php/politique/5879).
163. Thieux , The dilemmas of Algerian foreign Policy 430-432
164. United nations mission in mali (minusma), final communique of the high- level international conference for the economic recovery and developement of mali , paris , october 22 , 2015 ,1 :
165. United nations news , ban hails Mali peace agreement as important step towards stability , un news , May 14 , 2015 , [http : news.un.org/en/story/2015/05/498112](http://news.un.org/en/story/2015/05/498112).
166. Zeidane aig sadilamine, op.cit.
167. Zeidane aig sidalamine, de la question touareg au probleme du nord du mali :ma part de temoignage publie sur [https :www.maliweb.net/contributions/de la question-touareg-au-probleme du nord-mali](https://www.maliweb.net/contributions/de-la-question-touareg-au-probleme-du-nord-mali).

الفهرس:

1	مقدمة.....
9	الفصل الأول: الإطار العام للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات.....
11	المبحث الأول: المحددات التاريخية والسياسية.....
11	المطلب الأول: المحددات التاريخية.....
13	المطلب الثاني: المحددات الجيوسياسية.....
16	المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية.....
20	المبحث الثاني: المبادئ والقيم الموجهة للدبلوماسية الجزائرية.....
20	المطلب الأول: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة.....
21	المطلب الثاني: مبدأ الحلول السياسية والسلمية للنزاعات.....
22	المطلب الثالث: مبدأ دعم تقرير المصير ورفض التغيير غير الدستوري للحكومات.....
26	المبحث الثالث: الآليات والأدوات الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمات.....
26	المطلب الأول: الدبلوماسية الوقائية:.....
27	المطلب الثاني: الوساطة المباشرة والمقترحات التسوية.....
28	المطلب الثالث: الدبلوماسية متعددة الأطراف.....
31	الفصل الثاني: دراسة حالة الأزمة في مالي.....
33	المبحث الأول: جذور الأزمة المالية وتطورها.....
33	المطلب الأول: الخلفية التاريخية للصراع في شمال مالي (أزمة الأزواد).....
51	المطلب الثاني: انهيار الدولة المالية (2012) وتداعياتها الإقليمية:.....
56	المطلب الثالث: الأبعاد الدولية للأزمة المالية.....
60	المبحث الثاني: تحليل الأدوات الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة المالية.....

المطلب الأول: الوساطة الجزائرية 2014 – 2015 (المسار والمحتوى).....	60
المطلب الثاني: اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة (2015).....	63
المطلب الثالث: الدعم الجزائري اللاحق (سياسي، أمني، اقتصادي) لتنفيذ الاتفاق.....	71
المبحث الثالث: تقييم الدور الجزائري في مالي:.....	76
المطلب الأول: الإنجازات المحققة.....	76
المطلب الثاني: التحديات والعقبات.....	77
المطلب الثالث: حدود للدور الجزائري.....	79
الفصل الثالث: دراسة حالة الأزمة في ليبيا.....	82
المبحث الأول: طبيعة الأزمة الليبية وتعقيداتها.....	84
المطلب الأول: انهيار الدولة الليبية بعد 2011 وتعدد الفاعلين المحليين.....	84
المطلب الثاني: المواقف الإقليمية والدولية في ليبيا.....	86
المطلب الثالث: تأثير الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي.....	94
المبحث الثاني: تحليل الأدوات الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة الليبية:.....	96
المطلب الأول: الموقف الجزائري المبني على الحل السياسي ورفض التدخل العسكري.....	96
المطلب الثاني: استضافة الحوارات الليبية- الليبية واحتضان الفرقاء.....	99
المطلب الثالث: التنسيق مع الآليات الدولية:.....	101
المبحث الثالث: تقييم الدور الجزائري في ليبيا.....	103
المطلب الأول: أهم المكاسب الدبلوماسية الجزائرية في ليبيا.....	103
المطلب الثاني: أبرز الازهاصات والنقائص للدبلوماسية الجزائرية في ليبيا.....	106
المطلب الثالث: مقارنة أولية بين جهود الجزائر مع جهود دولية أخرى.....	107
الخاتمة:.....	111
قائمة المراجع والمصادر.....	113
قائمة الخرائط	
خريطة رقم 1: خريطة توضح حدود مملكة السونغاوي.....	36

خريطة رقم 2 : خريطة توضح الأقاليم التاريخية لمالي 37

خريطة رقم 3 : خريطة تبين التوزيع الإثني على المجال الجغرافي 46